

حقوق الإنسان في الصحافة



الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
الملف الصحفي الأسبوعي عدد رقم (369)





الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان	2
هيئة حقوق الإنسان	49
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	67
حقوق الانسان في العالم	131



الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

حقوق الإنسان: العقوبات ليست كافية ونتمنى مراقباً في كل

مستشفى

المصدر: جريدة المدينة السبت 10 محرم 1434 هـ - 24 نوفمبر 2012م

<http://www.al-madina.com/node/415802>

ريهام المستادي
أفاد الدكتور مفلح القحطاني رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان أن العقوبات المقررة نظاماً حول المنشآت الصحية قد لا تكون كافية في حالة ارتكاب أخطاء وهناك بعض الإشكاليات الأخرى والتي ينظر لها كما حدث في مستشفى عرفان والصعوبات التي يواجهونها وانقطاع مصادر الدخل الخاص وما يتعلق بأسرهم وما إلى ذلك فهي عملية معقدة وفي كل الأحوال .. وقال إن هذه العقوبة تحذير مباشر إلى المنشآت الصحية التي ترتكب فيها الأخطاء من أجل تلافيها مستقبلاً ليكون إليها جهاز رقابي داخلي لتلافي مثل هذه الأخطاء. وعن دور الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان فيما يخص الأخطاء الطبية أشار إلى أن دور الجمعية هو التحقق كما نتمنى وجود مراقب في كل مستشفى ومنشأة صحية يعني فقط بمتابعة الأخطاء كي نقتل من حدوثها ومن أجل حصول المرضى على كافة حقوقهم.



لائحة جزاءات لـ "معنفي" الأيتام

قلة العاملين في "الدور" تسبب نقصاً حاداً في "الرعاية"

المصدر: جريدة الوطن الجمعة 9 محرم 1434 هـ - 23 نوفمبر 2012م

http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=121937&CategoryID=5

الرياض: عبدالله فلاح
كشفت وزارة الشؤون الاجتماعية عن اقتراحها من اعتماد لائحة جزاءات بحق معنفي الأيتام الذين يقطنون دور الرعاية التابعة للوزارة، وذلك في رد فعل على ما سجلته الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان التي انتقدت تصاعد حالات العنف من بعض المشرفين على تلك الدور بحجة ضبط السلوك.
وأفصحت الوزارة في خطاب مطول بتوقيع وزيرها يوسف العثيمين، حصلت "الوطن" على نسخة منه، عن اعتماد مشاريع جديدة لجميع الدور الإيوائية لفروع الأيتام، مبينة استئجار مبان مناسبة لحين الانتهاء من تلك المشاريع.
وبررت قلة عدد المشرفين والأخصائيين الاجتماعيين والنفسيين في غالبية الدور، بقلة الوظائف المعتمدة للوزارة التي ترعى الأيتام، والأحداث، والمعوقين، والمسنين، والحماية.
وأبانت أن 95% من الخدمة الصحية المقدمة داخلها تعتمد على "العمل الاجتماعي"، في مسعى لسد عجز موظفي الكادر الصحي.

"الشؤون الاجتماعية" ردت على انتقادات سوء التغذية في غالبية دور الرعاية، بتأكيد أنها نظام الإعاقة للأيتام يتم وضعه من قبل مختصين في هذا المجال.

تفاعل عدد من الوزارات والمصالح الحكومية خلال الأشهر القليلة الماضية، مع الانتقادات التي وجهتها لها الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في التقرير الثالث لأحوال حقوق الإنسان بالمملكة، والذي أصدرته مؤخرا تحت عنوان "طموح قيادة وضع أداء أجهزة حكومية".

وجاء من بين تلك الوزارات المتفاعلة مع هذه الانتقادات، تقرير لوزارة الشؤون الاجتماعية ردت من خلاله على 17 ملاحظة دونتها الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، وأجابت على كل منها على حدة.

وفي معرض إجابات الوزارة على ملاحظة الجمعية، حول العنف المبالغ فيه من بعض المشرفين تجاه نزلاء الدور، بحجة ضبط السلوك والالتزام بالنظام وتحسين سلوكهم العدواني، كشفت عن إعداد لائحة الجزاءات في شكلها النهائي؛ توطئة لتعويضها على جميع فروع الأيتام للعمل على تطبيقها، ولفتت الوزارة إلى أنه في حال ثبت لوكالتها للرعاية الاجتماعية والأسرة تعرض أي من المشمولين بالرعاية إلى عنف، فإنه يتم التحقيق مباشرة بالقضية.

وعلمت "الوطن" من مصادر مطلعة من داخل "الوزارة"، أن التقرير بدأ بالرد على ملاحظة الجمعية على خدمات ومناشط وكالة الرعاية الاجتماعية والأسرة، مؤكدة أن جميع الدور الإيوائية لفروع الأيتام التي كانت في مبان قديمة قد اعتمدت لها مشاريع جديدة أو ترميمها، حيث تم استئجار مبان مناسبة إلى حين الانتهاء من تلك المشاريع.

الكوادر المؤهلة

وأشارت الوزارة في إجاباتها على ملاحظة الجمعية حول قلة الكوادر المؤهلة القادرة على التعامل الإنساني، إلى أنها تنفذ بالتعاون مع المركز الوطني للدراسات والبحوث الاجتماعية التابع للوزارة عددا من الدورات للموظفين، التي تساهم في رفع مستوى قدراتهم في التعامل مع الظروف الخاصة، إضافة إلى إقامة دورات للموظفين الجدد.

وحول قلة عدد المشرفين والأخصائيين الاجتماعيين والنفسيين في أغلب الدور، بررت الوزارة ذلك بأنه يعود إلى قلة الوظائف المعتمدة للوزارة "وكالة الرعاية الاجتماعية والأسرة" سنويا، خاصة وأن الوكالة لديها فروع "الأيتام والأحداث والمعوقين والمسنين والحماية"، مؤكدة أن الوظائف توزع بالتساوي بعدد تلك الفروع.

أما فيما يخص غياب البرامج المناسبة لكل مرحلة عمرية من النزلاء، أكدت الوزارة أنها قامت بتوقيع اتفاقية مع جامعة الإمام لتنفيذ برنامج التدريب والتثقيف والتأهيل للفروع الإيوائية ومنها دور الأيتام الذكور. الخدمات الصحية والترفيه

وحول ملاحظة الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان عن قلة الخدمات الصحية وانعدامها أحيانا في بعض دور الرعاية، أشارت "الوزارة" إلى أن قلة موظفي الكادر الصحي يرجع لقلة الوظائف المعتمدة سنويا، خاصة أن الوكالة لديها فروع "الأيتام والأحداث والمعوقين والمسنين"، مما يتم توزيعهم بالتساوي، وأن أغلب العمل مع فروع الأيتام عمل اجتماعي بنسبة 95%، علما أنه تم توقيع اتفاقية مع شركة تأمين طبي، إضافة إلى خدمات المراكز الصحية بالأحياء التابعة للصحة.

أما ما يخص سوء التغذية في بعض دور الرعاية، أكدت الوزارة أن نظام الإعاقة للأيتام يتم وضعه من قبل مختصين في مجال التغذية، إضافة إلى أخذ مرئيات الفروع، وبررت ضعف المستوى العلمي لنزلاء بعض الدور، بأنها حددت لكل فرع من فروع الأيتام فريقا لمتابعة الأبناء دراسيا بشكل يومي، ومتابعتهم من خلال مدارسهم، وكذلك مدرسين للمتابعة في الفترة المسائية. وردت وزارة الشؤون الاجتماعية، على ملاحظة الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان حول غياب وسائل الترفيه في كثير من الدور، بالتأكيد على أن وكالتها وقعت اتفاقية مع جامعة الإمام لتنفيذ برنامج التدريب والتثقيف والتأهيل للفروع الإيوائية ومنها دور الأيتام الذكور.

وفيما يتعلق بتشديد الجمعية على ضرورة توفير الحماية من الإيذاء للنساء والأطفال وعاملات المنازل، أكدت الوزارة أنها توفر ذلك حسب المتاح لها نظاما، وافتتحت دورا للحماية لمن يثبت تعرضهن للعنف، أما عاملات المنازل فقد تم توفير أماكن لهن لحين انتهاء موضوعهن مع كفلائهن، حيث إن العلاقة بين العاملة وصاحب العمل من اختصاص جهة أخرى.

وحول ما يتعلق بإنشاء وحدات حماية، بينت وزارة الشؤون الاجتماعية أنها تعمل على ذلك وفق ما يتاح لها من اعتمادات من الوزارة المختصة.

العنف الأسري

وبالنسبة لبرامج التوعية، أوضحت الوزارة أنها قامت بعدد من البرامج وورش العمل بالتعاون مع مؤسسات المجتمع المدني، كما أنها تقوم بالتعاون مع مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية بإعداد إستراتيجية وطنية للحد من مظاهر العنف الأسري، إضافة إلى تصميم برامج التوعية الشاملة.

وأجابت الوزارة على طلب الجمعية إعطاء منسوبي الحماية الاجتماعية سلطة الضبط، بأن هذا الأمر ليس من اختصاصها، وإنما قرار الجهات العليا بالعمل الحمائي هو منظومة عمل مشتركة بين عدة جهات، من بينها وزارات "الداخلية والعدل والشؤون الإسلامية والصحة والتربية والتعليم".

وحول دعوة الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان إلى إنشاء مراكز أسرية في المدن الكبيرة تكون تحت إدارة الحماية الاجتماعية لتيسير التقاء أبناء الأسر المطلقة، أشارت الوزارة إلى أنها أنشأت وحدات الحماية الاجتماعية ومراكز الأحياء، وهي معنية بتقديم الخدمات الاستشارية لشرائح المجتمع، كما أنه تم دعم الجمعيات الخيرية بالقيام بهذه الدور، وافتتحت جميعات متخصصة مثل "واعي وتواصل"، أما بالنسبة لاستمرار الجمعية في استقبال ورصد طلبات إيواء أكدت الوزارة أن تأمين السكن للمحتاجين من اختصاص جهات أخرى.

دور الملاحظة

وعن تشديد الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في تقريرها بضرورة إعادة النظر في اختلاط النزلاء في دور الملاحظة، أكدت الوزارة أن التعليمات الصادرة بهذا الشأن تقضي بضرورة الفصل بين النزلاء بحسب العمر والقضية، إلا أن بعض الدور، خاصة المستأجرة منها يتم فيها الاختلاط وذلك إما لظروف المبنى أو نتيجة لزيادة عدد الأحداث عن الطاقة الاستيعابية للمبنى، مؤكدة أنه سيتم تلافي هذا الأمر عند الانتهاء من مشاريع الإنشاء للفروع المستأجرة. وحول ما يتعلق برصد الجمعية لتأخر الإفراج عن بعض النزلاء في أوقات العطل والإجازات، أكدت الوزارة أن التعليمات الصادرة بهذا الشأن تقضي بضرورة تغطية جميع فترات العمل في تلك الدور خلال الـ 24 ساعة على مدار العام كاملاً، سواء في أوقات العمل الرسمية أو العطل أو الإجازات أو غيره، ونتيجة لنقص الكادر الوظيفي لبعض الدور واضطرار بعض منسوبي تلك الدور للتمتع بالإجازة مع أسرهم خلال العطل الرسمية، فقد يحدث هذا الأمر، ولكن خلال ساعات معينة من اليوم وغالبا خلال الفترات المتأخرة من المساء.

.. وتشكو قلة الكوادر وضعف المخصصات

الرياض: رياض المسلم

في الوقت الذي تسعى فيه وزارة الشؤون الاجتماعية، إلى تقديم خدماتها للمستفيدين من الوزارة بأكمل وجه، تجد عقبات من داخل الوزارة تحد من عملها وتضعف منتجها، ويبرز بين تلك العوائق عدم وجود كوادر وظيفية مؤهلة تملك إمكانيات تتماشى مع متطلبات العصر لاسيما في وكالة التنمية الاجتماعية، الأمر الذي دعا الوزارة للمطالبة باستحداث وظائف ملائمة لخريجين مؤهلين ومتخصصين وتكثيف الدورات التدريبية والتأهيلية إلى جانب دعم البنود المخصصة للإنفاق في الشأن الاجتماعي.

ورصدت لجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة والشباب في داخل مجلس الشورى تلك المعاناة في وزارة الشؤون الاجتماعية، بحسب تقرير خاص - حصلت "الوطن" على نسخة منه- أكدت فيه بأنها لاحظت من خلال التقرير السنوي الأخير للوزارة ومما أشار إليه المندوبون في الشؤون الاجتماعية إلى أهمية دور وكالة التنمية الاجتماعية، وقالت اللجنة إن الوكالة تقوم على إحداث تغيير في جميع فئات المجتمع لتحقيق نمو متوازن عن طريق استغلال إمكانيات وموارد البيئة المهنية المتاحة أو التي يمكن إيجادها لمواجهة أعباء العمل وهذا لن يأتي إلا بوجود كوادر وظيفية جيدة ومؤهلة. وأوضحت اللجنة المختصة من خلال التقرير ذاته، أن مندوبي وزارة الشؤون الاجتماعية من خلال لقاءهم مؤخرا بأعضاء اللجنة أشاروا إلى قلة موظفي هذه الوكالة، وترى اللجنة أهمية دعم الوكالة بالكوادر البشرية والمؤهلة للقيام بهذا الدور والانتقال إلى التنمية الشاملة.

ولفتت اللجنة إلى أنها رصدت توصية في هذا الأمر وسترفع لأعضاء المجلس من أجل مناقشتها والتصويت عليها وتنص على "دعم وكالة الوزارة للتنمية بالوظائف للقيام بمهامها للانتقال للتنمية الشاملة".

أيتام حائرون بين الإهمال والعذاب النفسي يشترتون من مكافآتهم احتياجاتهم ويدفعون علاجهم .. يتقون البرد والحشرات بأكياس بلاستيكية

المصدر: جريدة الوطن السبت 10 محرم 1434 هـ - 24 نوفمبر 2012م

http://www.alwatan.com.sa/Dialogue/News_Detail.aspx?ArticleID=122064&CategoryID=4

جازان: موسى محرق
يكون بأفئدتهم، ويتحدثون بأعينهم فتذرف الأحرف بالأسى من شفاههم. ليس لهم من الحياة سوى مرارة الفقد بعيشهم أيتاماً، ينامون ويستيقظون في غرف نوم لا تمدهم إلا بالعناء، حين يجتمعون في صالات ترفيه لا تحمل من الترفيه سوى المسمى حين يدوي الفراغ من أنحائها ويتدلى على جدرانها، فكل شيء يتمنونه إما مفقود أوتيتيم... قائلين "إننا في هذه الحياة نعيش خارج أدنى مقومات الحياة السعيدة الهائلة".
"الوطن" زارت دار التربية الاجتماعية بمبنى الشؤون الاجتماعية بمدينة جازان واطلعت على واقع حياتهم مع الخدمات المقدمة وخرجت بقصص، يجب أن تروى ليتبدل الحال.
إهمال

يقول عبدالمجيد عبدالمحسن "الحمامات متسخة، وتعاني الإهمال وغرف النوم تفوح الروائح الكريهة منها نظراً لبلوغ الحالة النفسية لبعض الأيتام درجة أدت إلى التبول أثناء النوم"، وتابع "مما يفاقم الوضع اكتشفنا لعدم توفر مغاسل للملابس داخل الدار، حيث تؤخذ ملابسنا لغسلها بالخارج وننتظر قرابة ثلاثة أيام لوصولها نضطر معها لللبس الملابس المتسخة بانتظار وصول ملابسنا النظيفة من الخارج"، وحين نخطب الإدارة بحاجة غرفنا للصيانة يكون الرد: "بكره.. بعده".

ومضى يقول "سررنا مكسرة ولا توجد بطانيات" ويضيف "تفاجأت في إحدى الليالي بأن أخي حسين ينام في المسجد ويقي نفسه من البرد بورق الجرائد، وفي مرات أخرى نجده يستعمل الأكياس البلاستيكية كغطاء له من البرد، ويتقي لساعات الحشرات".

جهد شخصي للتعويض

فيما تحدث سليمان عن جهدهم الشخصي في توفير وسائل الترفيه، مؤكداً أن شاشة التلفزيون الـ Isd وجهاز الألعاب "البلاي ستيشن" اشتروه من حسابهم الخاص، ومضى يقول "قمنا بجمع المبالغ من إخواننا في الدار لنشتري ما نحتاجه من وسائل ترفيه، ونحتفظ بالفواتير لإثبات ذلك"، واستدرك "كما أننا طالبنا بتفعيل معمل الحاسب الذي لا يتوفر فيه الإنترنت حتى الآن، كما أننا نواجه صعوبة عند طلبنا بفتحها".
أين مكافآتنا؟

وعن المكافآت التي تصرف لهم قال عدد من الأيتام "أما المكافآت فكل شهر تصرف لنا 3 آلاف لكل يتيم لا يأخذ منها طالب الثانوي سوى 300 ريال وطالب المتوسط 200 وطالب الابتدائي 100 ريال" وتساءلوا عن مصير الباقي من مكافآتنا.

وعن واقع التغذية قالوا "وجبة العشاء بالأمس كانت "أندومي" ومع منتصف الليل يصيبنا الجوع، كما أن وجبة الإفطار تجلب من الخارج وحال مطبخنا سيئ ومتسخ والطباخ غير جيد".
نقل وتشتيت

وعن نقلهم لخارج المنطقة بحجة عدم وجود دار مخصصة لهم أكدوا بالقول "هددنا من قبل المسؤولين في شهر رمضان بالنقل إلى أبها بحجة أننا كبار وأصبحنا نؤثر على الصغار، قدمنا شكوى لأمير منطقة جازان الأمير محمد بن ناصر ووجه بعدم نقلنا ودراسة الوضع، وبعد أن علم المسؤولون بمقابلتنا الأمير أبدوا غضبهم منا".
يقول سليمان "نحن أسرة نشأنا مع بعضنا، وفجأة يشنتونا، مع العلم أن الحل بسيط، بإنشاء دار ثانية".

وقد حصلت "الوطن" على نسخة من الخطاب الذي قدمه الأيتام لأمير منطقة جازان الذي طالبوا فيه بعدم نقلهم خارج المنطقة؛ حيث وجه الأمير محمد بن ناصر الجهات المختصة بعدم نقلهم إلا بعد التشاور معه.

وسرد عبدالمجيد قصتهم مع نقلهم خارج المنطقة بقوله "كنا في دار الحنان وبوصول أعمارنا للثانية عشرة نقلونا لأبها وخمسة نقلوهم لدار التوجيه بالطائف، وبعد سبعة أشهر أعادونا لجازان في مبنى مستأجر بحي السويس وبعدها تم نقلنا لهذه الدار" وعن أهم مطالبهم قالوا "إننا نطالب بعدم نقلنا من جازان، ونطالب بوجود مؤسسة خيرية في جازان لرعاية الأيتام لمن هم في أعمارنا كباقي مناطق المملكة، تتولى رعايتنا حتى بلوغنا العشرين، وتساعدنا في الحصول على الوظيفة وتساعدنا على الزواج لنصبح بعدها أحرارا قادرين على الاعتماد على أنفسنا".

"الوطن" التقت مع أحد فاعلي الخير ممن يتواصل مع أولئك الأيتام ويتبنى قضاياهم وإيصال صوتهم، قال "سألني الأيتام مع نهاية رمضان ما هي الزكاة؟ فعرفتها لهم، فقالوا لي: والله لا ندري هل قدموا زكاة عنا أم لا" مؤكدا على أنهم اشتكوا له من تأخر الدار في شراء كسوة العيد للأيتام.

الملايس من العيد للعيد

الشاب سليمان الذي لا يملك سوى بدلة واحدة حسب قوله كشف لمصور "الوطن" عن صدره فأظهرت الصورة معاناته من الحساسية وبسؤاله عن سبب ذلك قال "من قلة الاستحمام لعدم وجود الملابس الكافية فأضطر لاستخدام ملابس غيري، فلكسوة لا نعرفها إلا من العيد إلى العيد طوال السنة".

وكشف الأيتام الذين التقتهم "الوطن" عن مساهمتهم في علاج بعضهم بالقول "كان بعض إخوتنا يعانون من مشاكل في الأسنان فاجتمعنا في الدار نحن الأيتام وجمعنا مبلغا ماليا واستطعنا علاج واحد بعمل تقويم أسنان وبقي حدود ثلاثة بحاجة لعمليات أسنان". واختتموا مطالبهم بزيارة وزير الشؤون الاجتماعية لهم ليطلع على وضعهم ويؤمن لهم الاستقرار النفسي بعدم نقلهم من المنطقة.

آثار سلبية

من جهته قال استشاري الطب النفسي الدكتور رشاد السنوسي لا شك أن مفارقة المكان الذي نشأ به الأيتام وإبعادهم عن الأسر الحاضنة لهم له آثار سلبية، ومن الممكن جداً أن يؤدي للعديد من الاضطرابات النفسية التكيفية كالتوتر والقلق والشعور بالكآبة واضطرابات النوم وفقدان الشهية، مؤكدا أن الانتقال من بيئة أخرى يعتبر من العوامل المحفزة للمشكلات النفسية سواء للصغار أو الكبار على حد سواء.

وأضاف السنوسي أن درجة التأثير قد تختلف بحسب الاستعداد الذاتي لكل من هؤلاء الأيتام، فتأثيره قد يكون أكبر على الأصغر سناً. مشيراً إلى أنه من الممكن أن تكون هناك أسباب إدارية وجيهة تجاه نقلهم، ولكن إذا كان لابد من ذلك فأرى أن يكون مدروساً من الناحية الاجتماعية والنفسية لتهيئة الأجواء المناسبة والتخفيف من الآثار المتوقعة لذلك، وإيجاد برنامج متدرج يراعي احتياجاتهم خلال هذه الفترة. وقال إن وجود الأخصائيين النفسيين قبل تنفيذ هذا الإجراء وبعده سيساعد في تقديم الدعم النفسي والاجتماعي المناسب وسيتمكن من التدخل عند وجود مشكلات محددة لبعض الأيتام.

حقوق مكفولة

"الوطن" توجهت بالقضية إلى حقوق الإنسان حيث قال المشرف العام على فرع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بمنطقة جازان أحمد البهكلي إن للأيتام حقوقاً شرعية وقانونية يجب أن تؤيدها الدولة والمجتمع دون تردد ولا تسويف.

وأضاف "إن الله عز وجل قد أشار إلى الأيتام في كتابه الكريم، ومن أكثر الآيات شمولاً لحق الأيتام قوله تعالى (فأما اليتيم فلا تقهر) التي جعلت مناهج هذه الحقوق ومركزها في الإنصاف وعدم القهر". موضحاً أن الاهتمام بالأيتام يبدأ منذ حمل أمهاتهم بهم ثم بالمحافظة عليهم بعد ولادتهم وعدم إيذاهم حتى لو كانوا ثمرة علاقة غير شرعية فلا يجوز قتلهم ولا رميهم في الشوارع ولا تركهم في المستشفيات لأن في ذلك إساءة مضاعفة يعاقب فاعلها مرتين.

وأشار البهكلي إلى أن مسؤولية الدولة تنشأ بمجرد ولادة هؤلاء ودخولهم في دور الأيتام التي خصصت لها أموال كثيرة تجرى عليها وعلى نزلاتها. وشدد على أنه لابد من أن تختار الدولة القائمين على هذه الدور وعلى نزلاتها من الرجال والنساء الصالحين المؤهلين أخلاقياً وعلمياً وعملياً. لافتاً إلى إمكانية مشاركة المجتمع في تسيير أعمال هذه الدور عبر أعمال تطوعية شبيهة بما تقوم به الجمعيات الخيرية.

وأن الدور الأكبر تتحمله الدولة من خلال الجهة المختصة برعاية هذه الفئة الغالية وبالتحديد وزارة الشؤون الاجتماعية، وعن نقل الأيتام قال البهكلي "أما نقل الأيتام من مدينة إلى أخرى فقد يتسبب في مشكلات كثيرة على المستويين الاجتماعي والعاطفي لدى الأيتام، ويحسن بقاؤهم في المدن التي نشؤوا فيها وترعرعوا وتكونت صداقاتهم التي لا تقدر

بثمن؛ حيث إن هذه الصداقات تملأ فراغ الوالدين. ويمكن تجهيز أكثر من دار في المنطقة الواحدة وترك الحرية في البقاء أو الانتقال للأيتام أنفسهم دون إجبارهم على شيء لا يريدونه".
لا يوجد رد

وتواصلت "الوطن منذ أكثر من شهر ونصف مع إدارة العلاقات بوزارة الشؤون الاجتماعية، ومع فرع الوزارة بجازان وإدارة التربية الاجتماعية بإرسال الخطابات والاتصالات الهاتفية لكن دون جدوى.



حقوق الإنسان“ تطالب الجامعات بصرف مكافآت طلبة كليات المجتمع أسوة بسائر طلاب الجامعات

المصدر: جريدة الشرق السبت 10 محرم 1434 هـ - 24 نوفمبر 2012م
<http://www.alsharq.net.sa/2012/11/24/594681>

جازان – عبدالله البارقي
طالبت جمعية حقوق الإنسان الجامعات السعودية بالمبادرة بصرف مكافأة لطلاب كليات المجتمع، البالغ عددها 44 كلية، أسوة بأقرانهم. وأوضح المشرف على الجمعية في منطقة جازان أحمد البهكلي لـ «الشرق» أنه على الجامعات السعودية معاملة طلاب كليات المجتمع كسائر طلاب الجامعات، مبيناً أن حرمانهم من ذلك لا يوجد ما يبرره، بل يعد خللاً إدارياً، على حد تعبيره. وقال إن انقطاع المكافأة غير جائز إلا في حالة تدني المستوى التحصيلي للطلاب. وقال إن هذا الخلل قاد لخطأ آخر حيث دفع الطلاب إلى التجمع للمطالبة بحقوقهم في المكافأة، وهو سلوك ينطوي على إخلال بالأمن. وطالب البهكلي الجامعات بأن تفكر بمنظور وطني يراعي البعد الأمني.
من جانبه، أوضح رئيس مجلس إدارة الجمعية السعودية لكليات المجتمع الدكتور تركي بن عبدالعزيز التميم أن وضع طلاب كليات المجتمع المادي والاجتماعي أصعب من غيرهم في الكليات الأخرى. وقال مازلنا ننتظر موافقة المقام السامي على توصية مجلس الشورى حول صرف مكافأة طلاب المجتمع، مشيراً إلى أن جامعة الملك سعود سعت جاهدة برفع توصيات إلى وزارة التعليم العالي حول مكافأة طلاب المجتمع. وقال إن جامعة الملك سعود بادرت بتوفير المراجع لطلاب كلية المجتمع، ومنح طلاب كليات المجتمع تخفيضاً خاصاً في الإسكان الجامعي، مع توفير وسيلة للنقل من السكن إلى مقر كلية المجتمع. وقال إن الكلية حاولت قدر المستطاع دعم عدد من الطلاب من خلال التشغيل الطلابي ووقعت مع القطاع الخاص اتفاقيات للتدريب يمنح الطلاب بموجبها مكافأة من قبل شركات القطاع الخاص، وينتهي البعض منهم بالتوظيف.

وكانت «الشرق» نشرت في عددها الصادر في 2011/12/12 قرار مجلس الشورى الذي نص على التأكيد على ضرورة صرف مكافآت طلاب كليات المجتمع ومساواتهم بباقي الكليات الأخرى.

ينظمها فرع حقوق الإنسان بمناسبة اليوم العالمي

ثمانية متحدثين يتحاورون عن "التسامح وضمان الحقوق"

المصدر: جريدة الشرق الجمعة 9 محرم 1434 هـ - 23 نوفمبر 2012م
<http://www.alsharq.net.sa/2012/11/23/594141>

جدة - عامر الجفالي
ينظم فرع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في منطقة مكة المكرمة الليلة السبت، وبمقر الجمعية في حي المحمدية بجدة جلسة حوارية عن التسامح، بمناسبة اليوم العالمي للتسامح، الذي اعتمده المؤتمر العام لليونسكو في دورته الـ 28، في 16 من نوفمبر عام 1995م في باريس.
ويتحدث في الجلسة الحوارية "التسامح وضمان الحقوق" التي تعقد عند الساعة 7.30 مساءً الشيخ الدكتور عبدالله بصفر، الأمين العام للهيئة العالمية لتحفيظ القرآن الكريم التابعة لرابطة العالم الإسلامي، من خلال ورقة عمل بعنوان "التوجيهات الربانية لترسيخ التسامح بين الناس، وأثرها في الحياة"، الدكتور عبدالله عويقل السلمي، رئيس مجلس إدارة نادي جدة الأدبي الذي يتحدث عن "المؤسسات الثقافية ونشر ثقافة التسامح... الأندية الأدبية أنموذجاً"، والدكتور حسن بن عايل يحيى، عميد كلية التربية في جامعة الملك عبدالعزيز في جدة - سابقاً، عبر ورقة تحمل عنوان "المناهج ودورها في نشر ثقافة التسامح"، فيما يتحدث الدكتور حمود أبو طالب والدكتور سعود كاتب عن "التسامح والدور الإعلامي"، فيما يتحدث الدكتور المحامي الشيخ عدنان الزهراني، والشيخ محمد عبدالغني عطية عضو جمعية التقريب بين المذاهب، عن "اختلاف المذاهب وعلاقتها بمفهوم التسامح"، إضافة إلى الاختصاصية النفسية سميرة الغامدي، رئيسة مجلس إدارة جمعية حماية الأسرة الخيرية، التي تتحدث عن "اللا تسامح وعلاقته بالعنف في المجتمع".
وأوضح المشرف على الفرع الدكتور حسين الشريف أن الجلسة الحوارية المفتوحة تنطلق بقراءة إعلان التسامح العالمي من قبل عضو الجمعية الدكتور عمر حافظ، فيما يقرأ رسالة فرع الجمعية بهذه المناسبة عضو الجمعية المحامي أحمد مظهر.

حل مقترح لمشكلة اصطحاب الشغالات للكليات

المصدر: جريدة الجزيرة الجمعة 9 محرم 1434 هـ - 23 نوفمبر 2012م
<http://www.al-jazirah.com/2012/20121123/rv7.htm>

محمد الحزاب الغفيلي
أشير إلى ما كتبه إحدى الأخوات في صفحة الرأي بتاريخ 29-12-1433 هـ حول بعض الطالبات الجامعيات اللاتي يصطحبن معهن الشغالة المنزلية وتبقى الشغالة لساعات انتظار طويلة في ممرات الجامعة المكشوفة للشمس والبرد القارس في مشهد يتنافى مع أبسط أبجديات حقوق الإنسان وتطالب الأخت الكاتبة برصد ذلك وتوثيقه من قبل عضوات جمعية حقوق الإنسان بحثاً عن حل لهذه الظاهرة... الخ.

والواقع أنني لا أرى أن هناك ظاهرة حقيقية من هذا القبيل وكل ما هنالك هو أعداد قليلة في بعض الكليات الجامعية وهذه مشكلة بسيطة يمكن حلها دون تدخل حقوق الإنسان وذلك بقيام إدارات الكليات بمنع الطالبات من اصطحاب الخادمتين وعدم السماح بدخولهن إلى حرم الكليات لأنها أي الكليات ليست مكاناً لإيواء الشغالات ولولا تهاون بعض إدارات الكليات ما وجد شيء من هذا القبيل خاصة عندما يكون اصطحاب الشغالة على سبيل المباحة بوجود شغالة خاصة بالطالبة على أنه يمكن مراعاة الطالبات من ذوات الاحتياجات الخاصة اللاتي تتطلب حالتهم اصطحاب الخادمة أن يسمح لهن بذلك على أن يخصص مكان مناسب لهؤلاء الخادمتين تراعي فيه الاحتياجات الإنسانية اللازمة، وحتى تتفاعل الكليات بإيجابية مع هكذا تنظيم ينبغي أن تقوم كل جامعة بإصدار تعميم إلى جميع الكليات بمنع اصطحاب الطالبات للخادمة ما عدا الحالات الاستثنائية المرخص بها ولا مانع من توعية الطلاب والطالبات في جميع المراحل بمعاملة الخدم والسائقين معاملة إنسانية حسنة تفاعلاً مع تعاليم الدين السمحة ومع توصيات منظمات حقوق الإنسان الممثلة بالجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في المملكة الذين عليهم أن يتوغلوا في أعماق المجتمع ويبحثوا عن هكذا مخالفات للحقوق التي يسعون لجعل الجميع يلتزمون بها وفقهم الله.



الاستماع لإيضاحات المتهمين بإشاعة الفوضى والإخلال بالأمن في الجزائية اليوم

المصدر: جريدة عكاظ السبت 10 محرم 1434 هـ - 24 نوفمبر 2012م
<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20121124/PrinCon20121124550111.htm>

منصور الشهري (الرياض)
تستكمل المحكمة الجزائية بالرياض اليوم الاستماع لإجابات المتهمين (ع، ح) و(م، ق) لإيضاحات طلبها المدعي العام في الجلسة السابقة.

وتشمل أبرز تهم المتهمين التخطيط لإشاعة الفوضى والإخلال بالأمن داخل المملكة عبر المظاهرات في الميادين وإنشاء جمعية لمناهضة سياسة الدولة ونشر الفرقة.

ولم يستقد أحد المتهمين -وكلاهما بحملان شهادة الدكتوراه- من العفو من حكم سجن سابق، حيث لم يرتدع، وقد سبق أن صدر في حق المتهم (ع، ح) في عام 1426 هـ حكماً بالسجن سبع سنوات مع أخذ التعهد عليه بعدم العودة لإثارة ما يمس المصالح العامة للبلاد بسوء وترك الخوض فيما يعود بالضرر على وحدة البلاد وأمنها، وقد أطلق سراحه قبل إنفاذ كامل

المدة إطلاقاً مشروطاً بعدم العودة لما بدر منه، حيث أفهم بذلك لحظة إطلاقه آنذاك، كما صدر بحقه قرار شرعي في عام 1428 هـ بسجنه ستة أشهر مع أخذ التعهد عليه لعدم التحريض على الاعتصامات أو الدعوة إليها وعدم التدخل في عمل رجال الأمن أثناء تأدية مهام عملهم دون سبب شرعي ونظامي يجيز ما فعله.

وتعد أبرز التهم الموجهة للمدعى عليهما (ع، ح) (م، ق) السعي لزعزعة الأمن ونشر الفوضى، والإخلال بالطمأنينة العامة، وتفتيت الوحدة الوطنية، وتدمير مقدرات الأمة ومكتسباتها، وغرس بذور الفتنة والانشقاق، ونزع الولاية والخروج على ولي الأمر وولي عهده، ومواصلة الشقاق والنزاع والتشكيك في الذمم والإساءة للمسؤولين في الدولة من خلال الدعوة والتحريض على مخالفة النظام، وإشاعة الفوضى، والإخلال بالأمن والطمأنينة العامة، من خلال إعداد وصياغة ونشر بيان يدعو إلى التظاهر في الميادين العامة والاستمرار فيها، الطعن الصريح بأمانة وديانة أعضاء هيئة كبار العلماء باتهامهم - زورا وبهتانا -، وتآليب الرأي العام باتهام الجهات الأمنية وكبار المسؤولين فيها بالقمع والتعذيب والاعتقال والاختفاء القسري وانتهاك حقوق الإنسان، اشتراكه في إنشاء جمعية غير مرخصة، وإظهارها كواقع يسعى عن طريقه لنشر الفرقة والشقاق، ونشر الاتهامات لمؤسسات الدولة العدلية والتنفيذية وكبار المسؤولين؛ بالجور والظلم والتعدي، ومباشرتها اختصاصات تمس حقوق الآخرين وحررياتهم والتعدي على اختصاصات مؤسسات حكومية وأهلية (هيئة حقوق الإنسان، الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان) واشتراكه في صياغة البيانات التي تصدر عنهم، ونشرها في شبكة الإنترنت.

يذكر أن المتهمين (ع، ح) و(م، ق) يحاكمان مطلقي السراح.



إيجاد البدائل لمواجهة سوء أوضاع النظافة بمكة المكرمة جمعية حقوق الإنسان تدعو إلى اجتماع طارئ بأمانة العاصمة المقدسة

المصدر: جريدة سبق الجمعة 9 محرم 1434 هـ - 23 نوفمبر 2012م

<http://sabq.org/Ahrfde>

فواز العبدلي- سبق- مكة المكرمة:

علمت "سبق" أن اجتماعاً طارئاً سيعقد صباح غد السبت بمكتب أمين العاصمة المقدسة، الدكتور أسامة البار، مع جمعية حقوق الإنسان؛ للتباحث حول سرعة إيجاد البدائل لمواجهة سوء أوضاع النظافة الحالية بمكة المكرمة، نتيجة رفض عمال الشركة المتعهدة بالنظافة العمل على مدار ثلاثة أيام متوالية، وإصرارهم على مواصلة إضرابهم على الرغم من تدخل المسؤولين.

وأكد عضو الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بمكة المكرمة، الشيخ محمد كلنتن، لـ "سبق"، أن الجمعية تُحمل الأمانة مسؤولية الوضع الراهن حيال أعمال النظافة في مكة المكرمة، مشيراً إلى أن الجمعية ستتناول في اجتماعها الطارئ، صباح يوم غد السبت، أسباب عدم اتخاذ أمانة العاصمة المقدسة بدائل عاجلة في مثل هذه الحالات.

وأضاف أن الجمعية نفذت جولات ميدانية رصد أعضاؤها كافة مواقع الدمار التي ما زالت تشهدها شوارع العاصمة المقدسة وأحيائها.

حقوق الإنسان تدعو العمل " لإعادة النظر في رسوم الوافدة "

المصدر: جريدة عكاظ الاحد 11 محرم 1434 هـ - 25 نوفمبر 2012م

<http://www.okaz.com.sa/new/mobile/20121125/Con20121125550347.htm>

محمد العنزي (الدمام)

أفصح رئيس جمعية حقوق الإنسان الدكتور مفلح ربيعان القحطاني أن الجمعية تأمل أن تعيد وزارة العمل النظر في قرارها الخاص برفع الرسوم الخاصة بالعمالة الوافدة إلى 200 ريال شهريا والنظر في سلبياته وإيجابياته حتى لا تكون هناك زيادة في أسعار الخدمات على المواطن.

وقال الدكتور القحطاني ردا على سؤال لـ «عكاظ» حول تلقي الجمعية شكاوى في هذا الخصوص إن هذا القرار كان يهدف إلى دعم حق العمل لفئة من المواطنين من خلال توظيفهم في القطاع الخاص عن طريق رفع كلفة العامل الأجنبي على أرباب العمل ولكن تطبيقه سيلحق الضرر بحق المستهلكين وهم الفئة الأكثر بغض النظر عن الأضرار التي ستلحق بأصحاب الأعمال وخاصة من يعمل في مجال الخدمات والمقاولات والمحال الصغيرة فهم في النهاية سيضيقون الزيادة على المستهلك العادي ومن ثم سيكون هناك زيادة في أسعار الخدمات والأجور والتي يصعب تخفيضها مستقبلا في ظل غياب قانون لحماية المستهلك والذي نأمل أن يتم الإسراع في إصداره فقد اقترحت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان وصدرت موافقة سامية على مناقشته وأحيل إلى وزارة التجارة، ونأمل أن يتم إعادة النظر في هذا القرار بحيث ينظر للسلبيات والإيجابيات.

القاضي وصف الإجابات بالمتناقضة .. المتهمان بإشاعة الفوضى

يتراجعان:

الادعاء بآلاف السجناء في المباحث احتساب وليس قطعياً

المصدر: جريدة عكاظ الاحد 11 محرم 1434 هـ - 25 نوفمبر 2012م

<http://www.okaz.com.sa/new/mobile/20121125/Con20121125550333.htm>

تراجع المتهمان بإشاعة الفوضى والإخلال بالأمن عبر المظاهرات في الميادين وإنشاء جمعية لمناهضة سياسة الدولة ونشر التفرفة، عن ادعاءاتهما السابقة بوجود آلاف السجناء في المباحث العامة، في وقت طالبتهما قاضي المحكمة الجزائية بالرياض، في الجلسة التي نظرها أمس بإثبات الادعاء، إلا أن المتهمين «ع، ح» و «د، ق» أكدا أن ما ذكره من أرقام ليس قطعياً، وهو من باب الاحتساب.

وفيما وجه القاضي للمتهم ع، ح سؤالا عن دليله على قوله بأن عدد السجناء في سجون المباحث 30 ألف سجين، أجاب المتهم أن الأرقام التي ذكرها لم تكن حقائق قطعياً، معللاً بأن ما ذكره من باب الاحتساب.

وقال ناظر القضية للمتهمين «من ردودكما تبين تراجعكما عن صحة العدد»، فرد أحدهما أنه لم يتراجع، فيما أكد المتهم الآخر بأن ما ذكر من أرقام لم يكن بشكل قطعي.

واستمع القاضي أمس لردود المتهمين على اتهامات الادعاء العام، والتي جاءت في 50 ورقة، في جلسة استمرت ثلاث ساعات بحضور المتهمين ومن بينهم سيدتان، وأكثر من 60 شخصا من أقارب المتهمين بالإضافة إلى وسائل الإعلام وممثل هيئة حقوق الإنسان.

وفيما كرر المتهم م، ق الدعوى ضده بأنها باطلة وغير صحيحة في رد من 22 صفحة، سأله القاضي عن رده حول تهمة استعداء المنظمات الدولية ضد المملكة وتحريضها للتركيز على انتقاد مقومات المملكة الأساسية المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وأن عدد الموقوفين الأمنيين في سجون المباحث 30 ألفاً، فأنكر المتهم م، ق التهم، وقال «لا نعتمد بعد الله على أي جهة خارجية»، ليقدم له القاضي أسماء تلك الجهات الخارجية، عندها تراجع المتهم عن قوله السابق، زاعماً أن ما قام به تم بعد عدم تجاوب الجهات الحقوقية في الداخل، متهما الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان وهيئة حقوق الإنسان بعدم مصداقيتهما في ما صدر عنهما من أرقام حول عدد السجناء في القضايا الأمنية والتي وصفها بالمكذوبة، حسب قوله، إلا أن ناظر القضية اعتبر إجابات المتهم م، ق متناقضة.

وطرد القاضي أحد الحاضرين لتجاوزه أنظمة جلسة المحاكمة بالتحدث دون وجود أي صفة له، حيث بين القاضي بأن من أراد الحضور أهلاً وسهلاً، ولكن لا يسمح بالتحدث إلا للمتهمين والمحامين والوكلاء.

فيما قدم المتهم الآخر ع، ح أربع مذكرات كانت تضم رده على التهم واستفسارات ناظر القضية، حيث كان أبرز ما جاء في رده طلب عدم صحة ما جاء في لائحة الاتهام من هيئة التحقيق والادعاء، مشيراً إلى أن المدعي العام لم يقدم أي دليل أو بيينة على التهم التي وجهها له.

وحول استفسارات القاضي عن ما ذكر في الجلسة الماضية بأن المظاهرات جهاد سلمي، قال المتهم ع، ح إن المظاهرات من أساليب النصيحة الشرعية وإنها من الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ليرد عليه القاضي بأن مناصحة ولي الأمر تتم عبر النصيحة السرية لا بالمظاهرات وذلك وفق الشرع.

وحملت ردود المتهم ع، ح بعض التجاوزات بالقول إن المظاهرات قد تخفف من أمراض السكري في المجتمع، وسرد بعض الأسماء لأشخاص زعم أن لهم قضايا أمنية منظورة لدى القضاء.

وفي نهاية الجلسة حدد القاضي السبب المقبل موعداً لاستكمال النقاشات والإيضاحات في قضية المتهمين.



حقوق الإنسان: تدني الرواتب ينعكس سلباً على أدائهم إنهاء أزمة عمال نظافة العاصمة المقدسة

المصدر: جريدة عكاظ الأحد 11 محرم 1434 هـ - 25 نوفمبر 2012م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20121125/Con20121125550544.htm>

سلمان السلمي، حاتم المسعودي (مكة المكرمة)

وضعت أمانة العاصمة المقدسة حداً للأزمة القائمة فيما يتعلق بأعمال النظافة في مكة المكرمة، بعد أن توصلت مع مسؤولي شركة المقاولات المسؤولة عن النظافة، إلى حلول لاستئناف مواصلة العمال لأعمالهم بتعهد الأمانة بإنهاء تجديد إقاماتهم المنتهية. جاء ذلك بعد عدة اجتماعات عقدها وكيل أمين العاصمة المقدسة للخدمات المهندس عبدالسلام بن سليمان مشاط والمسؤولون بالإدارة العامة للنظافة ومسؤولو الشركة المقاولات وعدد من رؤساء العمال.

وقال المهندس مشاط بأنه سيتم العمل على وريديات اعتباراً من هذا اليوم، حيث خصصت الأمانة عدداً من عمال النظافة لتغطية المناطق والاحياء السكنية مجهزين بالمعدات المختلفة، وذلك على مدار الساعة بنظام الورديات إضافة إلى توفير فرق دعم إضافية من العمال والمعدات لمواجهة أية حالات طارئة.

من جهة أخرى، أكد عضو الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بمكة المكرمة الدكتور محمد السهلي متابعة وضع النظافة، مشيراً إلى قيام لجنة مكونة من أعضاء من الجمعية بزيارة مقر عمالة النظافة بالعاصمة المقدسة بحي الكعكية قبل حوالي أربعة أشهر للاطلاع على أوضاعهم، ورصدت أوضاعهم ورفعت تقريراً مفصلاً إلى الجهات المختصة. وأوضح أن اللجنة رصدت معاناة العمالة من حيث قلة الرواتب في ظل ارتفاع المعيشة مما يضطرهم إلى ممارسة أعمال أخرى، إضافة إلى السكن السيئ، مشيراً إلى أن ذلك ينعكس سلباً على عملهم. وأكد أن الجهات المختصة ستضع حداً لذلك، وأن اللجنة ستتابع ما يحدث حالياً في مكة المكرمة بشأن النظافة.



رحيل صلاح الدين فتح الثقوب في جدار الصمت غرائب أخطاء الطب: حقنة حارقة لعلاج الصلع و"فوطه" في بطن الأم

المصدر: جريدة عكاظ الأحد 11 محرم 1434 هـ - 25 نوفمبر 2012م
<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20121125/Con20121125550405.htm>

خالد الجابري (المدينة المنورة)
.. ما زالت نداءات الرحيل المر للطفل صلاح الدين جميل ترمي بظلالها على حال المستشفيات وأخطاء الأطباء .. ليست لأنها الوحيدة بل لأنها متكررة ومتتالية طبقاً لما يقول به المواطنون والمراجعون الذين أصيبوا بحالة فوبيا من المستشفيات وأطبائها. القصص لا تنتهي، حتى إن البعض شبهها بالمسلسلات المكسيكية الطويلة والمملة وطالبوا وزارة الصحة بوضع حد نهائي لها. ومن أفواه من عاشوا وأسرهم تلتقط «عكاظ» بعض الإفادات.
من الحكايات قصة مواطن يتهم مستشفى في المدينة المنورة بالتسبب في دخول ابنه في غيبوبة مستمرة، وإصابته بجروح في الوجه والرأس واليد. وأبلغ «عكاظ» حاتم منور الرويثي، أنه تقدم بشكوى لإمارة المدينة المنورة، ووزارة الصحة، والجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، للتحقيق في ما اسماه إهمال أطباء المستشفى لحالة ابنه البالغ من العمر 3 سنوات الذي كان يعاني من التهاب في الصدر وارتفاع في درجة الحرارة، ما دفع به إلى مراجعة المستشفى. ويضيف أن الأطباء وضعوا الطفل على جهاز التدفئة المشتعل بحجة عدم توافر سرير، ووضعوا تحت قدميه طاولة طعام خشبية، ولم يكتشفوا معاناته مع الحرارة طيلة أربع ساعات كاملة، ما أدى إلى إصابته بجروح مع سوء حالته وهبوط في ضغطه، أدخل على إثرها العناية المركزة. ويضيف الرويثي: بعد إجراء الفحوصات تبين أن الطفل يحتاج إلى نقل دم، وفشلت المحاولة لعدم توفر الفصيلة وطلب من الطبيب تأمين الدم المناسب أو تحويله إلى مستشفى حكومي في العاصمة إلا أنه رفض. ويتهم المواطن المستشفى بالتسبب في تدهور صحة ولده في العناية المركزة.

صلع وانفصام شخصية
لم يدر بخلد المواطن فهد أحمد السهلي وهو يهدف للباب الرئيسي لمستشفى خاص شهير في المدينة المنورة أن معاناته ستتمدد إلى مدى طويل مع انضمامه إلى مسلسل الأخطاء الطبية الذي لا تنتهي حلقاته.
فالسبيل ذهب شاكي من ظهور بؤبؤ صلع في رأسه، طبقاً لأقواله، فذكر له الطبيب أنه يعاني من مرض في الغدد اللمفاوية ثم حقنه في النخاع بإبرة انسولين أدت إلى تساقط شعر رأسه مع حروق كثيفة في جسده. ويضيف السهلي أنه تقدم بشكوى لدى لصحة المدينة المنورة شرح فيها ما أصابه من ضرر ومنها تعرضه إلى انفصام في الشخصية نتيجة اعتقاد زملائه في العمل إصابته بمرض خطير وابتعادهم عنه خوفاً من العدوى فاضطر أمام هذا الواقع إلى ترك وظيفته ومراجعة الأطباء النفسيين. ويتهم الشاكي أطباء المستشفى بالتغطية على زميلهم ومحاولة تبرئته. وطالب السهلي المسؤولين في وزارة الصحة بالتدخل لعقاب المتسبب واستكمال علاجه حتى يعود طبيعياً وإنساناً معافى.
خطأ في جبر الكسر

طارق صالح عواض العمري حرر شكوى الى الشؤون الصحية ضد مستشفين بدعوى تشخيصهما الخاطئ لحالته المرضية وقال إنه تعرض قبل عدة سنوات لإصابة في أصبعه وراجع المستشفى الاول وقالوا له ان الإصابة بسيطة عبارة عن تورم وانه لا يحتاج سوى مسح بالمرهم الذي صرفه من صيدلية المستشفى، وبعد وصوله المنزل لم يستطع النوم من شدة الألم فاضطر في ذات الليلة الى مراجعة مستشفى آخر حيث اكتشف طبيب الطوارئ أن الورم المزعوم عبارة عن كسر وتم وضع الإصبع في الجبس مع تعليمات بضرورة المراجعة بعد أسبوعين. وطبقا للعمري فإنه راجع مستشفى خاص وتبين أن الجبيرة وضعت في مكان آخر غير موقع الإصابة وأن مفصل الاصبع مخلوع ويحتاج الى عملية جراحية دقيقة لا تجرى إلا في مستشفيات متخصصة في الرياض وجدة.

انفلونزا الخنازير أم انسداد؟

لجنة مشكلة من أطباء استشاريين ومستشار قانوني ومندوب من وزارة الصحة حققت مع طاقم طبي في مستشفى للاطفال في المدينة المنورة إثر اتهام مواطن لهم بالتسبب في وفاة ابنة أخيه وطبقا للمعلومات فإن اللجنة درست الملف بحيدة وشفافية وطلبت الاوراق واستمعت الى أقوال جميع أطراف القضية وغادرت الى الرياض لعرض نتائج التحقيق على الجهة المختصة وكانت «عكاظ» نشرت في 22/ 4/ 1432 هـ عن اتهام المواطن عايد العنزي للمستشفى بالتسبب في تدهور صحة حالة ابنة أخيه ودخولها في غيبوبة ثم رحيلها في وقت لاحق. وقال العنزي وهو الوكيل الشرعي لوالد الطفلة إن شقيقه والد الطفلة رجل معوق ما منعه من متابعة قضية ابنته. وروى العنزي مأساة الطفلة الراحلة التي بقيت في الطوارئ قرابة 17 ساعة بحجة عدم توفر سرير وبعد تنويمها شخصوا الحالة بأنها التهاب في الصدر وبعد ثلاثة ايام قالوا إنها مصابة بأنفلونزا الخنازير ثم تراجعوا وقالوا إنها مصابة بنقص في صفائح الدم وبعد مضي قرابة ثلاثة أسابيع اخرجت الطفلة لتعيش على جهاز الاكسجين وبعد مدة اكتشف الاطباء أن الطفلة مصابة بانسداد في الشريان الرئوي مع تضخم في القلب لترحل بمرضاها.

الوكيل الشرعي قال إنه بعث برقية إلى وزارة الصحة التي تفاعلت مع الشكوى وبعثت لجنة حققت مع كل الاطراف. في المقابل أكد الدكتور عبدالله الطايفي مدير عام الشؤون الصحية في المدينة المنورة حضور اللجنة مضيفا أنها جاءت للتحقق من شكوى المواطن وتسلمت ملف القضية وجلست مع الاطباء المعنيين وبحثت معهم الشكوى ثم غادرت مضيفا أن اللجنة عملها مستقل ولم تتدخل صحة المدينة في عملها.

دية فيء .. و«المظالم»

المواطن مشعل ناهر الجابري اتهم فريقا طبيا في مستشفى أحد بالمدينة المنورة بالتسبب في إعاقة والدته وتردي وضعها الصحي وإصابتها بالشلل مضيفا أنه تقدم بشكوى رسمية ضد الفريق الطبي.

واكد الدكتور عبدالله الطايفي مدير الشؤون الصحية تسلم الشكوى مضيفا أنه تمت إحالتها للجنة الطبية الشرعية وإن اتضح صحة شكوى المواطن فإن الصحة لديها الاجراءات العقابية التي تتصف المواطن.

مواطن آخر قال لـ«عكاظ» بعيون دامعة إن الفريق الطبي بدلا من أن يعالج والدته من عدم انتظام ضربات القلب زادوا معاناتها ومرضها عندما وضعوا لها جهاز مراقبة مؤقت لحين توفر سرير في مستشفى حكومي فتردت حالة والدته لأن الطبيب المعالج احدث تقبا في قلبها اثناء تركيب الجهاز حسبما يقول الشاكي وتطورت حالة المريضة الى جلطة ثم شلل. وفي حالة مماثلة حكم ديوان المظالم على طبيبين من الجنسية العربية بدفع دية الطفلة «فيء بخاري» لتسببهما في وفاتها وكان والد الطفلة تقدم بشكوى للشؤون الصحية يفيد فيها أن المستشفى تسبب في وفاة طفله وبعد احالة القضية الى الهيئة الصحية الشرعية اتضح صحة الشكوى وان الطبيبين المعالجين للطفلة لم يتعاملا مع الحالة وفق الاصول الطبية الصحيحة لكن المتهمين لم يقتنعا بما توصلت له الهيئة الطبية الشرعية لتحال القضية الى ديوان المظالم في المدينة المنورة الذي اصدر حكمه بأن يدفع الطبيبان دية الطفلة بعد ثبوت صحة شكوى المواطن.

اتهمت أسرة المريض مشاري الرشيد في مستشفى بالتسبب في وفاة ابنها بعد نقل دماء ملوثة له على حد قولهم. وقالوا لـ«عكاظ» إن ابنهم دخل للمستشفى على رجليه وخرج محمولا الى القبر بسبب خطأ طبي. وأضاف شقيقه بندر الرشيد أن اخاه (20) سنة تم إدخاله مستشفى قبل عدة أيام وهو بكامل الوعي وخلال الفحص تعرض الى آلام حيث وخزه احد الأطباء بابريرة ثم ساءت حالته وخضع لجراحة حيث انقطع التيار الكهربائي ليتم نقله من غرفة العمليات الى مستشفى خاص ثم محاولة اعادته الى مستشفى حكومي، ورفض أحد الاطباء عمل أشعة له للتأكد من حالته الصحية وتبين أنه يعاني من قصور في الرئتين وعدم وجود جلطة وترى أسرة المريض أنه تعرض إلى تسمن من نقل الدم.

فوطه في الأعماق

أن ينسى الجراح إحدى أدواته في جسم المريض فذاك من الأخطاء الطبية النادرة إلا أنه قد يتكرر - أحياناً - مثلما حدث للسيدة (فاطمة) التي ادخلت أحد المستشفيات الخاصة لإجراء عملية ولادة قيصرية ورغم فرحتها الكبيرة بقدم طفلها (فيصل) إلا أنه لم تمض سوى أيام قليلة حتى شعرت في اليوم الخامس لخروجها من المستشفى بآلام مبرحة أسفل بطنها كما يروي زوجها (فهد) مما استدعى نقلها إلى نفس المستشفى وهناك أعطوها بعض المسكنات إلا أن الآلام ما لبثت أن عاودتها وارتفعت حرارتها حتى قاربت الأربعين درجة ليعود بها زوجها بعد ثلاثة أيام مرة أخرى للمستشفى مطالباً هذه المرة بالكشف عليها إلا أن الأشعة لم تظهر شيئاً واكتفوا بقولهم إنها تعاني فقط من مضاعفات عملية الولادة وأخرجوها من المستشفى بعد دفع المبلغ اللازم. ويستطرد الزوج وصف معاناة زوجته قائلاً: بعد أيام قليلة عاودتها نفس الآلام فنقلتها على وجه السرعة إلى مستشفى آخر ليكتشف الأطباء هناك وجود جسم غريب داخل الرحم وأبلغوني بضرورة إجراء عملية عاجلة وبالفعل تم إجراء العملية ليتضح أن الجسم الغريب ليس سوى فوطه (منشفة) بطول 25 سم قد نسيها الطبيب الأول الذي أجرى عملية الولادة القيصرية.



احتفاء فرع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في منطقة مكة المكرمة باليوم العالمي للتسامح بندوة حوارية بعنوان التسامح وضمن الحقوق

المصدر: جريدة الشرق الاحد 11 محرم 1434 هـ - 25 نوفمبر 2012م
<http://www.alsharq.net.sa/0000/00/00/595408>

جدة - عامر الجفالي
نظم فرع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في منطقة مكة المكرمة أمس السبت بمقر الجمعية في حي المحمدية بجدة جلسة حوارية عن التسامح بمناسبة اليوم العالمي للتسامح الذي اعتمده المؤتمر العام لليونسكو في دورته الثامنة والعشرين، في 16 نوفمبر عام 1995م في باريس.
وقد أدار الجلسة ورحب بالمشاركين د حسين الشريف المشرف على فرع الجمعية.
وقرأ إعلان التسامح العالمي د عمر زهير حافظ وقد قسمت الجلسة إلى محورين ، قدمت في المحور الأول ورقة بعنوان التوجيهات الربانية لترسيخ التسامح بين الناس وأثرها في الحياة قدمها الدكتور الشيخ عبدالله بصفر ، كما قدمت ورقة ثانية ضمن المحور الأول بعنوان (اختلاف المذاهب وعلاقتها بمفهوم التسامح) قدمها كل من الشيخ المحامي د عدنان الزهراني والشيخ محمد عبدالغني عطية (جمعية التقريب بين المذاهب).
كما قدمت في المحور الثاني ورقة عمل بعنوان المناهج ودورها في نشر ثقافة التسامح قدمها د حسن بن عايل يحيى عميد كلية التربية في جدة سابقاً، وقدمت أيضاً ورقة عمل ضمن المحور الثاني بعنوان المؤسسات الثقافية ونشر ثقافة التسامح (الأندية الأدبية نموذجاً) قدمها د عبدالله السلمي رئيس مجلس إدارة النادي الأدبي ، ثم قدمت ورقة عمل بعنوان اللا تسامح وعلاقته بالعنف في المجتمع قدمتها سميرة الغامدي رئيسة جمعية حماية الأسرة ، وأخيراً قدمت ورقة عمل بعنوان التسامح والدور الإعلامي قدمها كل من د حمود أبو طالب ود سعود كاتب.

21 شاباً في أول مجلس لحقوق الطلاب بجدة

المصدر: جريدة الجزيرة أون لاين الاحد 11 محرم 1434 هـ - 25 نوفمبر 2012م

http://www.al-jazirahonline.com/2012/20121124/sh25803.htm?utm_source=twitterfeed&utm_medium=twitter

مكة المكرمة - حامد المديني
تفاعل طلاب مدرسة عبدالرحمن الداخل الثانوية بجدة مع أول مجلس لحقوق الطلاب بالمملكة، والذي تنبثق رسالته إلى اعداد جيل يتبنى حقوق الإنسان كاتجاه، بحيث يكون قادرا على المساهمة في التطوير ويؤمن بحقه في العيش بسلام وبالعادات والقيم والاتجاهات السليمة، بالاضافة إلى توظيف أساليب التواصل اللاعنفى والعفو والتسامح في التعامل مع الآخرين.
وأبان الطالب محمد بازرة رئيس المجلس ان المجلس يضم 21 طالبا يمثلون عرفاء الفصول، لافتاً إلى انه تم إنشاء فريق صحي لمتابعة الحالات الصحية للطلاب وعقد شراكات مع بعض الجهات الطبية والقيام بعدة زيارات طلابية للجمعية الوطنية لحقوق الانسان وجهات اخرى من مبدأ حرية الحصول على المعلومات وتلقيها، بالاضافة إلى الاعتماد على الارشاد الاكاديمي في تفعيل التأخي بين المعلم والطالب وإيجاد نافذة للطلاب للاطلاع على العالم من خلال الفيس بوك واليوتوب وإنشاء قناة للتواصل من خلالها مع المعلمين.
وقال عضو الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان والرئيس التأسيسي للجمعية السعودية لرعاية الطفولة مدير المدرسة معتوق الشريف ان ثقافة حقوق الإنسان، أصبحت ثقافة مجتمعية محليا وعالميا فإن من الأهمية تعلم الطلاب مفاهيمها بدءاً من مرحلة ما قبل المدرسة، فقد أكدت مؤتمرات عديدة مثل مؤتمر الطفولة العربية 2001 م، ومؤتمر الطفل العربي في ظل التحديات المعاصرة 2004م، ومؤتمر حماية الطفل العربي 2005م، في توصياتها على إيجاد رؤية جديدة لتربية طفل هذه المرحلة ليؤاكب التغيرات المجتمعية، وبما يكفل له حياة إنسانية ذات جودة تربية عالية من خلال غرس قيم الانتماء والتسامح والتعاون والمشاركة والمساواة والنظام، بما يجعله مواطناً صالحاً لخدمة وطنه، موضحاً أن الحياة المدرسية هي مؤسسة تربوية تعليمية نشيطة فاعلة وفعالة، تعمل على خلق مجتمع ديمقراطي منفتح وواع ومزدهر داخل المؤسسات التعليمية، وتحقيق الأمان والحرية الحقيقية للجميع، وتعمل على ربط المؤسسات بالمجتمع، لذلك بدأت السياسات التربوية لعدد كبير من الدول كالكويت والبحرين وغيرهما بإدخال حقوق الإنسان والديمقراطية وقيم السلام والتسامح في المناهج الدراسية، واعتبار الفرد قيمة عليا في ذاته، وتعويده على المنافسة الحرة المنظمة ولأهمية تعليم الطلاب مفاهيم معينة يتعلمونها لترجمتها على شكل قيم ثم سلوك مرغوب يحقق بناء الإنسان والمجتمع والدولة، وفق ترتيب متدرج يراعي مستوى نموهم وقدرتهم على الاستيعاب، والإدراك للظروف الثقافية والاجتماعية وتأسيسا على ما سبق، وإيماننا بأهمية التربية على حقوق الإنسان، ونظراً لما توليه المملكة من اهتمام بحقوق الإنسان أنشئت هذه اللجنة لتعد الطلاب للحياة العامة والمرحلة الجامعية بما يكفل معرفته بحقوقه والواجبات المناطة به ليسهم في تعزيز هذه الحقوق والواجبات على ارض الواقع.

المملكة تُرسخ دورها العالمي باتفاقيات ومعاهدات دولية

المصدر: جريدة الرياض الأحد 11 محرم 1434 هـ - 25 نوفمبر 2012م

<http://www.alriyadh.com/2012/11/25/article787046.html>

الرياض- فاطمة الغامدي

عززت المملكة من وجودها العالمي بتوقيعها على اتفاقيات ومعاهدات دولية في كافة المجالات الاقتصادية والسياسية والثقافية، إلى جانب التعاون مع مؤسسات التجارة العالمية في الدول الأوروبية والآسيوية، إلى جانب الاهتمام بحقوق الإنسان وموضوعاته الحيوية بدعم حكومي متواصل، حيث تأسست "الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان" كهيئة غير حكومية، وتزامن معها إعلان تأسيس هيئة حقوق الإنسان الحكومية، وأعلن تشكيل مجلسها في مطلع العام الحالي. وجاءت أهم الاتفاقيات الحقوقية الدولية والإقليمية التي انضمت إليها المملكة، أربع من اتفاقيات الأمم المتحدة الرئيسية السبع المعنية بحقوق الإنسان، وهي "اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري" (1997م)، و"اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة" (2000م)، إلى جانب "اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة" (1997م)، إضافة إلى "الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل" (1996م). كما انضمت المملكة إلى خمس من اتفاقيات منظمة العمل الدولية الثماني المعنية بحقوق الإنسان، وهي الاتفاقيتان (29 و105) الخاصتان بالسخرة والعمل الإجباري، ويقصد بهما التزامات مدنية طبيعية تفرض على أعضاء المجتمع بشرط أن يكون لهم أو ممثليهم المباشر الحق في أن يُستشاروا في ما يتعلق بمشروعات هذه الخدمات (1978م)، إلى جانب الاتفاقيتين (100 و111) الخاصتين بالقضاء على التمييز في شغل الوظائف (1978م)، واتفاقية (182) الخاصة بمنع استخدام الأطفال والقاصرين (2001م).

وعلى الرغم من انضمام المملكة لهذه الاتفاقيات؛ إلا أنها تحفظت على بعض أحكامها، كما جاء في "اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري"، إذ أبدت تحفظاً عاماً على الأحكام التي تتعارض مع الشريعة الإسلامية، وكذلك في "اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة"، حيث تحفظت المملكة على ما يتعارض من أحكام الشريعة الإسلامية فيما يتعلق بالمساواة بين الأيوين، وجنسية الأطفال، وذلك وفقاً لقواعد القانون الإسلامي. رعاية المعوقين

كما نص النظام الوطني لرعاية المعاقين على مجموعة من الحقوق التي كفلتها الدولة، كالتعليم في جميع المراحل، والتدريب، والتوظيف، وبرامج مساعدة على الاندماج في المجتمع، وحق الاستفادة من المرافق العامة، كما يحق للمعاق المؤهل من قبل مراكز تأهيل تابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية الحصول على إعانة لإقامة مشروع خاص، إضافة إلى الإيعاز لوسائل الإعلام نحو تغيير رؤية المجتمع نحو الإعاقة بجميع أنواعها، إلى جانب إضافة لغة الإشارة في تلك الوسائل لزيادة معرفتهم، وتخصيص مطبوعات للكفيف بطريقة طباعة "برايل"، فضلاً عن تسهيل تنقل المعاقين، وتوفير أماكن مخصصة في المواقف العامة، مع توفير ممرات وأرصعة مخصصة وخالية من العوائق. اتفاقيات اقتصادية

وعلى الصعيد الاقتصادي، شكلت المملكة دوراً رئيساً ومؤثراً في الاقتصاد العالمي؛ مما عزز من وجودها بتوقيع اتفاقا تعاون مع مؤسسات التجارة العالمية، وكثير من الدول الأوروبية والآسيوية، وأهمها اتفاقية الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية (WTO)، فالمملكة عضو مؤسس في مجلس التعاون الخليجي ومُنظمة إلى مُنظمة التجارة الدولية، كما وقّعت على عدد من الاتفاقيات التجارية، أبرزها ما يتعلق بتعزيز الاستثمارات وحمايتها، إلى جانب اتفاقيات التعاون في التجارة والمجاليين الاقتصادي والفني، إلى جانب مزاولة الأنشطة الاقتصادية في المملكة لمواطني دول مجلس التعاون الخليجي، إضافة إلى اتفاقية تسهيل وتنمية التجارة في البلدان العربية لجهود المنسقة لدول الخليج. اتفاقيات خليجية

وتأتي أبرز اتفاقيات المملكة الخليجية "الاتفاقية الاقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجي"، و"مزاولة الأنشطة الاقتصادية في المملكة لمواطني دول مجلس التعاون الخليجي"، و"الاستراتيجية المشتركة لدول مجلس التعاون الخليجي من أجل التنمية الصناعية"، إلى جانب "القوانين الأساسية المتكاملة المنظمة للاستثمار الأجنبي في دول مجلس التعاون

الخليجي"، و"المؤسسات المنشأة لأجل التكامل الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي، إضافة إلى "اللوائح التنظيمية المتكاملة لأجل حماية المنتجات الصناعية"، و"اتفاقية تسهيل وتنمية التجارة في البلدان العربية"، و"اتفاقية انتقال السلع والأفراد بين دول الجامعة العربية"، و"الاتفاقية المعنية بالإعفاء المتبادل من الضرائب والمصروفات الإدارية على أنشطة ومعدات شركات الطيران العربية".

ولم يرغب عن المملكة ارتباط التجارة والاقتصاد بالبيئة، فلذلك بادرت المملكة إلى توقيع اتفاقيات بيئية عالمية منها اتفاقية الغات، والاتفاقية العامة للتعرفة الجمركية والتجارة، إلى جانب "بروتوكول كيوتو" الهادف إلى "تثبيت تركيز الغازات الدفيئة في الغلاف الجوي عند مستوى يحول دون تدخل خطير من التدخل البشري في النظام المناخي".



غياب ثقافة المواطن القانونية لا يبررها إهماله إعرف حقوقك ولا تتجاهل واجباتك..!

المصدر: جريدة الرياض الاحد 11 محرم 1434 هـ - 25 نوفمبر 2012م
<http://www.alriyadh.com/2012/11/25/article787045.html>

الرياض، تحقيق - عذراء الحسيني

يجعل كثيرون عدداً من مفاهيم الحقوق المتصلة بالحياة العامة، لاسيما أن بعض المواقف اليومية تقتضي وعياً أكبر بتلك الحقوق؛ لمواجهة أي مشكلات تتصل بها، فضلاً عن قلة معرفة شريحة كبيرة من المجتمع بالمواثيق والحقوق الدولية التي اشتركت فيها المملكة بتوقيع اتفاقيات في مجالات متعددة، يأتي أبرزها فيما يتعلق بحقوق العمل والعمال والعنصرية، وحقوق المرأة والطفل، إلى جانب اتفاقيات التجارة العالمية؛ ولأن من واجب المواطن معرفة تلك الحقوق فإن ما ينتج عن الجهل بها يتسبب في إشاعة حالة من عدم المبالاة والإهمال، كما لو أن ذلك ليس من مهامه، وبطبيعة الحال فإن كثيراً من المؤسسات أغفلت كثيراً من مسؤولياتها تجاه الدور التوعوي بهذه الحقوق المواطن.

وعلى الرغم من أن غالبية الحقوق ترتبط بحياة المواطنين الخاصة والعامة، إلا أن كثيراً من مفاهيمها تكاد تكون غائبة عن أذهانهم؛ إما بسبب عدم الاكتراث أصلاً بتلك الحقوق، أو لعدم وجود ثقافة قانونية تقتضي معرفة تلك الحقوق بمختلف جوانبها؛ مما تسبب بما يمكن وصفه «أمية قانونية».

والسؤال: ما هي الحقوق التي يجب أن يعرفها المواطن؟ وما دور أهل الاختصاص حيال إشاعة ثقافة الحقوق والمواطنة؟ وهل هناك حاجة إلى إدراج مفاهيم الحقوق في المناهج الدراسية؟ وما هو دور الأفراد ومؤسسات المجتمع المدني في تشكيل ثقافة المواطنة والحقوق؟.. «الرياض» بحثت عن أجوبة لتلك الأسئلة المتصلة بحقوق المواطنين عبر هذا التحقيق بمشاركة خبراء ومختصين بمفاهيم الحقوق العامة وما يرتبط بها من وعي ومسؤولية.

حقوق مختلفة

في البداية، أكد «د. خالد بن سعود الحليبي» -مدير مركز التنمية الأسرية بالأحساء- على أهمية التفريق أولاً بين الحقوق التي شرعها الله -عز وجل-، ونبيه -صلى الله عليه وسلم-، وبين الحقوق التي شرعتها المواثيق الدولية، إضافة إلى الحقوق التي ضمنتها أنظمة البلاد المحلية، ففي الحقوق المتصلة بشرع الله ورسوله فلا جدال عليها، وأما الحقوق المضمنة في المواثيق الدولية، فتتطلب الالتزام بما يوافق شريعتنا، وبطبيعة الحال فإن ما يتصل بالحقوق التي تضمنتها الأنظمة المحلية للدولة فهي تتسق مع عقيدتها وتقاليدها المرعية.

وقال إن المواطن مطالب أن يسأل المختصين في كل جانب من تلك الحقوق؛ ليتمكن من تكوين ثقافة حقوقية شاملة، إلى جانب الاطلاع على والقراءة عن كل ما يختص بذلك عبر الصحف والقنوات والمواقع، محملاً بعض المؤسسات الحكومية والأهلية عدم قدرتها على التواصل مع المواطن، والمبادرة تجاه تثقيفه وتوعيته بحقوقه وواجباته وما له، وما

عليه، من خلال اكتفائهم بمطبوعاتهم ومنشوراتهم فقط، مبيناً أن المواطن في الوقت نفسه يحتاج إلى اهتمام أكبر بمعرفة حقوقه على الأقل في ما يخصه.

وحول إمكانية إضافة مادة دراسية تتعلق بالحقوق بشكل مختصر، ذكر أن ذلك ربما لا يكون ضرورياً؛ لأن الطلاب يدرسون مقررات عديدة، وليس من واجبهم معرفة كل القوانين، ولكن بإمكانهم معرفة الجوانب العامة لتلك الحقوق عبر مختلف وسائل المعرفة.

معرفة واحترام

وأشار «د. فهد بن علي العندس» -وكيل كلية العلوم والدراسات الإنسانية بجامعة الأمير سلمان بن عبد العزيز- إلى أن الحياة في المملكة أكثر يسراً؛ بفضل أحكام الشريعة المرجع لكافة الحقوق والواجبات، ومعرفة تلك الأحكام قُربى إلى الله -عز وجل-، مبيناً أن تدريس الحقوق كمنهج دراسي يندرج خلفه مساران، الأول هو «العلم بالقوانين»، ومسؤوليته تقع على مناهج التربية والتعليم، والآخر يتعلق بـ «احترام القوانين»، وهي مهمة الجميع، حيث أن كثيراً من المجتمع يفتقدون لجانب احترام القانون؛ مما يتطلب وعياً أكبر بالحقوق، منوهاً أن أدوار مؤسسات المجتمع المدني والأفراد متكاملة -وإن كان الجمل على المؤسسات أكبر-، لكي يؤمن كل فرد نفسه من التلاعب والخداع، فضلاً عن ضرورة احترام الأفراد للحقوق والوعي بالقوانين.

وحول الدورات القانونية والحقوقية التي تقيمها بعض المراكز التدريبية المتخصصة للإسهام في رفع مستوى الوعي لدى أفراد المجتمع، ذكر أن الدورات تُمنح الراغبين خلاصات مهمة في مختلف أنواع القانون، كما أن لها دوراً في الأثر التربوي والتدريبي؛ مما يفضي إلى تغيير حقيقي.

ضعف ثقافة

وأشار «د. نزار بن حسين الصالح» -الأمين العام للمركز الوطني لأبحاث الشباب في جامعة الملك سعود- إلى أن سبب ضعف نشر الثقافة القانونية بين أوساط المجتمع هو غياب من يتبنى تلك المهمة في أوساط المختصين، فضلاً عن جهات حكومية أو تطوعية تؤدي هذا الدور التوعوي بثقافة الحقوق تجاه المواطن، مبيناً أنه لو حاول شخص معرفة حقوقه إزاء قضايا تواجهه لا يجد جهة معنية مناسبة، ولا مسؤولاً يُمدّه بما يريد معرفته.

وقال إن نشر ثقافة قانونية مبسطة يمكن أن يكون عبر مناهج دراسية مختلفة دون تخصيص مادة كاملة لها، وإنما من خلال تضمين الثقافة القانونية في المواد، كتضمين العلاقات الدولية في مادة الجغرافيا، وما يتعلق باللغات والحقوق في مادتي اللغة العربية والتربية الإسلامية، وعلى هذا المنوال، بما يمكن أن يزيد من الثقافة القانونية والحقوقية.

ودعا إلى تفعيل أدوار مؤسسات المجتمع المدني المتخصصة توعوياً مثل «جمعية حقوق الإنسان»، و«جمعية حماية المستهلك»، إلى جانب وزارتي «الثقافة والإعلام»، و«الشؤون الإسلامية والأوقاف»، و«هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر»، وغيرها، حيث يمكن أن تؤدي تلك الجهات أدواراً فاعلة في نشر الثقافة القانونية لجميع أفراد المجتمع، منوهاً أن الأفراد مطالبون بمعرفة القوانين المتعلقة بحقوقهم وواجباتهم حتى يكونوا على بصيرة من تصرفاتهم وبمناى عن مساءلات قانونية قد تترتب على جهلهم ببعض الإجراءات.

وأضاف أن الدورات القانونية والحقوقية المقامة في مراكز تدريبية متخصصة تُسهم في رفع مستوى الوعي لدى أفراد المجتمع، ولكنها غير كافية دون جهود جهات عديدة وفق خطط توعية مدروسة، وأدوات تنفيذية مناسبة لتوعية جميع أفراد المجتمع؛ بما يرفع وعيهم بثقافة الحقوق، ويؤهل المواطنين أن يكونوا أكثر إيجابية وقدرة على التعامل بشكل مسؤول مع المشكلات والقضايا التي تواجههم في الحياة العامة.

ضرر الجهل

وترى «د. عنان ششه» أن عدم فهم المواطن للقوانين قد يلحق به ضرراً معنوياً ومادياً، ويُصادر كثيراً من حقوقه الشرعية، مبيّنة أن الثقافة القانونية تعني الالتزامات التي تُوجب احترام الدستور، فهي توصل إلى مبدأ المعرفة القانونية بمحتواها وأصولها؛ لأن الحياة بدون قوانين تكون فوضى، ولهذا فإن توعية المواطن بحقوقه تعد أمراً مهماً لكي يُدرك ماهية حقوقه، ومن ثم لا يفرط بها، ذاكراً أن لوسائل الإعلام دوراً كبيراً في إشاعة المفاهيم القانونية، وتعريف المواطنين بحقوقهم وواجباتهم.

وأيدت إضافة مادة حقوقية في المناهج التعليمية؛ بما يسهم في تكوين أجيال مدركة لحقوقها وواجباتها، وقادرة على اتخاذ القرارات السليمة في كافة الجوانب، ذاكراً أن هناك تقصيراً من جانب كثير من مؤسسات المجتمع المدني في نشر وتعزيز الثقافة القانونية، داعية إلى إيجاد برامج تدريبية ودورات توعوية وتطويرية لنشر الوعي القانوني السليم بين أوساط المواطنين، والعمل على مناهضة ثقافة العنف والنفي والتطرف والتمييز ضد الآخر، إلى جانب تعزيز مفاهيم الوطنية، والدفاع عن مصالح المستهلكين وحماية مصالحهم وحقوقهم، إضافة إلى توعية المستهلكين وتنقيفهم وإرشادهم وتقديم الاستشارات لهم، وإصدار مجلات ونشرات ومطبوعات وإعداد برامج إعلامية وإذاعية مُعدة للبحث أو النشر عبر

وسائل الإعلام، منوهة بدور الفرد تجاه معرفة ما يتطلب معرفته للحصول على حقوقه والعلم بواجباته ليتجنب مخالفة القانون.

وأضافت أن الدورات التدريبية مهمة لرفع الوعي بثقافة الحقوق، إضافة إلى إقامة ورش عمل للمواطنين الناشطين والمحامين، ويُسلط فيها الضوء على المواثيق الدولية المختلفة.

مظهر حضاري

وذكر «فراج العقلا» -مستشار ومحام- أن ثقافة الحقوق والقانون من أهم شروط وعي المواطن لمواجهة كثير من المشكلات في حياته العامة والخاصة، فقضية الوعي بالحقوق أصبحت مظهراً حضارياً يتميز به المواطن الذي يتطلب منه إدراك منظومة الحقوق المتطلب معرفتها، لاسيما أن المملكة وقعت على كثير من المواثيق والعهود الدولية، مثل حقوق الطفل، والعمل، وبعض الاتفاقيات التجارية، داعياً إلى تضافر الجهود الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني، ووسائل الإعلام، والجامعات، لتأسيس عمل مشترك ينهض بمهام توعية المواطنين بالحقوق الأساسية، ونشر ثقافة قانونية تُشكل ضماناً للمواطنين.

وقال إن من المهم تكوين ثقافة حقوقية ملائمة للمراحل التعليمية المختلفة، فالحقوق من أهم شروط الوعي التي يجب أن يتميز بها المواطن، وإن لم يستوعبها فلن يكون قادراً على تطبيقها في حياته العامة، منوهاً بضرورة العلاقة التفاعلية بين مسؤولية المواطن والمؤسسات نحو تكوين الثقافة العامة الحقوقية، مبيناً أن مؤسسات المجتمع المدني باعتبارها منظمات غير حكومية لا بد أن تدرج في أولوياتها قضايا حقوق المواطن، وتيسير معرفته بتلك الحقوق عبر خطط وبرامج واستراتيجيات فاعلة في مختلف المجالات كحقوق الإنسان، وحماية المستهلك، وحقوق الطفولة والأمومة، والعمل وغيرها، ولن تكتمل العلاقة إلا من خلال تعاون المواطن كفرد مسؤول مع نشاط تلك المؤسسات؛ فعزوف المواطن عن المشاركة في معرفة حقوقه يعد من أسباب غياب ثقافة الحقوق.

وأضاف أن الدورات التدريبية في القانون والثقافة الحقوقية للمواطنين مهمة جداً في حياة المواطن؛ لأنها تمنحه أفكاراً عامة عن الحقوق والقانون، وتساعد على وعيه بمسؤولياته القانونية، وأدائها على أكمل وجه، بل إنها بمثابة ضمان أساسي يمارس المواطن حياته على إثرها وفقاً لمنطق الحقوق والواجبات واحترام القانون، داعياً إلى تكثيفها، وإشاعة الوعي عبر وسائل الإعلام، حتى يصبح المواطن أكثر أهلية لأداء دوره في المجتمع كشخص يعرف القانون ويلتزم بواجباته وحقوقه.

توعية بالاتفاقيات

وأوضح «سعد العتيق» -مستشار قانوني- أن المملكة تنهض بمسؤولياتها تجاه أبنائها المواطنين، وتوليهم عناية فائقة في شتى مرافق الحياة، بدءاً من تشريع وتنظيم الحقوق الخاصة بهم، وانتهاء برعاية وتوفير هذه الحقوق، مبيناً أن «الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان» تنهض بمهام عدة في هذا المجال من بينها التوعية العامة بحقوق المواطن في داخل المملكة وخارجها، إذ يمكن توعية المواطن بهذه الاتفاقيات التي قد يجهل البعض أهميتها، كما أن المملكة تختلف في بعض أنظمتها عن تلك الاتفاقيات الهادفة إلى تعزيز وحماية الاستثمارات والمتعاقدين من خلال توفير بيئة تشريعية مناسبة لتحفيز وزيادة الاستثمار والتجارة والأنشطة الصناعية.

حكايات مغموسة بالدموع لنساء معنفات .. وأهل الرأي: تفعيل المحاكم الأسرية ولوائح الحق العام لردع أصحاب العضلات

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 12 محرم 1434 هـ - 26 نوفمبر 2012م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20121126/Con20121126550624.htm>

أشواق الطويرقي (مكة المكرمة)
شاركت المملكة أمس في احتفالية العالم باليوم العالمي لمناهضة العنف والتمييز ضد المرأة والتي يحتفل بها العالم سنوياً لدق جرس الإنذار ضد تعنيف المرأة وتكريس الوعي في المجتمعات بقضايا حواء، وأن العنف ضدها يسلبها إنسانيتها ويتمخض في النهاية أطفال عدوانيون، ومع هذه الاحتفالية ينهض سؤال هام: كيف يمكن تخليص النساء المعنفات من سيناريوهات التعذيب وحفظ كرامتهن؟

«عكاظ» ليست قفازات الشفافية ونقلت بلا رتوش بعضاً من سيناريوهات التعنيف، والتقت بخبراء قانونيين ونفسيين والذين وضعوا النقاط فوق الحروف حول كيفية تخليص المرأة من العنف، إذ أجمع أهل الرأي على ضرورة تمكين المرأة المعنفة مادياً وصحياً واقتصادياً وتفعيل خطوط ساخنة لاستقبال الشكاوى قطعاً للروتين، فضلاً عن تفعيل المحاكم الأسرية لردع المعتدين على (النوع) من أصحاب العضلات المقتولة.

وفي البداية تروي أم حمدان (الكفيفة) فنون التعذيب التي تعرضت له مع بناتها الخمسة من قبل زوجها السبعيني طيلة 20 عاماً، وهي أحد القضايا التي باشرت شرطة الباحة بعد أن قام ابن أم حمدان من زوجها السابق بالكشف عن سيناريوهات التعذيب ضد والدته وأخواته وحبسهن في حظيرة الأغنام.

وذكر الشاب بأن زوج والدته كثيراً ما يعتدي عليهن بالضرب المبرح ويقذفهن بقطعة من الحديد ورشقهن بالحجارة، ما أدى إلى إصابة إحداهن بقطع سطحي بصيوان الأذن اليسرى وجروح وكدمات في الظهر وأجزاء متفرقة من أجسادهن النحيلة، وقام بوضع ثلاث منهن في شبك للأغنام بالقرب من المنزل الأمر الذي أدى إلى تدخل الجيران وتحريرهن والاستعانة بالجهات الأمنية والهلل الأحمر، وقد جرى نقل المصابات منهن إلى مستشفى الملك فهد بالباحة في حالة يرثى لها.

هربت من المنزل
كما سردت زوجة معنفة رمزت إلى اسمها بـ (ر) تفاصيل ما تعرضت له، وقالت إنها ظلت تعاني منذ عشرين عاماً، حيث تفنن زوجها في تعنيفها وشتمها وأبنائها العشرة، الأمر الذي اضطرها للهرب من المنزل أكثر من مرة مع أبنائها بعدما فشلت في إيقاف تهديدات واعتداءات زوجها. وأضافت أنها وجدت الملاذ عند جيرانها عندما كانت تطرد من عش الزوجية.

طلب الحماية
ودعت الشاكية الجهات المختصة بالتدخل لحمايتها وإنقاذها مع أبنائها العشرة مع توفير مسكن ملائم يوفر لهم الملاذ الآمن ومنع المتهم من تنفيذ تهديداته بتحرير بلاغ عقوق ضد نجله الأكبر. وأضافت السيدة في أقوالها أنها قدمت بلاغاً إلى جمعية حقوق الإنسان التي أحالتها إلى دار الإيواء لتبقى فيها لحين البت في قضيتها، لكنها اعتذرت عن البقاء في الإيواء لعدم تعريض أبنائها إلى تجربة قاسية طبقاً لأقوالها وأصررت الشاكية على مطالبة زوجها بتسليمها صك طلاقها مع إلزامه بالإنفاق عليها وأبنائها العشرة الذين هربوا من منزل والدتهن بعد أن اشتد تعذيبه لهم وذهبوا إلى والدتهن التي تنتقل بهم من مكان إلى آخر لحمايتهم من والدهم، وقالت إن قضيتها ما زالت معلقة منذ أربعة أشهر.

تقدم خجول

وفي موازاة ذلك، أوضحت الأخصائية الاجتماعية اعتدال الحربي أن المملكة شهدت في الأعوام الأخيرة تقدماً في جميع المناحي خاصة فيما يتعلق بالمرأة، ولكن يبقى التقدم على استحياء وخجل لا يرتقي أبداً لطموح وتطلعات النساء السعوديات.

وأضافت أنها ترفض وبشدة أقران المرأة والطفل وتصنيفهم على أساس أنهم فئة واحدة مستضعفة لا تملك من أمرها شيئاً، وهذا هو المفهوم الذي للأسف ينطلق من خلاله المجتمع وأفراده في نظرتهن للمرأة وقدراتها اللا محدودة، علماً أنهما فئتان مختلفتان من حيث التصنيف، فالمرأة إنسانة كاملة الأهلية تتمتع بحقوق تعادل ما عليها من واجبات مثلها مثل الرجل كما وصفهن النبي الكريم محمد صلى الله عليه وسلم في قوله: ((النساء شقائق الرجال)).

أسباب بيئية

ومن جانبه، يرى المحامي والمستشار القانوني بدر فرحان الروقي أن المرأة نفسها هي أكبر مسبب لتعنيفها؛ لقبولها لعدم كف الأذى عن نفسها بالطرق القانونية والشرعية، وفي بعض الأحيان تفقد حقها من قبل والدها أو أخيها حيث يعتبر قرارهم نهائي لا رجعة فيه.

كما يرى أن الأسباب البيئية والاقتصادية داعم للعنف حيث تختلف نسبة العنف من البيئة المترفة إلى الفقيرة فتكون ضاغطة قويا على الزوج لتصل في الأخير لقفز باب الحوار إلى الخلافات ومن ثم يصل الأمر إلى الضرب، وتنتقل بعد ذلك المسببات إلى العادات والتربية وأخطرها شحن المقربين، حيث إنني واجهت بعض القضايا كان سبب العنف هو تحريض بعض أصدقاء المعتدي على الضحية من باب النصيح المذموم وكيفية التعامل مع المرأة. وتابع: «إن من المعلومات الواجب ذكرها في التعنيف هو انتشار المخدرات والمسكرات والأمراض النفسية لدى المعنف، حيث اكتشف أن نسبة كبيرة من المعنفات يعنفون من أشخاص يتعاطون المخدرات والمسكرات».

تهميش الروتين

وقال الروقي بأن هناك عدة طرق للحد من هذه الظاهرة وليس القضاء عليها، لأنه من يستحيل القضاء على العنف في أي بلد في العالم، ولكن بالإمكان الحد منه ووضع خط ساخن لاستقبال الشكاوى دون الرجوع إلى الإجراء الروتيني ووضع قانون الحق العام في القضايا الأسرية، وهو مهم جداً، حيث إن أغلب الضحايا يتنازلون بعد ضغط أسري وفي هذه الحالة يكون الحق العام رادعاً ولا يسقط بعفو من ولي الأمر.

وللدعاة والإعلام دور مهم في هذه المسألة وتوضيح خطرها على العائلة والمجتمع، وذكر طرق العلاج والنصح والتعامل مع الطرف الآخر وإلزام المعنف بتأهيل نفسي إجباري، وتعزيز المعنف بفسخ عقد النكاح.

الأمان الأسري

من جهته، أوضح المحامي وعضو الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان سلطان الحارثي أن السجل الوطني سجل 300 حالة عنف ضد الأطفال والنساء بحسب تقارير أصدرها برنامج الأمان الأسري بالسعودية لعام 2011م. واعتبرت أستاذ الصحة النفسية بجامعة أم القرى الدكتورة سمية آل شرف أن العنف ضد المرأة من المشكلات الاجتماعية المنتشرة في السنوات الأخيرة والتي أصبحت ظاهرة لدى المجتمع السعودي.

وذكر رئيس مجلس إدارة جمعية حماية الأسرية سميرة الدكتور الغامدي ضرورة تمكين المرأة مادياً وتوعوياً وحقوقياً وقانونياً لتتمكن من متابعة قضيتها ضد المعنف في المحاكم وبعض مؤسسات الدولة ذات الصلة.

لقاء عن التسامح يطالب بمشروع تجريم الإقصاء

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 12 محرم 1434 هـ - 26 نوفمبر 2012م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20121126/Con20121126550855.htm>

معتوق الشريف (جدة)

طالب المشاركون في اللقاء الحواري (التسامح وضمان الحقوق) بإيجاد مشروع وطني لنشر ثقافة التسامح وسن الأنظمة المجرمة لعدم التسامح، ودعا المشاركون أئمة وخطباء المساجد إلى الخروج من المجال الوعظي إلى مناقشة القضايا الحياتية التي تهم الناس في تحقيق اللحمة الوطنية والإنسانية في ما بينهم، كما أكدوا في اللقاء الحواري الذي نظم بمناسبة اليوم العالمي للتسامح على أهمية مشاركة الجهات الحكومية والمؤسسات التربوية والإعلامية والرئاسة العامة لرعاية الشباب في تبني برامج ونشر ثقافة التسامح بين شرائح المجتمع المختلفة.

اللقاء الحواري الذي دعا إليه فرع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في منطقة مكة المكرمة في مقره في جدة البارحة الأولى، أكد خلاله الشيخ الدكتور عبدالله بصفر الأمين العام للهيئة العالمية لتحفيظ القرآن الكريم التابعة لرابطة العالم الإسلامي، على أهمية نشر ثقافة الصفح والعفو والمشورة، وطالب الناس بالتسامح قبل أن تذهب الخلافات بينهم إلى المحاكم، داعياً إلى التسامح مع الخدم والعمال، واقترح الشيخ عبدالله بصفر المساهمة مع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في كتابة خطب للأئمة والخطباء تتناول نشر ثقافة حقوق الإنسان بما فيها التسامح، وقال «أنا مستعد للمساهمة معكم». بدوره، طالب الدكتور المحامي الشيخ عدنان الزهراني الباحث في مجال المذاهب والفرق كل من ينتسب إلى مذهب ألا يتحدث باسم المذهب، وقال «يجب على من يتحدث أن يقول رأيه لا رأي المذهب الذي ينتمي إليه»، لافتاً إلى خطورة عدم التصدي للأهواء التي تدعو إلى عدم التسامح.

أما الدكتور حسن عائل يحيى عميد كلية التربية في جدة سابقاً، فطالب بإدراج مادة عن حقوق الإنسان في المناهج لنشر التسامح، وقال «هذه المادة إن وجدت فهي تهيب الطلاب للحياة وفق الحقوق والواجبات»، مطالباً في غياب هذه المادة تفعل الأنشطة الطلابية لترسيخ الحقوق والتسامح والحوار.

بدوره، انتقد الدكتور عبدالله عويقل السلمي رئيس مجلس إدارة نادي جدة الأدبي اقضاء الآخر في نادي جدة الأدبي في الفترة الماضية معلناً عن مشروع للحوار بين التيارات الثقافية في النادي، أما الأخصائية النفسية سميرة الغامدي رئيسة مجلس حماية الأسرة في جدة، فطالبت بتعليم الأطفال الحقوق والواجبات والتسامح من خلال الأسرة والمدرسة لكي لا يعيش المجتمع متفككاً. وقالت «التسامح قيمة وعلينا تأصيل قيمة التسامح». أما الدكتور سعود كاتب المتخصص في الإعلام الجديد فاستعرض بعض التغريدات والكتابات التي تدعو إلى عدم التسامح في الإعلام الجديد، وقال «ما ينشر في الإعلام الجديد يدل على أن قيمة التسامح في المجتمع مفقودة».

حقوق الإنسان بالمدينة توثق الانتهاكات ضد النساء

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 12 محرم 1434 هـ - 26 نوفمبر 2012م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20121126/Con20121126550626.htm>

عالية الدعيس (المدينة المنورة) أوضحت المشرفة على مكتب حقوق الإنسان في المدينة المنورة شرف القرافي أن النسبة الأكبر في العنف بالمنطقة تقع على المرأة، لافتة إلى أن الجمعية لها دور قيادي في حماية النساء ضحايا العنف وتوثيق الانتهاكات ضد النساء والمساهمة في دعم وحماية النساء المعنفات وتقليل العنف المبني على النوع الاجتماعي تجاههن وذلك من أجل محاولة تمكين النساء من المطالبة بحقوقهن القانونية من خلال تقديم العون والاستشارات القانونية لهن، والاستماع إليهن وإرشادهن حول مختلف الإجراءات القانونية التي يتعين الانطلاق منها قبل التوجه إلى مراكز الصحة للحصول على شهادة طبية تثبت الحالة، والتوجه إلى أقرب مركز أمن لتقديم شكوى أو طلب العون من الجهات ذات الاختصاص، وأشارت إلى أن قضايا العنف ضد النساء التي وردت إلى مكتب الجمعية في قضايا الحضانة والأذى الجسدي والنفسي. وأكدت القرافي إلى ضرورة تكاثف جهود جميع المؤسسات الحقوقية والاجتماعية مع جهود الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان لتطوير برامج التوعية والتعريف بحقوق المرأة في الشريعة الإسلامية والقوانين المحلية وواقع المرأة بين النص القانوني والواقع التطبيقي والشريعة الدولية لحقوق الإنسان وتطبيقات اتفاقية «سيداو» للحفاظ على حقوق المرأة.



في حوار بفرع حقوق الإنسان في جدة مختصون يطالبون بمشروع وطني وأنظمة تجرم الإقصاء ودور فاعل لأئمة المساجد

المصدر: جريدة الشرق الاثنين 12 محرم 1434 هـ - 26 نوفمبر 2012م

<http://www.alsharq.net.sa/2012/11/26/596894>

جدة - عامر الجفالي طالب المشاركون في اللقاء الحواري «التسامح وضمان الحقوق» الذي دعا إليه فرع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في منطقة مكة المكرمة في مقرها بجدة، بإيجاد مشروع وطني لنشر ثقافة التسامح وسن الأنظمة المجرمة لعدم التسامح. كما دعا المشاركون، في اللقاء، الذي نظم أمس الأول بمناسبة اليوم العالمي للتسامح، وأداره المشرف العام على فرع الجمعية الدكتور حسين الشريف، أئمة وخطباء المساجد إلى الخروج من المجال الوعظي، إلى مناقشة القضايا الحياتية التي تهم الناس في تحقيق اللحمة الوطنية والإنسانية فيما بينهم. وتضمنين ثقافة الحوار في المناهج الدراسية

وأكد الأمين العام للهيئة العالمية لتحفيظ القرآن الكريم الدكتور عبدالله بصفر على أهمية نشر ثقافة الصفح والعفو والمشورة. وطالب الناس بالتسامح قبل أن تذهب الخلافات التي تنشأ بينهم إلى المحاكم. كما دعا إلى التسامح مع الخدم والعمال. واقترح المساهمة مع الجمعية في كتابة خطب للأنمة والخطباء تتناول نشر ثقافة حقوق الإنسان. بدوره، طالب الدكتور المحامي عدنان الزهراني كل من ينتسب إلى مذهب أن لا يتحدث باسمه وأنه على صح وغيره على خطأ، مبينا مدلولات اختلاف تعريف مصطلح التسامح اللغوي والشرعي عند كثير من الناس.

أما العميد السابق لكلية التربية في جدة الدكتور حسن يحيى فأشار إلى أن التسامح لا يعني التغاضي عن الظلم، بل قبول حق الآخر في حرية الرأي. وزاد: كنا نطالب بتضمين حقوق الإنسان في المناهج، وكنا بين فريقين، واحد يرى تضمينها في المناهج، وآخر يرى أن تكون في مقرر مستقل، ولكن لم نجد ذلك على أرض الواقع. وبين أنه طالب منذ سنوات طويلة أن تكون هناك مادة مستقلة عن حقوق الإنسان ضمن مقررات المواد العامة في الجامعة وهو ما لم يتحقق حتى الآن. وأضاف: «مادام الأمر كذلك فعلياً أن نفعل الأنشطة الطلابية لترسيخ الحقوق والتسامح والحوار».

بدوره بين رئيس مجلس إدارة نادي جدة الأدبي الدكتور عبدالله السلمي أن الأندية الأدبية لها دور مهم في نشر فكر الاعتدال والتسامح. وقال: «الأندية الأدبية التي تحمل لواء الثقافة اختطفت في فترة معينة بسبب فكر معين وتيار معين أجهض الآخر وعطل التنمية لفترة معينة وغيب عقول نيرة لو استمرت لسعدنا بتنمية ثقافية مغايرة عما نحن عليه».

مشيراً إلى أن الوضع بدأ إلى الأحسن لاسيما في نادي جدة حيث وجدوا أن الحل في مشروع فكري سينطلق قريباً يرسخ الاعتدال الفكري والتسامح بين التيارات الثقافية.

أما رئيسة مجلس حماية الأسرة في جدة سميرة الغامدي، فطالبت بتعليم الأطفال الحقوق والواجبات والتسامح من خلال الأسرة والمدرسة كي لا يعيش المجتمع متفككا. ودعت إلى تعليم الشباب ثقافة التسامح عبر جميع المنابر الإعلامية والتربوية ومؤسسات التنشئة الاجتماعية.

أما المتخصص في الإعلام الجديد الدكتور سعود كاتب فاستعرض بعض التغريدات والكتابات التي تدعو إلى عدم التسامح. وقال: «ما ينشر في الإعلام الجديد، يدل على أن قيمة التسامح في المجتمع مفقودة، والمؤسسات المعنية لا تقوم بدورها». وطالب بنظام يجرم عدم التسامح قبل التوعية.

وفي المداخلات ركز الباحث الدكتور زيد الفضيل على أهمية أن يكون هناك مشروع يرسخ التسامح كممارسة حياتية. فيما دعا مدير إدارة البحوث والتطوير في جمعية مراكز الأحياء رئيس مركز حي الصفا أن ينطلق التسامح من المدارس وعبر المناهج. فيما قدم المبتعث ماجد الفيصل نبذة عن دور المبتعثين والمبتعثات في نشر التسامح مع شعوب العالم. فيما سلط رئيس لجنة حقوق الطلاب في ثانوية عبدالرحمن الداخل في جدة الطالب محمد بازرة على تجربة مدرسته في نشر قيم التسامح والحقوق.

العربية

السعودية: مطالب بتجريم العنف الأسري ضد المرأة

خبراء يقولون إن المشكلة في تطبيق القوانين وليس في وجودها

المصدر: جريدة العربية الاثنين 12 محرم 1434 هـ - 26 نوفمبر 2012م

<http://www.alarabiya.net/articles/2012/11/25/251738.html>

الرياض - عبدالإله الخلفي

دعا حقوقيون ونشطاء سعوديون، بينهم سيدات، إلى تجريم العنف الأسري من أعلى المستويات، بشكل صارم كخطوة حقيقية لوقف جرائم العنف ضد المرأة، وتوعية المرأة السعودية بحقوقها، بما في ذلك المسارعة بالإبلاغ عن أي جريمة عنف تتعرض لها، موثقة بالمستندات والأدلة.

وبالتزامن مع اليوم الدولي للقضاء على العنف ضد المرأة، الذي اعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة في ديسمبر 1999، تشهد السعودية مطالبات متصاعدة بإصدار مدونة للأسرة ونظام حماية من الإيذاء، يحمي المرأة من العنف الأسري في ظل تزايد حالات العنف التي ترصدها الجهات المعنية بإيواء النساء.

وفي هذا الإطار، طالبت الدكتورة سهيلة زين العابدين عضو جمعية حقوق الإنسان في حوار مع "العربية.نت" بتجريم العنف الأسري أولاً عبر تعديل الأنظمة التي تساعد الرجل على ممارسة العنف ضد المرأة، مشيرة إلى أن المفاهيم المغلوطة للنصوص الدينية ساهمت بشكل أساسي في زيادة معدلات العنف ضد المرأة في البلاد وممارسة التمييز ضدها. وأضافت الدكتورة سهيلة أن "مفهوم الولاية أدى إلى مآلات وخيمة لدى كثير من الأسر بسبب الفهم الخاطئ له، إذ يقوم الأب بالتحكم بمصير أبنائه وبناته حتى ولو كان معتلاً نفسياً وجسدياً، ويحرمهم من الدراسة ويمارس ضدهم كافة أشكال العنف".

ولفتت زين العابدين إلى أن المرأة تتعرض للضرب من الرجل لأسباب عديدة، من أبرزها الفهم الخاطئ لعبارة "واضربوهن" الواردة في القرآن الكريم، إذ تؤكد بأن عبارة الضرب الواردة في النص المقدس لا تعني المساس بالمرأة جسدياً إطلاقاً، وتضيف: "تم ترسيخ مفهوم الضرب واستغله الرجل بفضل الخطابات الدينية المتشددة التي تعتمد على مقولات دينية موروثية وخاطئة كمقولة "على المرأة أن تصبر على أذى الرجل صبر المملوك". وتعليقاً على اتفاقية القضاء على التمييز ضد المرأة التي وقعت عليها السعودية عام 2002، قالت الدكتورة سهيلة زين العابدين بأن كثيراً من القضاة ورجال الدين لا يعترفون بالاتفاقيات الدولية التي تجرم ممارسة العنف ضد المرأة، إلى جانب عدم قيامهم بتطبيق الأحكام الشرعية حسب مفهومها الصحيح، ومنها الأحكام الشرعية المتعلقة بمعاقبة من يقومون بالعنف ضد النساء، مطالبة بإعادة فهم النصوص حسب مفهومها الصحيح، وليس حسب الموروثات الفكرية التي تسيئ للمجتمع والإسلام، حسب وصفها.

المشكلة في تطبيق القوانين
من جهته، أوضح الدكتور خالد الفاخري عضو الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، أن السعودية التزمت بتفعيل بنود اتفاقية القضاء على التمييز ضد المرأة بعد إعطائها حقها بتولي المناصب والانتخاب في المجالس البلدية خلال الفترة المقبلة، إضافة إلى السماح لها بالانضمام إلى عضوية مجلس الشورى. وأشار الفاخري إلى أن الأنظمة السعودية تحاكي الجميع بصفة المواطن الذي تكفل له الحماية من الأذى، لافتاً إلى أن المشكلة هي في التطبيق، وقال: "التشريع العام منح للمرأة حقوقها، ولكن النساء يواجهن إشكالات بسبب جهل بحقوقهن والإجراءات الواجب اتخاذها مقابل ما يتعرضن له من الأذى".

وقالت الناشطة في حقوق المرأة منال الشريف بأن تأخر صدور مدونة خاصة بالأسرة وعدم وجود مراكز لرصد ودراسة وإحصاء حالات العنف التي تقع في البلاد، أسهم في غياب الحلول والنظر إلى المشكلة بحجمها الحقيقي، إذ ينظر لحالات العنف على أنها حالات فردية، رغم أنها تقع بشكل مستمر.

وتعليقاً على الاتفاقيات الخاصة بالأسرة والمرأة والتي وقعت عليها السعودية في وقت سابق، تساءلت الشريف عن سبب عدم تطبيق ما ورد في نظام الأحوال الشخصية الذي وقع عليه وزير العدل السعودي عام 2001، فيما أطلق عليه "وثيقة مسقط لنظام الأحوال الشخصية".

أبرز المعضلات: حالة التلبس

الدكتورة موضي الزهراني مديرة دار الحماية والضيافة التابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية في الرياض، أوضحت بأنه منذ العام 2004 بدأت الدار بحماية المرأة بشكل رسمي، عبر سبعة عشر لجنة، تضم عدداً من الجهات، على رأسها الشرطة وإدارة مكافحة المخدرات وهيئة التحقيق والادعاء العام وإمارة المنطقة وغيرها، لافتة إلى أن التواصل بين اللجان ليس على المستوى المأمول.

وتقول الزهراني بأن من أبرز الإشكالات التي تواجهها دار الحماية في حماية المرأة من العنف هو ما يتعلق في لحظات إلقاء القبض، حيث تبدو ثقافة القبض على رب الأسرة لدى رجال الأمن شيئاً جديداً يكسر ثقافة التربية الذكورية، ولكنها تضيف "قطعنا شوطاً كبيراً، وأصبح معنا عضو في لجنة الحماية برتبة عقيد".

وطالبت موضي الزهراني بتوفير حماية لأعضاء وعضوات دار الحماية، حيث يقومون بمباشرة حوادث العنف من الرجال على النساء، إضافة إلى قيامهم بزيارة المنازل أثناء إلقاء القبض ومواجهة من يقومون بالعنف، بما فيها أعمال القتل والاغتصاب.

وأكدت الدكتورة الزهراني بأن سببا رئيسيا من أسباب تعرض المرأة للعنف هو المرأة نفسها، حيث لا تقوم بالإبلاغ إلا بعد مرور سنوات طوال من الحادثة.



مطالبات بسن أنظمة تجرم معارضي "التسامح"

المصدر: جريدة الوطن الاثنين 12 محرم 1434 هـ - 26 نوفمبر 2012م

http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=122234&CategoryID=3

جدة: سامية العيسى

طالب المشاركون في اللقاء الحواري "التسامح وضمان الحقوق" في جدة أول من أمس بإيجاد مشروع وطني لنشر ثقافة التسامح وسن أنظمة تجرم رفض التسامح، مؤكدين على أهمية مشاركة الجهات الحكومية والمؤسسات التربوية والإعلامية والرئاسة العامة لرعاية الشباب في تبني برامج ونشر ثقافة التسامح بين شرائح المجتمع المختلفة. ودعا المتحاورون في اللقاء الذي نظّمته الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بمناسبة اليوم العالمي للتسامح إلى تفعيل الأنشطة الطلابية لترسيخ ثقافة التسامح، ومشاركة أئمة وخطباء المساجد للخروج من المجال الوعظي إلى مناقشة القضايا الحياتية التي تهم الناس في تحقيق اللحمة الوطنية والإنسانية.

وشدد الأمين العام للهيئة العالمية لتحفيظ القرآن الكريم الدكتور عبدالله بصفر على أهمية نشر ثقافة الصفح والعفو والمشورة مذكرا بفضل وجزاء العافي والصافح، مدلا على ذلك بالآيات القرآنية والأحداث النبوية. وحث بصفر الأسر على التسامح مع الخدم والعمال وكل ما يقع تحت مسؤولية صاحب العمل، ودلل على ذلك بتوجيهات الرسول صلى الله عليه وسلم بالعفو من قبل صاحب السلطة على من يرأسهم، مؤكدا على دور أئمة المساجد في نشر ثقافة التسامح والتعايش بسلم. وانتقد عميد كلية التربية في جدة سابقا الدكتور حسن عائل يحيى ضعف مخرجات المناهج ودورها في نشر التسامح، لاسيما مناهج المواد الاجتماعية وأهميتها في نشر التسامح، وقال: "يستند التسامح على التعايش والصفح ونشر الخير وهو ضد التعصب"، مبينا أنه طالب ومنذ سنوات بإدخال مادة مستقلة عن حقوق الإنسان ضمن مقررات المواد العامة في الجامعة وهذا ما لم يتحقق حتى الآن. وتطرق رئيس مجلس إدارة نادي جدة الأدبي الدكتور عبدالله عويقل السلمي إلى أن الأندية الأدبية لها دور مهم في نشر فكر الاعتدال والتسامح. أما الدكتور سعود كاتب المتخصص في الإعلام الجديد، فاستعرض بعض التغريدات والكتابات التي تدعو إلى عدم التسامح في مواقع التواصل الاجتماعي، مطالبا بإيجاد نظام يجرم عدم التسامح قبل التوعية.

في حوار "التسامح وضمان الحقوق بفرع حقوق الإنسان .. المشاركون : نحتاج مشروعاً وطنياً وأنظمة تجرم الإقصاء ودوراً فاعلاً لأئمة المساجد

المصدر : جريدة البلاد الاثنين 12 محرم 1434 هـ - 26 نوفمبر 2012م
<http://www.albiladdaily.com/news.php?action=show&id=113991>

جدة - حماد العبدلي ..

طالب المشاركون في اللقاء الحواري " التسامح وضمان الحقوق " بإيجاد مشروع وطني لنشر ثقافة التسامح وسن الأنظمة المجرمة لعدم التسامح، ودعا المشاركون أئمة وخطباء المساجد إلى الخروج من المجال الوعظي إلى مناقشة القضايا الحياتية التي تهم الناس في تحقيق اللحمة الوطنية والإنسانية فيما بينهم ، كما أكدوا في اللقاء الحواري الذي نظم بمناسبة اليوم العالمي للتسامح على أهمية مشاركة الجهات الحكومية والمؤسسات التربوية والإعلامية والرئاسة العامة لرعاية الشباب في تبني برامج ونشر ثقافة التسامح بين شرائح المجتمع المختلفة.

دور الأئمة غائب

اللقاء الحواري الذي دعا إليه فرع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في منطقة مكة المكرمة في مقره في جدة البارحة، أكد خلاله الشيخ الدكتور عبدالله بصفر الأمين العام للهيئة العالمية لتحفيظ القرآن الكريم التابعة لرابطة العالم الإسلامي، على أهمية نشر ثقافة الصفح والعفو والمشورة، مذكراً بفضل وجزاء العافي والصافح ودلل على ذلك بالآيات القرآنية والأحداث النبوية التي تدل على الصفح والعفو وأجرهما عند الله، وإن الله وعد العافي والصافح بالأجر الكبير وقال: "الإسلام دعا إلى العفو والتسامح والتصافح"، وأضاف "أطالب الناس بالتسامح قبل أن تذهب الخلافات التي تنشأ بينهم إلى المحاكم". ودعا الشيخ بصفر إلى التسامح مع الخدم والعمال، وكل من يقع تحت مسؤولية صاحب العمل، ودلل على توجيهات الرسول صلى الله عليه وسلم في العفو على من المسؤول أو صاحب السلطة على من يرأسهم، مؤكداً على دور أئمة المساجد في نشر ثقافة التسامح والتعايش بسلم، وقال: "كثير من أئمة وخطباء الجوامع يركزون على الوعظ والإرشاد بعيداً عن الحياة العامة للناس"، واقترح الشيخ عبدالله بصفر المساهمة مع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في كتابة خطاب للأئمة والخطباء تناول نشر ثقافة حقوق الإنسان بما فيها التسامح، وقال: "أنا مستعد للمساهمة معكم".

الواقع خلاف الشرع

بدوره، طالب الدكتور المحامي الشيخ عدنان الزهراني الباحث في مجال المذاهب والفرق كل من ينتسب إلى مذهب ألا يتحدث باسم المذهب وأنه على صبح وغيره على خطأ، وقال: "يجب على من يتحدث أن يقول رأيه لا رأي المذهب الذي ينتمي إليه"، مبيناً مدلولات اختلاف تعريف مصطلح السامح اللغوي والشرعي عند كثير من الناس، وأضاف "هناك شد جذب بين أهل المذاهب بخلاف ما ورد في القرآن الكريم والسنة النبوية وبين ما هو واقع ودلل على ذلك بالآيات القرآنية والأحاديث النبوية، لافتاً إلى خطورة عدم التصدي للأهواء التي تدعو إلى عدم التسامح .

طالبنا وفشلنا

أما الدكتور حسن عائل يحيى عميد كلية التربية في جدة- سابقاً، فتحدث عن المناهج ودورها في نشر التسامح، لاسيما مناهج المواد الاجتماعية وأهميتها في نشر التسامح، وقال: "يقوم التسامح إلى التعايش والصفح ونشر الخير وهو ضد العصب"، وأضاف "التسامح لا يعني التغاضي عن الظلم بل قبول حق الآخر في حرية الرأي"، وزاد "كنا نطالب بتضمين حقوق الإنسان في المناهج وهو الأمر المطلوب وكنا بين فريقين فريق يرى تضمينها في المناهج وفريق يرى أن تكون في مقرر مستقل، ولكن لم نجد ذلك على أرض الواقع"، مبيناً أنه طالب ومنذ سنوات أن تكون مادة مستقلة عن

حقوق الإنسان ضمن مقررات المواد العامة في الجامعة وهذا ما لم يتحقق حتى الآن، وقال: " هذه المادة إن وجدت فهي تهيب الطلاب للحياة وفق الحقوق والواجبات"، وأضاف " مادام الأمر كذلك فعلياً أن نفعل الأنشطة الطلابية لترسيخ الحقوق والتسامح والحوار " .

الإقصاء في أدبي جدة

بدوره بين الدكتور عبدالله عويقل السلمي رئيس مجلس إدارة نادي جدة الأدبي أن الأندية الأدبية لها دور مهم في نشر فكر الاعتدال والتسامح ، وقال: " نتكئ على رصيد إسلامي يكرس التسامح وعلى جميع المؤسسات ضخ الحياة من جديد"، مبيناً أن نادي جدة كان يقضي الآخر في الزمن الماضي، وقال: "الأندية الأدبية تحمل لواء الثقافة اختطفت في فترة معينة بسبب فكر معين وتيار معين أجهض الآخر وعطل التنمية لفترة معينة وغيب عقول نيرة لو استمرت لسعدنا بتنمية ثقافية مغايرة عما نحن عليه"، وأضاف "ربما أن التيار الإسلامي الذي سعى إلى أن يكون ضد لتيار آخر في تلك الفترة أسهم في إجهاض الأندية لكن الآن بدأ الوضع يتحول إلى الأحسن لاسيما في نادي جدة الذي عاش خلال الخمس سنوات الماضية في واقع وجدنا أن الحل لتغييره إيجاد مشروع فكري يرسخ الاعتدال الفكري"، وزاد " قريباً ينطلق هذا المشروع لتحقيق التسامح بين التيارات الثقافية بعد أن بدأ بالشباب " .

القيمة المفقودة

أما الأخصائية النفسية سيرة الغامدي رئيسة مجلس حماية الأسرة في جدة ، فطالبت بتعليم الأطفال الحقوق والواجبات والتسامح من خلال الأسرة والمدرسة لكي لا يعيش المجتمع متفككا ، وقالت: " الطفل الذي يتربى في منزل غير متسامح يخرج أطفال غير متسامح يمارس العنف"، وأضافت " شبابنا أيضا لم يستوعب الانفتاح والتغير وهذا جعلهم غير متسامحين، لذلك علينا تعلمهم التسامح لكي يتسامحوا مع الناس عبر جميع المنابر الإعلامية والتربوية ومؤسسات التنشئة الاجتماعية كالمساجد وغيرها"، وزادت " التسامح قيمة وعلينا تأصيل قيمة التسامح " .

*تعزيز اللاتسامح

أما الدكتور سعود كاتب المتخصص في الإعلام الجديد فاستعرض بعض التغريدات والكتابات التي تدعو إلى عدم التسامح في الإعلام الجديد " الفيس بوك، وتويتر، واليوتيوب"، وقال: " ما ينشر في الإعلام الجديد يدل على أن قيمة التسامح في المجتمع مفقودة، والمؤسسات المعنية لا تقوم بدورها"، وأضاف "بعض البرامج تغذي في الشباب عدم التسامح"، وطالب بأن يكون هناك نظام يجرم عدم التسامح قبل التوعية.

المداخلات .. نماذج ومطالبات

وفي المداخلات ركز الباحث الثقافي والإعلامي الدكتور زيد الفضيل على أهمية أن يكون هناك مشروع يرسخ التسامح كممارسة حياتية، فيما دعا سالم الطويرقي مدير إدارة البحوث والتطوير في جمعية مراكز الأحياء رئيس مركز حي الصفا أن ينطلق التسامح من المدارس وعبر المناهج، وقال: " المناهج في المدارس ركزت المهارات المعرفية لا الحياتية لذلك غاب التسامح في المجتمع"، فيما قدم المبتعث ماجد الفيصل نبذة عن دور المبتعثين والمبتعثات في نشر التسامح مع شعوب العالم ، منتقدا بعض الممارسات التي تقوض التسامح بين المبتعثين التي تعود إلى العادات والتقاليد والتربية، فيما سلط الطالب محمد بازرة رئيس لجنة حقوق الطلاب في ثانوية عبدالرحمن الداخل في جدة على تجربة مدرسته في نشر قيم التسامح والحقوق من خلال لجنة حقوق الطلاب .

«حقوقيون» يطالبون بإيجاد مشروع وطني لنشر ثقافة التسامح

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 12 محرم 1434 هـ - 26 نوفمبر 2012م

<http://alhayat.com/Details/456342>

جدة - نجلاء رشاد

طالب مشاركون في اللقاء الحواري «التسامح وضمان الحقوق» المنظم من الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في جدة أمس، بإيجاد مشروع وطني لنشر ثقافة التسامح وسن الأنظمة المجرمة لعدم التسامح، داعين أئمة وخطباء المساجد إلى الخروج من المجال الوعظي إلى مناقشة القضايا الحياتية التي تهم الناس في تحقيق اللحمة الوطنية والإنسانية فيما بينهم. وأكد المشاركون في اللقاء الحواري الذي نظم بمناسبة اليوم العالمي للتسامح، أهمية مشاركة الجهات الحكومية، المؤسسات التربوية والإعلامية، والرئاسة العامة لرعاية الشباب في تبني برامج ونشر ثقافة التسامح بين شرائح المجتمع المختلفة.

وأوضح الأمين العام للهيئة العالمية لتحفيظ القرآن الكريم التابعة لرابطة العالم الإسلامي الدكتور عبدالله بصفر أن الكثير من أئمة وخطباء الجوامع يركزون على الوعظ والإرشاد بعيداً عن الحياة العامة للناس، وأن دورهم غائب في نشر ثقافة التسامح والتعايش بسلم، مؤكداً على أهمية نشر ثقافة الصفح والعفو والمشورة، مقترحاً الإسهام مع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في كتابة خطب للأئمة والخطباء تتناول نشر ثقافة حقوق الإنسان بما فيها التسامح. من جهته، طالب الباحث في مجال المذاهب والفرق الدكتور عدنان الزهراني كل من ينتسب إلى مذهب أن لا يتحدث باسم المذهب بتعصب، وأن يتحدث برأيه لا برأي المذهب الذي ينتمي إليه، لافتاً إلى خطورة عدم التصدي للأهواء التي تدعو إلى عدم التسامح.

وذكر عميد كلية التربية في جدة سابقاً الدكتور حسن عائل يحيى أنه تمت المطالبة بتضمين حقوق الإنسان في المناهج، إذ يرى فريق بضرورة تضمينها في المناهج، في حين يرى فريق آخر أن تستقل كمادة ضمن مقررات المواد العامة في الجامعة، مشيراً إلى أن هذا الأمر لم يتحقق حتى الآن، منوها بضرورة تهيئة الطلاب للحياة وفق الحقوق والواجبات من خلال تفعيل الأنشطة الطلابية.

بدوره، كشف رئيس مجلس إدارة نادي جدة الأدبي الدكتور عبدالله السلمي عن انطلاق مشروع فكري يرسخ الاعتدال الفكري لتحقيق التسامح بين التيارات الثقافية، مؤكداً أن الأندية الأدبية لها دور مهم في نشر فكر الاعتدال والتسامح. وعلى الصعيد الأسري طالبت رئيسة مجلس حماية الأسرة في جدة الاختصاصية النفسية سميرة الغامدي بتعليم الأطفال الحقوق والواجبات والتسامح عبر المنابر الإعلامية والتربوية ومؤسسات التنشئة الاجتماعية كالمساجد وغيرها، لكي لا يعيش المجتمع متفككاً، مبينة أن الطفل الذي يتربى في منزل غير متسامح يخرج أطفالاً يمارسون العنف، مشيرة إلى أن عدم استيعاب الشباب للانفتاح والتغيير جعلهم غير متسامحين.

أما الكاتب الإعلامي الدكتور سعود كاتب المتخصص في الإعلام الجديد استعرض بعض التغريدات والكتابات التي تدعو إلى عدم التسامح في الإعلام الجديد والمتمثلة في المواقع الاجتماعية كـ «الفيس بوك، تويتر، واليوتيوب»، قائلاً إن ما ينشر في الإعلام الجديد يدل على أن قيمة التسامح في المجتمع مفقودة، وإن المؤسسات المعنية لا تقوم بدورها، مطالباً بأن يكون هناك نظام يجرم عدم التسامح قبل التوعية.

وفي المداخلات، ركز الباحث الثقافي والإعلامي الدكتور زيد الفضيل على ضرورة وجود مشروع يرسخ التسامح كممارسة حياتية، فيما دعا مدير إدارة البحوث والتطوير في جمعية مراكز الأحياء رئيس مركز حي الصفا سالم الطويرقي أن ينطلق التسامح من المدارس وعبر المناهج، مشيراً إلى أن المناهج في المدارس ركزت على المهارات المعرفية لا الحياتية ما غيب التسامح في المجتمع.

الحلقة 3

رحيل صلاح الدين فتح الثقوب في جدار الصمت غرائب أخطاء الطب: حقنة حارقة لعلاج الصلع وفوطة في بطن الأم

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 13 محرم 1434 هـ - 27 نوفمبر 2012م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20121127/Con2012112750944.htm>

خالد الجابري (المدينة المنورة)
.. ما زالت تداعيات الرحيل المر للطفل صلاح الدين جميل ترمي بظلالها على حال المستشفيات وأخطاء الأطباء .. ليست لأنها الوحيدة بل لأنها متكررة ومتتالية طبقا لما يقول به المواطنون والمراجعون الذين أصيبوا بحالة فوبيا من المستشفيات وأطبائها. القصص لا تنتهي، حتى إن البعض شبهها بالمسلسلات المكسيكية الطويلة والمملة وطالبوا وزارة الصحة بوضع حد نهائي لها. ومن أفواه من عاشوا وأسروهم تلتقط «عكاظ» بعض الإفادات.
من الحكايات قصة مواطن يتهمة مستشفى في المدينة المنورة بالتسبب في دخول ابنه في غيبوبة مستمرة، وإصابته بجروح في الوجه والرأس واليد. وأبلغ «عكاظ» حاتم منور الرويثي، أنه تقدم بشكوى لإدارة المدينة المنورة، ووزارة الصحة، والجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، للتحقيق في ما اسماه اهمال أطباء المستشفى لحالة ابنه البالغ من العمر 3 سنوات الذي كان يعاني من التهاب في الصدر وارتفاع في درجة الحرارة، ما دفع به إلى مراجعة المستشفى. ويضيف أن الأطباء وضعوا الطفل على جهاز التدفئة المشتعل بحجة عدم توافر سرير، ووضعوا تحت قدميه طاولة طعام خشبية، ولم يكتشفوا معاناته مع الحرارة طيلة أربع ساعات كاملة، ما أدى إلى إصابته بجروح مع سوء في حالته وهبوط في ضغطه، أدخل على إثرها العناية المركزة. ويضيف الرويثي: بعد إجراء الفحوصات تبين أن الطفل يحتاج إلى نقل دم، وفشلت المحاولة لعدم توفر الفصيلة وطلب من الطبيب تأمين الدم المناسب أو تحويله إلى مستشفى حكومي في العاصمة إلا أنه رفض. ويتهم المواطن المستشفى بالتسبب في تدهور صحة ولده في العناية المركزة.
صلع وانفصام شخصية

لم يدر بخلد المواطن فهد احمد السهلي وهو يهدف للباب الرئيسي لمستشفى خاص شهير في المدينة المنورة أن معاناته ستمتد إلى مدى طويل مع انضمامه إلى مسلسل الاخطاء الطبية الذي لا تنتهي حلقاته. فالسهلي ذهب شاكيا من ظهور بوادر صلع في رأسه، طبقا لأقواله، فذكر له الطبيب أنه يعاني من مرض في الغدد اللمفاوية ثم حقنه في النخاع بإبرة انسولين أدت إلى تساقط شعر رأسه مع حروق كثيفة في جسده. ويضيف السهلي أنه تقدم بشكوى لدى لصحة المدينة المنورة شرح فيها ما أصابه من ضرر ومنها تعرضه الى انفصام في الشخصية نتيجة اعتقاد زملائه في العمل إصابته بمرض خطير وابتعادهم عنه خوفا من العدوى فاضطر امام هذا الواقع الى ترك وظيفته ومراجعة الاطباء النفسيين. ويتهم الشاكي اطباء المستشفى بالتغطية على زميلهم ومحاولة تبرئته. وطالب السهلي المسؤولين في وزارة الصحة التدخل لعقاب المتسبب واستكمال علاجه حتى يعود طبيعيا وانسانا معافى.

خطأ في جبر الكسر

طارق صالح عواض العمري حرر شكوى الى الشؤون الصحية ضد مستشفين بدعوى تشخيصهما الخاطئ لحالته المرضية وقال إنه تعرض قبل عدة سنوات لإصابة في أصبعه وراجع المستشفى الاول وقالوا له ان الإصابة بسيطة عبارة عن تورم وأنه لا يحتاج سوى مسح بالمرهم الذي صرفه من صيدلية المستشفى، وبعد وصوله المنزل لم يستطع النوم من شدة الألم فاضطر في ذات الليلة الى مراجعة مستشفى آخر حيث اكتشف طبيب الطوارئ أن الورم المزعوم عبارة عن كسر وتم وضع الإصبع في الجبس مع تعليمات بضرورة المراجعة بعد أسبوعين. وطبقا للعمري فإنه راجع

مستشفى خاص وتبين أن الجبيرة وضعت في مكان آخر غير موقع الإصابة وأن مفصل الاصبع مخلوع ويحتاج الى عملية جراحية دقيقة لا تجرى إلا في مستشفيات متخصصة في الرياض وجدة.

انفلونزا الخنازير أم انسداد؟

لجنة مشكلة من أطباء استشاريين ومستشار قانوني ومندوب من وزارة الصحة حققت مع طاقم طبي في مستشفى للأطفال في المدينة المنورة إثر اتهام مواطن لهم بالتسبب في وفاة ابنة أخيه وطبقا للمعلومات فإن اللجنة درست الملف بحيدة وشفافية وطلبت الاوراق واستمعت الى أقوال جميع أطراف القضية وغادرت الى الرياض لعرض نتائج التحقيق على الجهة المختصة. وكانت «عكاظ» نشرت في 22 / 4 / 1432 هـ عن اتهام المواطن عايد العنزي للمستشفى بالتسبب في تدهور صحة حالة ابنة أخيه ودخولها في غيبوبة ثم رحيلها في وقت لاحق. وقال العنزي وهو الوكيل الشرعي لوالد الطفلة إن شقيقه والد الطفلة رجل معوق ما منعه من متابعة قضية ابنته. وروى العنزي مأساة الطفلة الراحلة التي بقيت في الطوارئ قرابة 17 ساعة بحجة عدم توفر سرير وبعد تنويمها شخصوا الحالة بأنها التهاب في الصدر وبعد ثلاثة أيام قالوا إنها مصابة بأنفلونزا الخنازير ثم تراجعوا وقالوا إنها مصابة بنقص في صفائح الدم وبعد مضي قرابة ثلاثة أسابيع أخرجت الطفلة لتعيش على جهاز الأكسجين وبعد مدة اكتشف الأطباء أن الطفلة مصابة بانسداد في الشريان الرئوي مع تضخم في القلب لترحل بمرضاها.

الوكيل الشرعي قال إنه بعث برقية إلى وزارة الصحة التي تفاعلت مع الشكوى وبعثت لجنة حققت مع كل الاطراف. في المقابل أكد الدكتور عبدالله الطائفي مدير عام الشؤون الصحية في المدينة المنورة حضور اللجنة مضيفا أنها جاءت للتحقق من شكوى المواطن وتسلمت ملف القضية وجلست مع الاطباء المعنيين وبحثت معهم الشكوى ثم غادرت مضيفا أن اللجنة عملها مستقل ولم تتدخل صحة المدينة في عملها.

دية فيء .. و«المظالم»

المواطن مشعل ناهر الجابري اتهم فريقا طبيا في مستشفى أحد بالمدينة المنورة بالتسبب في إعاقة والدته وتردي وضعها الصحي وإصابتهما بالشلل مضيفا أنه تقدم بشكوى رسمية ضد الفريق الطبي.

واكد الدكتور عبدالله الطائفي مدير الشؤون الصحية تسلم الشكوى مضيفا أنه تمت إحالتها للجنة الطبية الشرعية وإن اتضح صحة شكوى المواطن فإن الصحة لديها الاجراءات العقابية التي تتصف المواطن.

مواطن آخر قال لـ«عكاظ» بعيون دامعة إن الفريق الطبي بدلا من أن يعالج والدته من عدم انتظام ضربات القلب زادوا معاناتها ومرضها عندما وضعوا لها جهاز مراقبة مؤقت لحين توفر سرير في مستشفى حكومي فتردت حالة والدته لأن الطبيب المعالج أحدث ثقباً في قلبها أثناء تركيب الجهاز حسبما يقول الشاكي وتطورت حالة المريضة الى جلطة ثم شلل. وفي حالة مماثلة حكم ديوان المظالم على طبيبين من الجنسية العربية بدفع دية الطفلة «فيء بخاري» لتسببهما في وفاتها وكان والد الطفلة تقدم بشكوى للشؤون الصحية يفيد فيها أن المستشفى تسبب في وفاة طفله وبعد احالة القضية الى الهيئة الصحية الشرعية اتضح صحة الشكوى وان الطبيبين المعالجين للطفلة لم يتعاملوا مع الحالة وفق الاصول الطبية الصحيحة لكن المتهمين لم يقتنعوا بما توصلت له الهيئة الطبية الشرعية لتحال القضية الى ديوان المظالم في المدينة المنورة الذي اصدر حكمه بأن يدفع الطبيبان دية الطفلة بعد ثبوت صحة شكوى المواطن.

اتهمت أسرة المريض مشاري الرشيد مستشفى بالتسبب في وفاة ابنها بعد نقل دماء ملوثة له على حد قولهم. وقالوا لـ«عكاظ» إن ابنهم دخل للمستشفى على رجله وخرج محمولا الى القبر بسبب خطأ طبي. وأضاف شقيقه بندر الرشيد أن اخاه (20) سنة تم إدخاله مستشفى قبل عدة أيام وهو بكامل الوعي وخلال الفحص تعرض الى آلام حيث وخزه احد الأطباء بإبرة ثم ساءت حالته وخضع لجراحة حيث انقطع التيار الكهربائي ليتم نقله من غرفة العمليات الى مستشفى خاص ثم محاولة اعادته الى مستشفى حكومي، ورفض أحد الاطباء عمل أشعة له للتأكد من حالته الصحية وتبين أنه يعاني من قصور في الرئتين وعدم وجود جلطة وترى أسرة المريض أنه تعرض إلى تسمم من نقل الدم.

فوطه في الأعماق

أن ينسى الجراح إحدى أدواته في جسم المريض فذاك من الأخطاء الطبية النادرة إلا أنه قد يتكرر – أحيانا – مثلما حدث للسيدة (فاطمة) التي ادخلت أحد المستشفيات الخاصة لإجراء عملية ولادة قيصرية ورغم فرحتها الكبيرة بقدوم طفلها (فيصل) إلا أنه لم تمض سوى أيام قليلة حتى شعرت في اليوم الخامس لخروجها من المستشفى بآلام مبرحة أسفل بطنها كما يروي زوجها (فهد) مما استدعى نقلها الى نفس المستشفى وهناك اعطوها بعض المسكنات إلا أن الآلام ما لبثت أن عاودتها وارتفعت حرارتها حتى قاربت الاربعين درجة ليعود بها زوجها بعد ثلاثة أيام مرة أخرى للمستشفى مطالبا هذه المرة بالكشف عليها إلا ان الأشعة لم تظهر شيئا واكتفوا بقولهم إنها تعاني فقط من مضاعفات عملية الولادة واخرجوها

من المستشفى بعد دفع المبلغ اللازم. ويستطرد الزوج وصف معاناة زوجته قائلاً: بعد أيام قليلة عاودتها نفس الآلام فنقلتها على وجه السرعة إلى مستشفى آخر ليكتشف الأطباء هناك وجود جسم غريب داخل الرحم وأبلغوني بضرورة إجراء عملية عاجلة وبالفعل تم إجراء العملية ليتضح أن الجسم الغريب ليس سوى فوطه (منشفة) بطول 25 سم قد نسيها الطبيب الأول الذي أجرى عملية الولادة القيصرية.

المتحدث الإعلامي في صحة المدينة عبدالرزاق حافظ بين أن مسار استقبال شكري الخطأ الطبي يمر أولاً بتقديم بلاغ للمدير العام الذي بدوره يحولها للمتابعة والتي تحقق بحسب التخصص ثم تحويلها إلى اللجنة الطبية الشرعية.



الجوازات تبحث.. الشرطة: لا علاقة لنا.. والشؤون الاجتماعية: لا بد من استثناء

4 جهات تنصل من إنهاء معاناة صاحب الملابس الوردية.. وحقوق الإنسان تتدخل

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 13 محرم 1434 هـ - 27 نوفمبر 2012م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20121127/Con20121127551083.htm>

ماجد الصقيري (المدينة المنورة)

في الوقت الذي اتصلت أربع جهات حكومية من التدخل لإنهاء معاناة «الرجل المسن صاحب الملابس الوردية» الذي تم تقييده باستخدام «حبال الأسرة البيضاء» في قسم طوارئ الرجال بمستشفى الملك فهد بالمدينة المنورة، بحجة عدم الاختصاص، رفض مكتب جمعية حقوق الإنسان في المنطقة استمرار الحالة التي يعيشها الرجل المسن.

وأكدت لـ«عكاظ» المشرفة العامة على مكتب جمعية حقوق الإنسان في المنطقة شرف القرافي أن فريقاً من مكتب الجمعية سيسجل زيارة عاجلة لقسم الطوارئ في المستشفى، لإعداد تقرير متكامل عن حالة «الرجل المسن» لإنهاء معاناته، مضيفة أنه بمجرد الانتهاء من إعداد التقرير سيتم رفعه لرئيس جمعية حقوق الإنسان الدكتور مفلح القحطاني، وذلك لمخاطبة الجهات ذات العلاقة.

في المقابل، أكد لـ«عكاظ» مساعد مدير عام الشؤون الصحية للخدمات العلاجية في المنطقة الدكتور محمد الشلاحي، أن صحة المدينة المنورة خاطبت الجهات المختصة ومنها شرطة المنطقة للمساعدة في إنهاء معاناة «الرجل المسن»، مشيراً إلى أنه من إحدى الجنسيات العربية.

بدورها، رفضت شرطة المنطقة على لسان الناطق الإعلامي العقيد فهد الغنام التدخل في حالة «الرجل المسن»، وأكد الغنام أن شؤون الوافدين من اختصاص الإدارة العامة للجوازات.

وطلب الناطق الإعلامي لجوازات المنطقة الرائد هشام الراددي مزيداً من الوقت لمتابعة الإجراءات التي يجب القيام بها للتدخل في إنهاء حالة «الرجل المسن»، وقال «لا تتوفر لدينا معلومات عن الرجل المسن من قبل المديرية العامة للشؤون الصحية في المنطقة».

وأكد لـ«عكاظ» مصدر في الشؤون الاجتماعية في المنطقة، أن لجنة الحماية الاجتماعية لا تتعامل مع مثل هذه الحالات، مضيفاً أن حالة «الرجل المسن» في مستشفى الملك فهد من اختصاص إدارة الرعاية، وإدارة الرعاية لا تتعامل مع غير السعوديين إلا في حالة وجود استثناء من وزارة الشؤون الاجتماعية.

يذكر أن «عكاظ» انفردت في عددها أمس بكشف قضية «الرجل المسن صاحب الملابس الوردية» الذي تم تقييد قدمه ويده بـ«حيال بيضاء» في أحد الاسرة بقسم الطوارئ في مستشفى الملك فهد بالمدينة المنورة، حيث يقع خلف ستارة السرير رقم 29، وذلك بعد محاولة العاملين حجب الرجل المسن بملابسه الوردية عن أعين المرضى والمارة.



«النور» يقترب من النفق «المظلم»

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء 13 محرم 1434 هـ - 27 نوفمبر 2012م

http://alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=122436&CategoryID=5

أبها: محمد آل ماطر

تستعد منطقة عسير عامة وسكان محافظة خميس مشيط خاصة، للاحتفال بإضاءة نفقها كما تنوعت تسميته بـ«المعجزة» و«الأسطورة» و«عمدة المشاريع» و«النفق المشؤوم» بعد أن امتد ظلام إنجازها نحو 8 سنوات خلال الأيام المقبلة، بعد أن أنهى القائمون على إنشائه فنيا 97% من المشروع، تسبب خلالها في عرقلة الحركة المرورية واختناقها وراح ضحيته أبرياء ومركبات، بل طال الأمر إلى تبادل الاتهامات، ورمي أسباب التأخير والتعثر بين الجهات والأشخاص القائمين عليه، بل حظي بوعود ومهل لم يحظ به أي مشروع، ودعت الحاجة إلى وقوف وفد من جمعية حقوق الإنسان على مشروع خدمي فني. ولم يخل المشروع من وقوف شخصيات ومسؤولين، منها وقوف أمير منطقة عسير الأمير فيصل بن خالد، ووزير الشؤون البلدية والقروية الأمير منصور بن متعب، وأمين منطقة عسير المهندس إبراهيم الخليل، بل إنه عايش فترة عمل رئيس بلدية خميس مشيط السابق الدكتور عبدالله الزهراني، ورئيسها الحالي الدكتور مسفر الوادعي. وبحسب معلومات «الوطن» فإن نسبة إنجاز الأعمال الإنشائية حتى أمس وصلت لـ 97%، بل إن أعمدة الإنارة وإضاءتها داخل النفق المظلم والشوارع المؤدية منه وإليه تم تشغيلها أمس وتجريبها، ووجد كثير من العمالة التي تنفذ عملية الترصيف والتنظيف النهائي لمداخل النفق. وأصبح مشروع «نفق خميس مشيط» معلما غير مشرف لسكان المنطقة وزوارها والسياح، رغم أنه حظي بتكلفة مالية فاقت 34 مليون ريال، وتسبب في ضرر كبير لأصحاب المحلات والأسواق المجاورة بسبب حجب وصول زبائنهم لهم. وكان المشروع قد بدأ ترسيته على إحدى المؤسسات الوطنية، بمبلغ 34 مليون ريال على أن يتم إنجازها بمسارين فقط، إلا أنه حتم تحويله إلى ثلاثة مسارات، مما دعا المشرفين عليه فنيا إلى إعادة النظر في التصميم الإنشائية البديلة للتصاميم القديمة مع زيادة في تكلفة المشروع، إلا أن هناك عقبات جديدة طرأت، منها توقف المقاول المنفذ لأشهر، وتعثر تنفيذ المشروع بسبب عقبات فنية أخرى.

الدعوة لمشروع وطني ينشر التسامح ويجرم العنصرية والطائفية ملتقى التسامح يطالب الأئمة والخطباء بالخروج من المجال الوعظي والتوجه لقضايا الحياة

المصدر: جريدة الشرق الأوسط الثلاثاء 13 محرم 1434 هـ - 27 نوفمبر 2012م

<http://aawsat.com/details.asp?section=43&article=706115&issueno=12418>

جدة: أسماء الغابري

طالب المشاركون في اللقاء الحواري «التسامح وضمان الحقوق»، بإيجاد مشروع وطني لنشر ثقافة التسامح وسن الأنظمة المجرمة للعنصرية والتعصب والطائفية والعنف، داعين أئمة وخطباء المساجد إلى الخروج من المجال الوعظي إلى مناقشة القضايا الحياتية التي تهم الأفراد في تحقيق اللحمة الوطنية والإنسانية فيما بينهم. وأكدوا خلال اللقاء الذي نظمته الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في جدة، بمناسبة اليوم العالمي للتسامح، أهمية مشاركة الجهات الحكومية والمؤسسات التربوية والإعلامية والرئاسة العامة لرعاية الشباب في تبني برامج ونشر ثقافة التسامح بين شرائح المجتمع المختلفة.

ورفض الدكتور سعود كاتب رئيس قسم الإعلام الجديد ونائب المشرف العام على المركز الإعلامي في جامعة الملك عبد العزيز تعريف التسامح بأنه العفو والصفح فقط، إذ يرى أن وجودهما قائم في حال وجود طرف مذنب، معتبرا التسامح خليطا بين العفو والصفح والاحترام وقبول الآخر، وهو ما يتنافى مع التعصب والعنصرية والانتقام واحتقار الذات لأسباب قبلية أو اختلافات مذهبية أو عمرية أو اختلاف نوع الجنس.

وتساءل كاتب عن مدى تسامح المجتمعات فيما بينها؟ ودور الإعلام في نشر ثقافة التسامح ونبذ العنصرية؟ معطيا مثالا على تنامي ظاهرة العنف عند الأطفال التي بلغت نسبتها 45 في المائة، فضلا عن مشاكل العنف التي تواجهها المرأة. ولفت إلى أن تنامي مثل هاتين الظاهرتين «يؤكد قطعا أننا شعب غير متسامح حتى مع أضعف ما خلق الله من البشر وهما الطفل والمرأة». إلى ذلك، كشف تقرير أخير أصدرته وزارة الشؤون الاجتماعية في منطقة مكة المكرمة عن استقبالها 345 حالة من حالات الحماية الاجتماعية للعام الماضي 1433هـ، ابتداء من شهر محرم 1433هـ، وحتى نهاية شهر ذو الحجة من عام 1433هـ. وبين التقرير أن الـ345 حالة، كانت ما بين عنف جسدي، ونفسي، وتحرش جنسي، وحماية من القتل أو الحرق، حرمان أمهات من أطفالها، وهروب من المنزل، وانتحار. وبحسب التقرير بلغت حالات النساء اللاتي تعرضن لعنف نفسي واستقبلها المكتب 43 حالة، و119 حالة عنف جسدي لرجال ونساء، و11 حالة تحرش جنسي، و3 حالات هروب من المنزل لنساء، إضافة إلى حالة واحدة محاولة انتحار. وأوضح التقرير أن دار الحماية استقبلت 18 حالة ليست لها علاقة مباشرة بها، إحالتها لجهات أخرى، و35 حالة إحالتها لحماية الأطفال، إضافة إلى 28 حالة اعتذرت عن الاستمرار في القضية وحلت وديا.

وبالعودة إلى الدكتور سعود كاتب يرى أن شبكات التواصل الاجتماعي كشفت الوجه الحقيقي للمجتمع السعودي، مشددا على أهمية دور التوعية والمناهج المدرسية والقوة الحسنة، لافتا إلى أن غياب القوانين الرادعة يجعل الأشخاص يفعلون ما يرونه مثل نشر عبارة فيها عدم التسامح، أو نشر العنصرية والطائفية على شبكات التواصل الاجتماعي أو حتى في الشارع. في المقابل بينت سميرة الغامدي الاختصاصية النفسية رئيسة مجلس حماية الأسرة في جدة، أن «الطفل الذي يتربى في منزل غير متسامح يخرج طفل غير متسامح يمارس العنف، مرجعة ممارسات العنف التي تتم ضد الأطفال والنساء في المجتمع السعودي إلى الجهل بثقافة التسامح، وخطأها بالتنازل عن الحقوق. وطالبت بتعليم الأطفال الحقوق والواجبات، والتسامح من دون التنازل عن الحقوق، من خلال الأسرة والمدرسة، لكي لا يعيش المجتمع متفككا.

بينما أوضح الدكتور عبد الله السلمي رئيس مجلس إدارة النادي الأدبي في جدة أن منهج التسامح موجود في المجتمعات العربية، وهذا ما أكدته الأحاديث النبوية الشريفة، إلا أن أتباعه مع تغير الزمن ابتعدوا عنه وحادوا عن طريقه، مؤكدا في

الوقت ذاته أن التجاذب بين التيارات المختلفة تسبب في إجهاض بعض البرامج التي تعمل على نشر ثقافة التسامح، وتسببت في حرمان المجتمع من عقول واعدة، ممثلاً بالتيار التكفيري المتطرف الذي ظهر في فترة من الزمن وتم التصدي له والتخفيف من حدته. واعتبر السلمي أن التيار التغريبي الذي بدأ يظهر بين عقليات شباب الجيل الحالي، أحد التيارات المتطرفة التي نالت من الموروث الثقافي والهوية الوطنية، منوها بدور نادي جدة الثقافي في ترسيخ مفهوم التسامح والحوار، من خلال قيامه بتدشين برامج تشجع على الاعتدال الثقافي، وإتاحة منبر النادي أمام الأطراف المختلفة. وتساءل العقيد طلال الصيدلاني رئيس قسم الدراسات في شرطة جدة عن دور المناهج المدرسية في ترسيخ مفهوم التسامح؟ مشدداً على ضرورة تعريف هذا المفهوم للأجيال الصغيرة. وأضاف الصيدلاني لـ«الشرق الأوسط» أن الدولة وضعت الكثير من القوانين والأنظمة التي تحكم العلاقات الإنسانية، معتبراً الالتزام بها هو السبيل لبيت روح التسامح، محذراً في الوقت نفسه من المتاجرة بالتسامح في إشارة إلى ظاهرة المطالبة بمبالغ مالية خيالية مقابل العفو أو التنازل عن حق شخصي في قضية ما، التي انتشرت مؤخراً. وقال رئيس قسم الدراسات في شرطة جدة: «لقد كفلت الأنظمة العدلية الثلاثة التي صدرت لإعادة تنظيم وترتيب العمل العدلي في السعودية الحقوق، من خلال ما تضمنته من مواد، لكن نقص الثقافة الحقوقية لدى الشخص العادي وعدم معرفة الناس بحقوقهم أسهمت بشكل أو بآخر في الكثير في المخالفات القانونية، وهنا يأتي دور الهيئات والجمعيات المهمة بهذا الشأن في نشر تلك الثقافة، لنصل بالتالي إلى مجتمع متبصر بحقوقه وواجباته أيضاً، ما سيخلق لدينا مجتمع متسامح، يحترم بعضه بعضاً، احترام الإنسان للإنسان من دون النظر إلى عقيدته أو فكره أو لونه أو جنسيته».



في محاكم المملكة.. العام الماضي

2650 مطالبة بانقياد الزوجة إلى بيت الطاعة

المصدر: جريدة الشرق الأربعاء 14 محرم 1434 هـ - 28 نوفمبر 2012م
<http://www.alsharq.net.sa/2012/11/28/599996>

الدمام — فاطمة آل دببس
 طبقت محاكم المملكة 2653 أمراً يوجب انقياد الزوجة إلى "بيت الطاعة" خلال العام الماضي، حيث يتقدم الزوج عادة بطلب انقياد المرأة إلى "بيت الطاعة"، بعد خروج المرأة من منزل زوجها دون رضاه، مفيداً أنها تعد كالناشر، وهي الممتنعة عن معايشرة زوجها بالمعروف، كما تلقت محاكم المملكة خلال العام نفسه 896 طلباً بمعايشرة الزوجة بالمعروف.

وأكد عضو جمعية حقوق الإنسان، المستشار القانوني خالد الفاخري، وجود مشروع لنظام ينص على وقف تنفيذ الأحكام الصادرة والقاضية بضرورة إعادة الزوجة إلى بيت الطاعة جبراً، لما فيه من سلب إرادتها، وأضاف أن وزارة العدل أوقفت التنفيذ الذي يقضي بإعادة الزوجة إلى بيت الزوجية ولو كانت تعد في حكم الناشر، على عكس السابق، وفرق بين طلب الانقياد وطلب المعايشرة، حيث إن المطالبة بالمعايشرة تكون مطالبة بعودة المرأة برضاها، وهو الأمر الذي يفترض عدم وصوله إلى المحكمة لضمان الاحترام بينهما.

كما أوضح المحامي والمستشار القانوني، عبدالعزيز الزامل، أن الزوجة إذا خرجت من بيت زوجها بدون رضاه فهي في حكم الناشر، وللزوج أن يتقدم للمحكمة العامة بدعوى طلب انقياد الزوجة لبيت الطاعة، وبعد المرافعة والمدافعة وصدور الحكم، تقوم جهات التنفيذ بطلب الزوجة لتنفيذ الحكم الصادر ضدها، وفي حال رفضها الانقياد، تعمل على كتابة إقرار بذلك ولا تُجبر على التنفيذ، ومن ثم تحال المعاملة للقاضي لتتحول إلى قضية خلع، علماً بأن نظام التنفيذ الجديد استثنى تنفيذ هذه الحالة عن طريق القوة الجبرية، حيث نصت المادة 75 على: "ألا ينفذ الحكم الصادر على الزوجة بالعودة إلى بيت الزوجية جبراً"، وأما ما يترتب على عدم انقيادها لبيت الزوجية فهو سقوط النفقة والسكن وغيره.

ويبين الاختصاصي النفسي، فيصل العجيان أن إعادة الزوجة إلى بيت زوجها بالقوة الجبرية أو بأمر قضائي يتنافى مع الهدف الأساس من الزواج وهو المودة والمحبة، ما يجعلها مخيرة بين أمرين؛ إما إجبار نفسها على التكيف مع الأنظمة والعودة، مضيفاً بأن نظرة المجتمع اختلفت بالنسبة للمرأة الناشز، وأصبح يتعاطف معها، كون الأمر عائداً إلى نفسية المرأة.



تغيير ملابس الوردية بالزرقاء وحارس شخصي لرعايته حقوق

الإنسان:

الرجل المسن غير مدرك" والجهات المختصة رفضت التجاوب مع المستشفى

المصدر: جريدة عكاظ الأربعاء 14 محرم 1434 هـ - 28 نوفمبر 2012م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20121128/Con20121128551337.htm>

ماجد الصقيري (المدينة المنورة) أوضحت لـ«عكاظ» مشرفة مكتب جمعية حقوق الإنسان في المدينة المنورة شرف القرافي أن إدارة مستشفى الملك فهد في المدينة المنورة أكدت أن الجهات المختصة رفضت التجاوب مع المستشفى بشأن حالته، وبينت أن الرجل المسن من المقيمين، وليست له أسرة، وقام فريق من مكتب الجمعية ممثلاً في محامي المكتب الباحث القانوني محمد الرحيلي، وعضو الجمعية المحامي أحمد الزاحم، بزيارة المريض في قسم طوارئ الرجال في المستشفى وقابل مدير المستشفى الدكتور عبدالحميد شحاد، والطبيب المشرف على متابعة الحالة. وأضافت أن الفريق رصد الحقائق والملاحظات عن وضع المريض، حيث إن الزيارة قادت لكشف عدد من الحقائق منها كبر سن المريض وعدم إدراكه، مبيّنة أنه تم إعداد تقرير مفصل عنه، لرفعه لرئيس الجمعية الدكتور مفلح القحطاني ومخاطبة الجهات المختصة عن هذه الفئة. وأكدت القرافي أن جميع الجهات مسؤولة عن توفير الرعاية والحياة الآمنة مع ضمان الحق في العيش الكريم لمثل هذه الفئة، وذلك انطلاقاً من مبادئ ديننا الإسلامي الحنيف وقوانين البلاد والمواثيق الدولية، وإيماناً بقيم العدالة الاجتماعية. في المقابل، قال لـ«عكاظ» الناطق الإعلامي في جوازات المنطقة المقدم هشام الرادادي «لم يصلنا أي خطاب من صحة المدينة بخصوص الرجل المسن، وبالتالي لا علم لنا عن حالته». من جهة أخرى، قام العاملون بقسم طوارئ الرجال في المستشفى بتغيير ملابس الرجل المسن من اللون الوردية إلى اللون الأزرق، بعد أن اتضح أن الوردية خاص بالنساء، فيما توافد على الرجل المسن في قسم الطوارئ عدد من الأشخاص يرغبون في تقديم العون له، إلا أن إدارة قسم الطوارئ رفضت استقبال أي طلب من هذا النوع، مؤكدة أن الموضوع تتم متابعته من قبل الجهات المختصة، ووفرت إدارة القسم حراسة أمنية في القسم لمنع الوصول إليه. يذكر أن «عكاظ» انفردت بنشر معاناة الرجل المسن في قسم طوارئ مستشفى الملك فهد في المدينة المنورة، والذي تم تقييده بطرف أحد الاسرة في القسم باستخدام حبال بيضاء.

أكاديميون ومختصون: قضايا العنف ضد المرأة والطفل بحاجة لعقوبات رادعة

المصدر: جريدة عكاظ الأربعاء 14 محرم 1434 هـ - 28 نوفمبر 2012م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20121128/Con20121128551196.htm>

عادل عبدالرحمن (جدة)

أكد عدد من الأكاديميين والمختصين على ضرورة سن القوانين الرادعة التي تحمي المرأة والطفل من الاعتداء أو التعنيف وأهمية أن يعي المجتمع أن المرأة والطفل لهم حقوق لم تؤد إليهم وتلمس احتياجاتهم. وقال الدكتور صالح الخثلان المتحدث الرسمي للجمعية الوطنية لحقوق الإنسان إن الأحداث المختلفة التي شهدها المجتمع السعودي من قضايا تعنيف ضد المرأة والطفل تثبت أن سن قوانين رادعة في هذا الإطار هو الحل الوحيد لضمان انحسار هذه المشكلة التي باتت مؤرقة للجميع، مقترحا إنشاء هيئة وطنية مستقلة للحماية من الإيذاء تكون لها موارد بشرية وكوادر مؤهلة لتقديم الخدمات بهذا الخصوص معتبرا دور وزارة الشؤون الاجتماعية غير كاف بسبب تعدد مهامها وخدماتها الاجتماعية ما يؤكد حتمية تأسيس هذه الهيئة.

وبدورها بينت الناشطة في حقوق المرأة والطفل فاطمة قاروب أن من يعرض الطفل للإيذاء النفسي وخصوصا البدني شخص غير سوي وربما كان لديه اضطرابات بسبب مشاكل في ماضيه وطفولته. ولفتت إلى أنه يجب أن يكون هناك علاج للنوايا التي تنتظر دائما للمرأة نظرة شك بشكل مستمر قبل العلاج الفكري وأن الإعلام يلعب دورا محوريا في تقويم كل من يجهل التعامل مع المرأة أو الطفل وبضرورة توجيههم بأن يتعاملوا معهم بمرجعية إسلامية وهي التي تحض دوما على الرحمة بالإنسان فضلا عن المرأة والطفل.

إلى ذلك أكد الأكاديمي بجامعة الملك عبدالعزيز الدكتور حسان بصفر أن مؤسسات المجتمع المدني مطالبة بضرورة إقامة العديد من الفعاليات والأنشطة في مختلف أوقات العام بدون انتظار مناسبة خاصة بعينها والأهم أن تكون المؤسسة التعليمية شريكة أساسية مع مؤسسة الأسرة وأن تكون برامجها التعليمية موجهة لأكثر شرائح المجتمع ليكتمل دورها التوعوي.

وأضاف أن الانتشار والتغطية الكبيرة لقضايا المعنفات تثبت أن هناك الكثير منها ما يزال طي الكتمان وهو ما يستوجب العمل بشكل مكثف من أجل رفع الأذى عن جميع من يتعرض إلى هذه الأشكال من العنف.

وقالت سيدة الأعمال ازدهار باتوبارة أنه لو علم كل أب أو زوج يمد يده على طفل أو امرأة بأن العقوبة تنتظره لما تجرأ على فعل ذلك، مضيفة أن من أمن العقاب أساء الأدب لذلك نحتاج لأن يكون العقاب صارما ومرحليا كأن يبدأ بالإيقاف ثم بالجلد والغرامة ولفتت أن العقوبة يجب أن لا تكون مقتصرة على الإيذاء الجسدي بل تتعدى ذلك إلى التعنيف اللفظي أو توجيه الإهانات والتجريح خاصة إذا كان ذلك في مكان عام.

القواسم الإنسانية المشتركة لا تتعارض مع الدين .. علماء ومختصون

لـ عكاظ:

رؤية خادم الحرمين للحوار صادرة عن إدراك عميق لواقع

متطلبات العصر

المصدر: جريدة عكاظ الأربعاء 14 محرم 1434 هـ - 28 نوفمبر 2012م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20121128/Con20121128551239.htm>

نواف عافت (فيينا)

أجمع عدد من العلماء والمسؤولين وممثلي الأديان في العالم على أهمية مركز الملك عبدالله بن عبدالعزيز للحوار، الذي افتتح أمس الأول في فيينا، في تعزيز قيم الحوار والتعايش بين أتباع الأديان والثقافات في العالم، وأعربوا عن أمنياتهم أن تصل رسالته إلى جميع الشعوب، واعتبروه حدثاً تاريخياً سيؤثر في مسار التقارب بين المجتمعات والثقافات، مشيرين إلى أن أهميته نبعت من كونه صادراً عن المملكة.

وأكد سفير المملكة في الأمم المتحدة يحيى المعلمي أن افتتاح المركز مناسبة هامة وفتح جديد في مجال الحوار العالمي بين أتباع الأديان، وقال «هذا الحدث سيسجل تاريخياً، خصوصاً أن خادم الحرمين الشريفين جعل من عهده طريقة للحوار والتسامح والانفتاح على الآخر بالزيارات التاريخية للفاتيكان ودعوات الحوار والتقارب بين الشعوب»، مؤكداً أن مسيرة خادم الحرمين الشريفين مليئة بالإنجازات على مستوى العالم.

رؤية خادم الحرمين

ومن جهته، أشار نائب رئيس مجلس الشورى الدكتور محمد الجفري إلى أن حلم الملك عبدالله بن عبدالعزيز أصبح حقيقة بتدشين المركز العالمي للحوار بين أتباع الأديان، مضيفاً أن المركز سيؤطر للحوار في العالم بين أتباع الأديان والثقافات، واستطاع خلال الخمس سنوات الماضية أن يمهّد السبل والظروف السياسية والاجتماعية والإنسانية لحوار حقيقي وهادف بين أتباع الأديان السماوية، لافتاً إلى تحقق رؤية خادم الحرمين الشريفين الرامية إلى إيجاد حوار وتفاهم بين كل الأطراف، وقال «الحوار طريق سعادة ونمو الإنسان في كل مكان وليس الاختلاف».

وبدوره، كشف عضو مجلس إدارة مركز الملك عبدالله بن عبدالعزيز العالمي للحوار بين أتباع الأديان والثقافات الدكتور حمد الماجد عن أن حضور الدول المؤسسة للمركز، وهي المملكة وإسبانيا والنمسا والقادة الدينيين للأديان وعدد كبير من المؤسسات الدينية الكبيرة مثل الفاتيكان وغيرها، دليل على نجاح المركز رغم أنه ليس المركز الحواري الوحيد في العالم، مشيراً إلى أن أهميته نبعت من كونه صادراً عن مبادرة من قلب العالم الإسلامي المملكة العربية السعودية، وقال «أتوقع أن يحقق المركز الخير لأتباع الأديان، ونحن في المركز لا نناقش ذات الأديان، بل ما يشاع بين الناس ومحاولة فهم الآخر والتعرف عليه وإزالة سوء الفهم والجهل به»، وأضاف أن «المركز يعمل لخير البشرية، ومنها الأمور المشتركة مثل البيئة والقيم الأسرية ومحاربة الشذوذ»، وأكد أن المركز يسعى لنزع فتيل المشاكل الدينية التي تجري في عدد من الدول، وبخاصة في العشرين سنة الماضية، مضيفاً أن المركز ينطلق من منطلقات دينية، ويمنع القتل باسم الدين والعنف، والمهم هو التفاهم المشترك وتعزيز الأمور المشتركة بين الأديان، ولفت إلى أن المؤسسات الدينية في العالم رحبت بالمركز عقب تأكدها من صدق النوايا وإخلاصها لتحقيق رؤية ملك الإنسانية.

تحفيف الاحتقان

في السياق نفسه، أشار الشيخ صالح المغامسي إلى أن المركز يأتي لنفع الناس والإسلام والأقليات المسلمة في كل مكان، وتوضيح أن الإسلام جاء للرحمة والعطف على الناس، وليس كما تروج الصورة السلبية المأخوذة عنه في أوروبا وغيرها من البقاع. وأضاف أن المركز يسعى إلى تعريف الناس بالإسلام ورسالته الخالدة، وهناك قواسم مشتركة بين

البشرية لا تتعارض مع الدين وجميع رسالات الأنبياء جاءت للرحمة بين الناس، موضحاً أن المركز سينظم ندوات ومؤتمرات في أماكن متفرقة من العالم لتخفيف الاحتقان وإزالة الصورة السوداوية عن الإسلام والمسلمين والبعد عن الكراهية والإقبال على الإسلام.

ومن ناحيته، اعتبر عضو هيئة حقوق الإنسان الدكتور عبدالعزيز الفوزان مبادرة الملك عبدالله خطوة واقعية وموفقة للحوار بين أتباع الأديان وإدراك عميق لواقع العصر المعاش وتوضيح ما لدى المسلمين من قيم نبيلة وأهداف سامية لإسعاد البشرية والتأكيد على أن المسلمين أمة خير ومحبة وسلام وتواصل مع العالم أجمع، مشيراً إلى ضرورة مخاطبة العالم بلغات عدة بغية الوصول إلى حوار إيجابي حضاري بناء وتوضيح حقيقة الإسلام والبعد عن الدعايات المغرضة للإسلام ومنع محاربة الرموز الدينية والإسلامية بشكل خاص، قال «أعتقد أن المركز سيكون منارة حقيقية للعالم في هذا مجال إشاعة التسامح وتقبل الآخر».

تعزيز دور المركز

بدوره، أكد الأمين العام لمركز الملك عبدالعزيز للحوار الوطني الدكتور فهد السلطان أن المركز يمثل انطلاقة حقيقية للحوار العالمي ومناقشة كل القضايا بحرية بين أتباع الأديان والثقافات، مشيراً إلى وجود دعم من جميع المراكز الحوارية والأمم المتحدة في هذا الصدد، وأضاف أن مشاركة ممثلين عن جميع الأديان والطوائف والشخصيات الرسمية في افتتاح المركز في قلب أوروبا (فيينا) يؤكد على مفاهيم عديدة، مؤكداً أن المركز سيقوم بدوره العالمي بشكل مميز. في السياق نفسه، أكد أمين عام اللجنة الوطنية الإسلامية المسيحية للحوار الأمير حارس شهاب أن مركز الملك عبدالله العالمي للحوار يعد خطوة إيجابية في ضوء ما يشهده العالم الآن من عنف وصرعات في أماكن متعددة، وقال «لا بد من تعزيز دور المركز بشكل كبير ومساندته لتحقيق رؤية خادم الحرمين الشريفين التي انطلقت من مكة المكرمة ثم الأمم المتحدة وجنيف ومريد والآن في فيينا».



طلاب الحسن في ضيافة حقوق الإنسان

المصدر: جريدة الوطن الأربعاء 14 محرم 1434 هـ - 28 نوفمبر 2012م

<http://www.al-madina.com/node/416692>

محمد رابع سليمان - مكة

استقبل مكتب الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بمكة المكرمة أمس مجموعة من طلاب متوسطة الحسن بن علي -رضي الله عنه- واطلع الطلاب على نشاط المكتب يرافقه المرشد الطلابي عبدالرحمن الحصيني، والمعلم إبراهيم الجهني، والتقى الطلاب المدير التنفيذي لمكتب الجمعية عبدالله خضراوي، والمساعد الإداري خالد الحارثي، والباحث القانوني سلطان الحارثي.

أوقفوا هولاكو النساء والأطفال (2-2)

المصدر: جريدة الاقتصادية الجمعة 9 محرم 1434 هـ - 23 نوفمبر 2012م
http://www.aleqt.com/2012/11/23/article_711808.html

عبد الله العلمي

يقول أليكس مارشال محرر التقرير الصادر عن الأمم المتحدة: إن المرأة تتوقع تمييزاً ضدها من المهد إلى اللحد. تحدثت في الجزء الأول من المقال عن احتفال العالم في الخامس والعشرين من هذا الشهر (نوفمبر) بالمناسبة السنوية لإعلان الجمعية العامة للأمم المتحدة اليوم العالمي للقضاء على العنف ضد المرأة وعن تعرض النساء والأطفال للعنف جسدياً وجنسياً ونفسياً. كما ذكرت بإيجاز مشروع نظام الحماية من الإيذاء في السعودية والتقرير السابع للجمعية الوطنية لحقوق الإنسان وطرق الحد من العنف ضد المرأة والطفل.

في كل عام نستل أعلامنا من غمدها وننادي بضرورة أن تتأهل ظاهرة العنف ضد المرأة والطفل اهتماماً عالمياً ونناشد دول العالم أن تسن القوانين والتشريعات لحماية المرأة والطفل من جميع أشكال العنف. ليس هذا فحسب، بل إن مناهج العمل الدولي للمؤتمر العالمي للمرأة أكد "ضرورة اتخاذ إجراءات متكاملة لمنع العنف ضد المرأة والقضاء عليه، ودراسة أسباب ونتائج هذا العنف وفاعلية التدابير الوقائية لمنعها نهائياً". لكن - مع الأسف - أكثر من نصف الدول العربية لا تضمن الحماية الفاعلة للمرأة، أما تلك التي لديها محاكم ذات الاختصاص فهي بالكاد تتصف المرأة والطفل من الأعمال التمييزية المشينة لدرجة أن العنف ضد النساء والأطفال ما زال شائعاً على نحو وبائي. ولو نظرنا إلى العالم ككل، فإن ظاهرة العنف ضد المرأة - مع الأسف - قد تبدو طبيعية ربما لكونها أنثى أو أنه يراود لها أن تكون مكسورة الجناح وقاصرة.

ما زالت تقارير الأمم المتحدة لرعاية الطفولة (اليونسيف) تؤكد أن العالم لم يحقق تقدماً كبيراً نحو خفض معدلات العنف المنزلي وما زال العنف الممارس ضد النساء والفتيات يضرب بجذوره في كل الثقافات.

وفي كل عام نطرح الحلول الواحد تلو الآخر، طالبنا بضمان إجراء تحقيقات في حوادث العنف المنزلي والعائلي ومعاقبة مرتكبيها، طالبنا بنقد فكرة التعذيب واستبدالها بترويض العقول الخشبية وصلفها حتى نصل لدرجة المساواة في حقوق المرأة والرجل لمنع العنف ضد النساء. وها نحن نطالب للمرة المليون بأن تحقق الشرطة في الاعتداءات التي تبلغ المرأة عن تعرضها لها وألا نفتقر الخطأ مرتين بإقناعها بالعودة إلى منزلها لمواجهة المزيد من العنف. عندما تعود المعنفة إلى بيتها فإننا نرتكب جريمة بحقها إذا لم يتم إصلاح وترويض المُعَنَف.

طالبنا ونجدد المطالبة بأن نرسي أركان التكافل الاجتماعي. العنف العائلي يا سادة يدخل ضمن تهديد حرية الإنسان وكرامته، وبالتالي حقوقه كإنسان. طالبنا بالوقف الفوري لضرب وإهانة الزوجة والأطفال وعدم قبول أي تبرير من قبل الزوج الفحل أو تحميل الذنب للمرأة. طالبنا بتحسين الوضع المعيشي العام حتى لا يلعب العامل الاقتصادي دوراً ما في انتشار مظاهر العنف في إطار الأسرة. طالبنا بتصحيح مفهوم أن المرأة خلقت أساساً من ضلع أعوج، وأن نفهم التفسير الصحيح لكونها "ناقصة عقل ودين".

طالبنا بوضع برامج واقعية وهادفة لمكافحة العنف ضد المرأة والطفل، ولا مانع من الاستعانة بالمنظمات الدولية الاجتماعية المختصة لمساعدتنا على تأسيس هذه البرامج. رسم "السياسات والآليات" لرعاية النساء وتأسيس المراكز لحماية وتأهيل النساء والفتيات ضحايا العنف وإعداد الدراسات لمعرفة الدوافع الحقيقية للعنف والإيذاء حلول جيدة ولكنها غير كافية. لا بد من سن الإجراءات القانونية الصارمة في التعامل مع قضايا العنف ضد المرأة والطفل بشكل حاسم وواضح وصريح. لا بد من مراجعة شاملة وشفافة لجميع القوانين والأنظمة المتعلقة بحقوق المرأة والطفل. لا بد من إلغاء كل أشكال التمييز ضد المرأة وحمايتها، وإجراء التعديلات اللازمة التي تكفل المساواة في الحقوق والواجبات بين الرجل والمرأة.

ليس عيباً أن تدار حلقات توعية وتدريب للعاملين في أجهزة الدولة المعنيين مثل الشرطة وهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وكيفية التعامل مع حالات العنف ضد المرأة. ليس عيباً أن ندمج مبدأ ضرورة احترام المرأة في مناهجنا الدراسية عوضاً

عن السخرية منها أو الالتزام صماً بما ورد من بعض الفتاوى الإقصائية التي لا تمت للأديان السماوية أو المنطق بصلة.

وللطفل حكاية أخرى. تقديرات الأمم المتحدة تشير إلى تعرض ما بين 500 مليون و 1.5 مليار طفل للعنف سنوياً، كما أن ما بين 20 في المائة و 65 في المائة من الأطفال الذين في سن المدرسة يتعرضون للتحرش اللفظي أو البدني ويتعرض طفلان من بين كل ثلاثة أطفال للعقوبة البدنية. معظم العنف ضد الأطفال يرتكبه أشخاص يعرفهم الطفل وربما يثق بهم. أما المؤلم أكثر فهو تعرض فئات الأطفال بصفة خاصة للعنف مثل الأطفال المعوقين والأطفال الذين ينتمون إلى فئات الأقليات والأطفال الذين يقيمون في الشوارع والأطفال المشردين والنازحين. في السعودية، سجل برنامج الأمان الأسري خلال عام ونصف حتى شباط (فبراير) 2012 أكثر من 615 حالة إيذاء للأطفال. من هذا المنطلق، أدعو لتأسيس مركز متخصص للقضاء على العنف يعتمد على أسس الإعلان العالمي للقضاء على العنف ضد المرأة على مستوى العالم العربي. أرحب بجميع آراء القانونيين والأكاديميين والمختصين في علوم النفس والاجتماع والإعلام. رحب بالفكرة الكاتب السعودي جمال بنون، والإعلاميتان دلال عزيز ضياء وهناء الركابي، والإعلامية اللبنانية رانيا برغوث، والناشط الموريتاني أحمد ولد مصطفى والناشطة الجزائرية ياسمين دوراري، والكاتب المسرحي الأردني عبد الحليم المحارمة، والصحافية المصرية مروة مرعي والعشرات غيرهم. أعلم من تجاربي السابقة أن تأسيس مؤسسات المجتمع المدني تصطدم بالبيروقراطية وأمور أخرى، لكن القافلة ستستمر لتحقيق أهدافها.



هناك فرق بين منكر وآخر

المصدر: جريدة عكاظ الأربعاء 14 محرم 1434 هـ - 28 نوفمبر 2012م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20121128/Con20121128551269.htm>

صباح الشهري

قضية لمى قتيلة والدها وزوجته تحتم علينا وعلى الجهات المسؤولة عن حقوق الإنسان والشؤون الاجتماعية والإسلامية الوقوف صفا واحدا للمطالبة بحماية قانونية واجتماعية للطفل، الذي لا علاقة له بالعقوق والتمرد على الآباء حتى يبلغ السن القانونية وتعطى حضائته لأمه، قل العدد أم كثر، والمطلق ملزم بتأمين المسكن والمصروف لطليقته وأطفالها، وعندما تكون الأم متنازلة عن أطفالها بطبيب خاطر ورضائها، فالواجب هنا يتمثل في سن قوانين لحماية الطفل، وعقوبات رادعة لمن يخالف هذه القوانين ويتمرد عليها، حتى يبلغ الطفل السن القانونية كحد أدنى، بعيدا عن الإرهاب النفسي والاجتماعي الذي يتعرضون له من قبل البالغين في معظم الأحيان، حيث أن الطفل لا حول له ولا قوة ولا يمثل أي خطر على الأسرة أو المجتمع، وليس هناك أي دافع وسبب قد يحول دون حماية الأطفال الصغار من القتل والتعذيب النفسي والجسدي، وليس فيه خروج على الدين أو التقاليد والعادات السوية، بل هذا الأمر متوافق مع الدين والعادات والتقاليد، من حيث الفرق بالصغار وحسن تربيتهم وحمايتهم من القتل والتعذيب الجسدي والنفسي. ومهما يكن، فلن يجد الأطفال حضنا أرحم من حضن أمهاتهم حتى في حالة سوء سلوكيات الأب واستقامته، كما أنه لا يوجد نص قرآني أو حديث يقول بوجوب الحضانة للأب عن الأم.

وفي هذا الصدد، بحثت عن أي دافع قد يحول دون حماية الطفل قانونيا، فلم أجد لا عرفيا ولا دينيا، وهذا ما دفعني لأن أخاطب عبر هذا المنبر هيئة وجمعية حقوق الإنسان في بلدنا ووزارة الشؤون الاجتماعية وهيئة كبار العلماء وهيئة الأمر

بالمعروف والنهي عن المنكر بضرورة التحرك لحماية الطفولة في بلادنا من الانتهاكات التي تتعرض لها بين الفينة والأخرى، لأن منكر وقتنة قتل النفس التي حرم الله أو إعاقته أشد وأعظم من كثير سواها



حقوق التجار أم حقوق المواطنين ؟

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 13 محرم 1434 هـ - 27 نوفمبر 2012م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20121127/Con20121127550997.htm>

د. سعيد السريحي

يبدو أن أصحاب الشركات والمؤسسات سواء كانت صغيرة أو كبيرة قد استدرجوا جمعية حقوق الإنسان فانتصرت لهم في مواجهة قرار وزارة التجارة بزيادة رسوم العمالة الأجنبية 200 ريال شهرياً، فدخلت الجمعية على خط الخلاف بين وزارة العمل وأصحاب الشركات والمؤسسات مطالبة الوزارة بالتراجع عن قرارها، وقد استندت جمعية حقوق الإنسان في تلك المطالبة من خوفها أن يؤدي القرار برفع أسعار منتجات وخدمات تلك الشركات والمؤسسات وبالتالي تحميل المواطنين تلك الرسوم التي فرضتها وزارة التجارة.

وعلى الرغم من تفهم موقف جمعية حقوق الإنسان المبني على تجارب سابقة حملت فيها الشركات والمؤسسات التجارية والخدمية المواطنين أي زيادة في أسعار التكلفة بل تجاوزت ذلك إلى انتهاز أي فرصة لفرض زيادات مضاعفة على الأسعار، إلا أن الأجدر بجمعية حقوق الإنسان أن تتفهم الدافع من وراء فرض هذه الرسوم وما يمكن أن تشكله من تحفيز لتوظيف الشباب السعودي وأن توجه الجمعية خطابها إلى الوزارة بضرورة أن يكون قرارها بزيادة الرسوم مصحوباً بخطة واضحة تحمي المواطنين من أي زيادة في الأسعار والتأكيد على الوزارة بأنها ما لم تحم المواطنين من ارتفاع الأسعار فإن قرارها لن يدعم مشروع السعودية، فالمواطن هو من سوف يتحمل التكلفة وبالتالي فإن أصحاب الشركات والمؤسسات لن يجدوا أنفسهم بحاجة إلى توظيف سعوديين لتجنب دفع الرسوم المرتفعة التي فرضتها وزارة العمل على العمالة الأجنبية التي لديهم.

ودعوى أصحاب المؤسسات والشركات أن الرسوم الجديدة ترفع تكلفة إنتاجهم وخدماتهم دعوى لا تجد ما يسندها، ذلك أن ما يدفعونه لتوظيف غير السعوديين من رسوم استقدام وأسعار تذاكر واستخراج إقامات وتأمين صحي وسكن كفيل بأن يحملهم على توظيف شبابنا السعوديين الذين لا يكلفونهم كل هذه المنصرفات، ولذلك لم تجد وزارة العمل أمام هذا الإصرار على الاعتماد على الاستقدام وتجاهل السعودية سوى فرض هذه الرسوم، وقد أحسنت وزارة العمل بما فعلت.

سوزان المشهدي

88 ألف قضية حقوقية خلال 10 أشهر فقط كما ذكرت الصحف المحلية. هذا هو الخبر، ولكن عنوان الخبر كان لافتاً للنظر بصورة غريبة، صورة طرحت تساؤلات شتى، وحتى لا أظلم صاحب التصريح أو يظلمه كل من قرأ العنوان المستفز مثلي «لأن بعض المحررين والمحررات يضعون في بعض الأحيان بهاراتهم غير اللذيذة لتسيء إلى صاحب التصريح».

ننتظر تصحيحاً من عضو جمعية حقوق الإنسان الذي صرح بتصريح لا نختلف معه في مضمونه مطلقاً، وهو عن أهمية تقنين الأحكام القضائية وإصدار أحكام ثابتة، وأرجع ازدياد عدد القضايا إلى زيادة الوعي لدى أفراد المجتمع، ومعرفة بكيفية المطالبة بحقوقهم، وتوسع المعاملات والتعرف على الثقافات الأخرى. كل ما سبق جميل، ولكن عنوان الخبر غريب كما نشرته صحيفة «الشرق» وهو أن زيادة القضايا والمطالبات تعود لإحساس الفرد بأن هناك اعتداء على حقه! فهل مطالبة أسرة عبدالرحمن الغامدي لأن لديها إحساساً بأن هناك من سلبه الحياة بسوء تصرفه أم أنها يقين فعلاً؟ وهل منعهم من دخول المحكمة لحضور محاكمة رجال الهيئة مناسب أم أنها فعلاً محاكمة مؤسسة قضائية لمؤسسة أخرى ولا علاقة لأهل القتل بها؟ هل جاءهم الإحساس أم أنهم منعوا بالفعل؟

هل تأخير وتأجيل قضايا المعلقات والمطلقات إحساس أيضاً أم أنها حقيقة فعلاً تصرخ وهي تردد أريد حلاً وأريد حقي وأريد أن أعيش بسلام فقط؟ لن يتحقق السلام والأمان في أي مجتمع إنساني إلا بقوة القوانين، وسرعة حل القضايا، ومعاينة التسوية وتأجيل القضايا لعدم حضور المدعى عليه، أو لعدم حضور القاضي.

في الدول المتقدمة التقاضي السريع يحقق الأمن للمجتمع، ويمنع الناس من أخذ حقوقها بقوة الذراع وبالضرب وبغيره، الناس تقاضي بعضها البعض من أجل كلب ضايق صوته جار أدهم، ويحصل على حكم سريع يحافظ به على حقوقه. الشكوى التي ترفع لأية مؤسسة في تلك الدول تُرد على رافعها بما يقنعه، ولا تسمى هناك بأن هؤلاء يضيعون وقت المحاكم والقضاة في أمور تافهة يمكن أن تحل بصورة ودية!

صاحب الحق في معظم الحالات في مجتمعنا يطارد خلف حقه سنوات وهو يعاني، والغالبية ترفض اللجوء إلى طريق طويل قد لا ينصفها في نهاية الأمر.

أختم بأن وعي الإنسان بحقوقه يصبح عديم الفائدة إذا لم تصاحب هذا الوعي قوانين وآليات تسهل له ذلك، وتصبح الكتيبات الفاخرة ديكوراً جميلاً يوضع في مكتبة المنزل فقط.

المعاناة قديمة

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 12 محرم 1434 هـ - 26 نوفمبر 2012م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20121126/Con20121126550723.htm>

عبده خال

منذ زمن ونحن نتحدث عن عمال النظافة ومعاناتهم، وما قام به عمال مكة من توقف عن العمل بسبب تأخر رواتبهم لثلاثة أشهر وكذلك توقف الشركة المتععدة بهم عن تجديد إقاماتهم مما أدى إلى ترحيل بعضهم، يجب أن تتم محاسبة المتسبب في ظلم هؤلاء المساكين وعدم السكوت وتمرير الواقعة وكان شيئاً لم يكن. وهي معاناة حادثة وتحدث على مرأى ومسمع من أمانة العاصمة المقدسة ومكتب العمل وهيئة وجمعية حقوق الإنسان ولم تتقدم أي جهة لرفع هذه المعاناة.

وكثيراً ما تناول الكتاب حالة هذه العمالة التي تظلم أمام أعيننا من قبل شركات لا تبحث إلا عن المكاسب المالية ولا تعنيها القيم الإنسانية أو الوطنية من تشويه لسمعة البلد من خلال ممارساتها العجيبة، وأذكر أنني كتبت مرة عن رغبتني الملحة في معرفة الجهة المسؤولة عن محاسبة الشركات التي تستقدم كل هذه العمالة من عمال النظافة ولا تتابع استيفاء العمال لحقوقهم من تلك الشركات؛ فالعمالة المعنية بنظافة البلد تهضم حقوقها في وضوح النهار من غير أن ترتفع كلمة حق في هؤلاء المساكين.. ويبدأ هضم حقوقهم من الدخول المتواضعة جداً والتي تصل إلى 300 ريال في الشهر، وتجميع هذه العمالة في مساكن حيث يتم قذف عشرة في غرفة واحدة، والمصيبة والطامة الكبرى أن هذا الدخل المتواضع لا يتم إعطاؤهم إياه إلا بعد ستة أشهر، ونتيجة هذه التصرفات غير المسؤولة والتي أشرنا ألف مرة أنها تضر بسمعة البلد خارجياً وداخلياً وقبل ذلك دينياً وإنسانياً لا تجد حلاً أو أدناً صاغية لما يمكن أن ينتجه هذا التصرف من ضرر داخلي أو خارجي.

طبعاً لا يمكن لأي مسؤول من الكبار سواء في الأمانات أو أصحاب الشركات، لا يمكن لهم التنبيه لمثل هذه الأوضاع، فهؤلاء المسؤولون لا يرون هذه الفئة وهي تتضور جوعاً، ولا يرونهم وهم يتسولون أمام إشارات المرور أو يتركون عملهم لجمع العلب الفارغة في مسابقة محمومة مع بقية النساء الجامعات لهذه العلب الفارغة، ولا يمكن لهذا المسؤول أن يراهم وهم يطالبون المواطنين (بالبخشيش) لكي ينجزوا أعمالهم الموكلة إليهم في تنظيف الأحياء الداخلية والمشبعة بكل أنواع القاذورات، ولا يمكن لذلك المسؤول أن يحس بمرارة غربتهم وانتظارهم لذلك الراتب الذي لا يصل في وقته..... هؤلاء الناس يحق لهم المطالبة بحقوقهم مقابل أن يعيشوا، فالشركات المستقدمة لهم أمنت العقاب، فهي تأتي بهؤلاء الناس من غير أي مسؤولية إنسانية أو وطنية.. وليس مهماً أمام أصحاب هذه الشركات سوى إبرام صفقة مناقصة تنظيف أي مدينة من مدن المملكة واستلام الشيك ولتذهب تلك العمالة إلى سقر.. هل يعقل هذا؟ وإذا لم تتحرك الأمانات أو وزارة العمل لضمان حقوق هؤلاء الناس، فأين هي جمعية حقوق الإنسان من مثل هذه الأفعال بحق الإنسان وبحق الوطن..

والله قد كتبت هذا وأعدت الكتابة مرات ومرات لكن لا أحد يرى من هو أصغر منه، وأمام هذه الحقيقة علينا أن نتذكر وقفنا أمام الله حين يسألنا عن هؤلاء الضعفاء المساكين.

ربما - الأرض مدوّرة لكن الزوجة دار مستأجرة

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 12 محرم 1434 هـ - 26 نوفمبر 2012م
<http://alhayat.com/OpinionsDetails/456280>

بدرية البشر

رفض أستاذ الفقه في الجامعة الإسلامية الجلوس مع الدكتورة سهيلة زين العابدين في الاستوديو نفسه، وطلب أن يجلس في استوديو آخر كي يتحدث في برنامج «يا هلا» عبر «روتانا خليجية»، كما طلب إعلان هذا الأمر للتوضيح. استنكر أستاذ الفقه أقوال الباحثة الإسلامية الدكتورة سهيلة زين العابدين، واتهم منهجها في التفكير بأنه شبيه بمنهج المعتزلة والرافضة، وعاب عليها أنها تستخدم العقل في فحصها أقوال القدماء من الفقهاء الذين سبقونا بقرون. كما قال إنها تسفه أئمة الإسلام، ولا يعجبها إلا ما يزينه لها عقلها، أما سبب كل هذا، فلأن الزميلة سهيلة أوردت مثالا للأحكام الفقهية غير المقبولة، يقول إن «الزوج لا يلزمه علاج زوجته إذا مرضت لأنها كالدار المستأجرة، فلا يلزم المستأجر أن يصلح ما يقع منها حتى وهو يستخدمها». وأزيد من بعض ما قرأت في هذا الجانب أنه يلزمه فقط شراء زينتها «أدوات الماكياج»، أما لماذا فلأنها تنزيّن له، بينما علاجها وكفنها لا يلزمه.

الشيخ يستغرب كيف لا تقبل الدكتورة سهيلة الباحثة، عضو هيئة حقوق الإنسان، هذا الكلام، ولولا محاولاته الناجحة لضبط نفسه لقال ما هو فوق الاستغراب، ولكن بدا واضحا أنه يحاصرها بطلب أن تصرّح وتقول للناس «إنها تحتج على البخاري أيضا»، لأنها تحفظت على حديث قالت عنه إنه آحاد وإن آحاديث الأحاد ضعيفة، وأن من روى هذا الحديث لا تنطبق عليه شروط الشهادة، فما بالك برواية الأحاديث.

الأستاذ في الجامعة الإسلامية اعتبر أن من يعارض هذه الأقوال يعارض الدين بالضرورة، ولو كانت الباحثة تحتج بأدلة من القرآن والسنة وعدم مطابقة الحكم مع ما جاء فيها. لكن الشيخ يرى أن نلتزم كل ما ورد في كتب الفقهاء من قبلنا، وأنه لا يحق لك النقل عن آخرين غيرهم، ولا أن نعمل عقلك في تطابق هذه الأحاديث مع جوهر الدين الرفيع فقد رفعت الأقلام بعدهم.

لن أدخل في نقل يصف الزوجة بأنها أسيرة عند زوجها أو أنها بمنزلة العبد عند سيده، لأن من يتحفظ على هذا القول ينال ما نالته زميلتنا سهيلة، لكنني متأكدة أنني لو سألت الأستاذ إن كان يعالج زوجته إذا مرضت، سيقول إنه يعالجها بل وفي أحسن المستشفيات. ولو قلت له: لو جاءتك ابنتك مريضة وقد رفض زوجها علاجها بحجة أنها «دار مستأجرة»، فهل يجد في فعله شيئا من المروءة؟ ولو جاءه خاطب لابنته واشترط عليه ألا يعالجها إذا مرضت، فهل يزوجه؟ وإن كانت الإجابة بلا فكيف نقبل أن نصور ديننا على نقیض المروءة وقد قال الرسول صلى الله عليه وسلم «إنما جئت لأتمم مكارم الأخلاق»؟ إلا إذا كان لا بأس أن نقول شيئا ونفعل شيئا آخر، طالما لا نستطيع أن نغيّر الأقوال، وهذا ما حاجّ به الأستاذ الدكتورة سهيلة حين قال لها: «ها أنت تستطيعين أن تظهري في الإعلام وتخرجي من المنزل، ولم يمنعك القیم عليك»، لكنه لم يقل إن القیم يستطيع فعل ذلك لأنه حق له إن شاء استخدمه وإن شاء تركه، فهي أسيرته.

طالبات الجامعات وأستاذاتهن، ووكيلات الوزارة وموظفاتهن، والمتقفات والناشطات الحقوقيات والباحثات في الشؤون الإسلامية، عليهن أن يقبلن هذا الكلام وإلا وقعن في المحذور، وهو أن يستخدم الإنسان العقل ويرفض بعض ما ينقل حين لا يتوافق مع مصلحته وروح عصره، مع أن المشركين هم الذين حاجوا الرسول صلى الله عليه وسلم بقولهم «هذا ما كان عليه آبؤنا»، بينما حاجهم القرآن بأن يتفكروا ويتدبروا ويعقلوا، فكيف يصبح الدين عدو العقل؟ بعض الفقهاء القدامى قالوا بعدم كروية الأرض ودورانها، لأن معطيات عصرهم لم تعنهم على استشراف هذه الحقيقة، وقد ثبتت «كروية الأرض ودورانها»، ولكن بقي أن نثبت أن الزوجة ليست داراً مستأجرة ولا مملوكة ولا داراً للمسيار ولا للمطار، بل علاقة سكن ورحمة.

السيدة السعودية.. مضروبة مضروبة..!!

المصدر: جريدة الجزيرة الاحد 11 محرم 1434 هـ - 25 نوفمبر 2012م

<http://www.al-jazirah.com/2012/20121125/ar1.htm>

رقية سليمان الهويريني

يبدو أن السيدة السعودية -أكثر من غيرها- تثير شهية الذكور (أشباه الرجال) للضرب والاعتداء عليها!.. يتلخص الخبر المؤلم حول قيام زوج خليجي بالاعتداء على زوجته السعودية بالضرب وسرق هاتقها الجوال تحت التهديد بسلاح الكلاشنكوف والتهديد بالقتل ومن ثم هروبه!!.. وهذا الخبر يكاد ينفي وحشية بعض الرجال السعوديين فقط وضربهم زوجاتهم، بل وقتلهم.

والفاسم المشترك بين معظم الحوادث -إن لم يكن كلها- هو سوء العلاقة الزوجية والخلافات الدائمة التي يتمخض عنها العنف والإيذاء؛ برغم التوجيهات الشرعية في هذا الخصوص حول تنظيم تلك العلاقة واحترام الميثاق الغليظ. وما يفاقم العنف هو الصمت إزاءه وعدم إبلاغ الزوجة والديها وأهلها، باعتبار أن ذلك يدخل ضمن أسرار البيوت أو هكذا يفهمها الزوج! فضلاً عن رغبة الزوجة الاستمرار بحياتها الزوجية لخوفها من تعريض الأسرة إلى التفتك، والأبناء إلى التشرذم، مهما كان العنف ينال من كرامتها وإنسانيتها.. وإدراك الزوج لهذا السبب هو ما يجعله يعاود الاعتداء عليها حتى أمام أبنائها، وهو ما يقود إلى كراهية الأبناء لوادهم والخوف منه، والتعاطف مع أمهم، أو احتقار موقفها الضعيف بعدم رفضها ذلك بكل السبل الممكنة سواء بإبلاغ أسرتها أو الجهات الأمنية المختصة.

وبحسب إحصائية لهذا العام ذكرتها عضو الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان عالية آل فريد أن 93% من الزوجات السعوديات تمارس ضدهن أشكال العنف من جانب أزواجهن وأن 87% من الزوجات المعنفات لم تلجأ إحداهن للشرطة مباشرة لطلب المساعدة وحمايتها من العنف، وأن 84.7% من الزوجات المعنفات يطلبن الطلاق. وفي دراسة أجراها (مركز رؤية للدراسات الاجتماعية) لاحظ وقوع العنف على 20% من الزوجات صغيرات السن ما بين 18 إلى 19 عاماً وأن 25% من الأزواج المعنفين في الفئة العمرية من 20 إلى 29 عاماً. وهذه الإحصائية مريرة جداً، وتشير إلى ظهور فجوة بين الزوجين إما بعدم التكافؤ الفكري أو العلمي أو الاجتماعي أو الاقتصادي أو الأخلاقي.

وما يفجع هو التعاطف الاجتماعي مع الرجل العنيف، ورد جميع أشكال العنف الصادرة منه إلى تعاطي المخدرات والمسكرات والتسليم بها، وترديد عبارة (فلان رجل وحبيب، والنعم! ما يسويها وهو صاحي، لكنه مبتلى، ادعوا له) بدلاً من الوقوف في وجهه وردّه عن غيه السلوكي والحرص على نشوء أسرته بمأمن منه. وتلك السلوكيات السيئة ليست ابتلاء ربانيا بل إنها عدم اكتراث بأسرته ولا مبالاة في مسؤوليته تجاهها. والحق أنني كنت أتوقع أن العنف يختص بالرجل السعودي فقط، ولكنني تأكدت أن السبب هو المرأة السعودية التي كبلتها القيود الاجتماعية فسلبت إرادتها وجعلتها فريسة للغيب والاستنقاص، فضلاً عن تخاذل بعض الآباء من جهة عن نصرته بناتهم، ومن جهة أخرى تجاهل المسؤولين لهذه المشكلة المزمنة.

مرضى "عرفان" يشكون "الصحة" لـ "حقوق الإنسان"

باتوا في مفترق طرق بعد رفض المستشفيات استقبالهم

المصدر: جريدة الوطن الجمعة 9 محرم 1434 هـ - 23 نوفمبر 2012م

http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=121859&CategoryID=3

جدة: سامية العيسى

يبحث المئات من ذوي المرضى المنومين في مستشفى عرفان في جدة عن أسرار خالية في مستشفيات المنطقة يمكن أن تستقبل حالات ذويهم المرضى، وهو ما دفع البعض منهم للتوجه إلى التقدم بشكوى إلى هيئة حقوق الإنسان ضد وزارة الصحة، في الوقت الذي رفض فيه عدد من مديري مستشفيات جدة استيعاب المرضى المنومين في مستشفى عرفان، فيما وصف مدير التطوير بمستشفى المساعدة للأطفال والولادة الدكتور منصور الطريقي خطوة إغلاق مستشفى عرفان بـ "ردة الفعل السريعة".

واستغرب في تصريح إلى "الوطن" قرار اللجنة المسؤولة ومبادراتها إلى اتخاذ قرار بالإغلاق الفوري، خاصة أن قطاع الخدمات الصحية في جدة يعاني من نقص شديد في عدد أسرة التنويم، مضيفاً "كان يجب مراعاة المرضى قبل الإغلاق الفوري" والنظر في العقوبة من جميع جوانبها.

وحمل الطريقي زيادة الأخطاء الطبية في الفترة الأخيرة إلى ضعف الرقابة على المنشآت الصحية والتساهل في تطبيق معايير الجودة العالمية في الإجراءات الطبية داخل المستشفيات.

والمح إلى أن هناك مشكلة تعاني منها مستشفيات المنطقة وهي عدم وجود أسرة كافية للمرضى، لافتاً إلى أن تبعات هذا الإغلاق سوف ترمي بظلالها على جودة الخدمات في المستشفيات الأخرى التي سوف تستقبل المرضى المحولين من مستشفى عرفان.

وتوقع حدوث تكديس للمرضى مما يؤثر على نوعية العمل في المستشفيات بالمنطقة وكذلك نوعية الخدمة المقدمة للمرضى والمراجعين وزيادة الضغط على الكادر الطبي والتمريضي والعاملين في الخدمات المساعدة من أخصائي أشعة ومختبرات وغيرها.

واقترح أن يعاد فتح مستشفى عرفان ليكون تحت إشراف كادر طبي وإداري ذي خبرة ودراية من وزارة الصحة، وليس من المعقول أن يحرم المواطنون بجدة من خمسمئة سرير وهم في أمس الحاجة لسرير واحد.

من جهته، أكد المستشار القانوني وأستاذ القانون بجامعة الملك عبدالعزيز بجدة الدكتور عمر الخولي أن الهيئة الوطنية لحقوق الإنسان تلقت العديد من شكاوى مرضى ذات صلة بمشكلة إغلاق مستشفى عرفان ويجري التعامل معها ممن تم إجبارهم بقرار لجنة المخالفات على الخروج من المستشفى. مشيراً إلى أن بعض ذوي المرضى تقدموا بشكوى عدم توفر بدائل العلاج واستمرار إغلاق لجنة المخالفات الصحية على نتائج أشعة وتحاليل المرضى وملفات تخص إجراء عمليات جراحية.

وقال الدكتور عمر الخولي أن تنفيذ قرار الإغلاق فور صدوره يمثل صورة قهرية للمريض والمواطن والمقيم، كما يمثل طرد المرضى وذوي الحاجة من المنومين بعرفان انتهاكاً لحق المرء في العلاج وهذا الجانب أغفله وزير الصحة حين قرر إغلاق كامل المستشفى.

وشكا والد الطفلة المنومة رنيم محمد الحداد من عدم استطاعته توفير سرير لابنته التي يقترب منها الموت بعد تعرضها لعملية جراحية. وقال: أنفدوا ابنتي من الموت ما ذنبها إذا كان الإغلاق تم دون الشعور بحاجة المرضى للأسرة التي يرقدون عليها. وحمل وزير الصحة تبعات ما يعود على ابنته من أضرار، حيث أكد عدم تجاوب المستشفى التخصصي في جدة مع حالتها. قائلاً إنه ورد خطاب من المستشفى يفيد بعدم استطاعته توفير سرير لابنته. كاشفاً أن إدارة مستشفى عرفان تحاول مساعدة البقية من المنومين بجانب ابنته في قسم العناية الفائقة في ظل ما يتوفر لديها من إمكانات محدودة تحت الإغلاق.

تجارب المكفوفين في أمسية بـ"سايتك"

المصدر: جريدة الوطن السبت 10 محرم 1434 هـ - 24 نوفمبر 2012م

http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=122019&CategoryID=5

الدمام: الوطن

نظم مركز سلطان بن عبدالعزيز للعلوم والتقنية "سايتك"، وجمعية التوعية والتأهيل الاجتماعي في المنطقة الشرقية "واعي" أول من أمس، أمسية "أنا كيف وأبدعت"، والتي تحكي تجارب ومبادرات الأشخاص ذوي الإعاقة البصرية. وأوضح رئيس وحدة حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في هيئة حقوق الإنسان بالمنطقة الشرقية والمشراف العام على المبادرة خالد الهاجري، أهمية التواصل مع هذه الفئة الغالية علينا، مبيناً أننا جميعاً أسوياء في العطاء شركاء في التنمية. كما اشتملت الأمسية على قصيدة شعرية ترحيبية بالحضور من سعيد المري، ثم كلمة من أمين عام جمعية إبصار بجدة محمد بلو، الذي حكى تجربته وتدرج فقدانه لبصره، وعرض فيلم وثائقي لرحلته التي أسماها "من الألم إلى الأمل"، ثم كلمة الناشط في مجال المكفوفين محمد سعد، ومبادراته في تصحيح النظرة السلبية تجاه ذوي الإعاقة البصرية. وشارك خلال الأمسية الداعية الدكتور سلمان العودة عبر "سكايب"، ثم عرض فيلم وثائقي للطفلة منيرة العبد الهادي، التي أسلم على يديها 3 نساء، ثم كلمة من عبدالرزاق التركي، الذي ذكر عدة نماذج لذوي الإعاقة البصرية، وأن المعاق هو من يُعاق عن التفكير والإبداع، وخُتمت الأمسية بتكريم المشاركين والرعاة، وافتتاح المعرض المصاحب للأمسية.



القرني: للمرأة خصوصية في التحقيق وتفتيشها يتم من قبل أنثى

المصدر: جريدة المدينة الجمعة 9 محرم 1434 هـ - 23 نوفمبر 2012م

<http://www.al-madina.com/node/415679>

حصاة المولد - جدة

اختتمت مؤخراً فعاليات الملتقى الأول الذي حمل عنوان «محو الأمية القانونية لدى النساء من منطلق الإجراءات الجزائية في الجهات المعنية» والتي أقيمت في الغرفة التجارية الصناعية بجدة لمدة يومين بمشاركة شرطة جدة والتي مثلها العقيد طلال الصيدلاني ودائرة التحقيق والادعاء العام والتي مثلها رئيس الدائرة في محافظة جدة الشيخ عبدالله القرني ومحكمة الاستئناف بمكة المكرمة والتي مثلها الدكتور محمد الظافري.

خصوصية التفتيش

وتعرض الشيخ عبدالله القرني لكل ما يتعلق بمرحلة التحقيق والجوانب المتعلقة بالمرأة في نظام الإجراءات الجزائية، مشيراً إلى أن نظام الإجراءات الجزائية نقلة حضارية في تاريخ المملكة وخصوصاً أنه قد مضى على تطبيقه عشر سنوات كما أكد في حديثه على الخصوصية التي يكفلها النظام للمرأة في مرحلة التفتيش والتحقيق، حيث إنه لا يتم تفتيشها إلا من قبل أنثى مثلها فقط وأن يكون التفتيش ظاهرياً فقط وهو ما أشار إليه العقيد طلال أحمد الصيدلاني مدير الدراسات

الجناية بشرطة جدة وأنه لا يجوز تفتيش الأنثى إلا من قبل أنثى مثلها ولا يتم التحقيق معها إلا بحضور محرم وفي حال تعذره يتم استدعاء أو طلب عضو من هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وفي حال تعذره توجد إحدى مأمورات التحقيق أو الأخصائيات الاجتماعيات في هيئة الادعاء العام أو في الشرطة أو في السجون لحضور التحقيق مع عضو آخر من الهيئة.

المجاهر بالرديلة

وتابع القرني في الحديث عن مراحل العمل الجنائي إلى جانب استعراضه للفروقات الرئيسية لحقوق المتهم في مرحلتي الاستدلال والتحقيق خصوصاً أن الأولى ترتبط برجال الشرطة بينما الثانية مرتبطة بهيئة التحقيق والادعاء العام، وقال في حديثه إنه يجوز لهيئة التحقيق والادعاء العام تحريك الدعوى للمحكمة دون الرجوع إلى رجل الضبط الجنائي في مرحلة الاستدلال في حالة واحدة وهي إذا رأت فيها مصلحة للمجتمع وقد استشهد بذلك على قضية المجاهر بالرديلة والتي أكد فيها بعدم تلقي أي شكاوى من قبل المواطنين فيها لتقوم الهيئة بدورها بذلك لمصلحة المجتمع ومنع تكرار الفعل.

سجون جدة

ومن أبرز المداخلات التي تناولها مداخلة فوزية عباس مديرة سجون جدة والتي اقترحت أن يتم فصل التوقيف النسائي عن السجن لأن السجن ثقافة ذات تأثيرات سلبية على السيدة بعد خروجها بالبراءة وأن يضم السجن السجينة المحكوم عليها فقط ليكون رده عليها بقوله: كل ما أعرفه الآن هو أن هناك مشروعا ضخما للسجون قد بدأ تنفيذه وهو مشروع مطور وبتصاميم رائعة تراعي خصوصيات النساء والرجال وسيكون أفضل من الموجود بكل المقاييس وذلك كما تم ذكره لي.

القدر والكرامة

الدكتور محمد الظافري عضو محكمة الاستئناف بمكة تعرض بالحديث لمرحلة المحاكمة والجوانب المتعلقة بالمرأة، حيث بدأ بذكر معاناة المرأة في الجاهلية، مشيراً إلى استمرار الجهل في معاملتها في الكثير من الدول التي قللت من قدرها وكرامتها في حين أن الدين الإسلامي حفظ لها حقوقها وكرامتها الإنسانية.

حقوق الإنسان

العقيد طلال أحمد الصبدلاني مدير الدراسات الجنائية بشرطة جدة قال: إن المشاركة جاءت بدعوة كريمة من هيئة حقوق الإنسان في منطقة مكة المكرمة بالمشاركة والهدف هو محو الأمية القانونية ونسعى من دورنا الاجتماعي كشرطة في محافظة جدة الى ترسيخ المفهوم القانوني الحقوقي لدى السيدات بشكل عام لمعرفة حقوقهن وواجباتهن.



المتهمان بتأليب الرأي العام الحامد والقحطاني“ يصفان التهم بالكيدية

المصدر: جريدة الشرق الاحد 11 محرم 1434 هـ - 25 نوفمبر 2012م

<http://www.alsharq.net.sa/lite-post?id=595881>

جدة – فؤاد المالكي

حددت المحكمة الجزئية في منطقة الرياض السبت المقبل موعداً لجلسة محاكمة عبدالله الحامد ومحمد القحطاني، وذلك بعددٍ من التهم بينها تأليب الرأي العام والخروج على ولي الأمر والإخلال بالأمن والتحريض على مخالفة النظام والدعوة للخروج في المظاهرات.

وحضرت هيئة حقوق الإنسان في الجلسة السادسة أمس بحضور عددٍ من الرجال والنساء ليشهدوا الجلسة العلنية التي تحدث فيها المتهمان وطالبا الادعاء العام بإثبات مادي يُثبت الاتهامات الموجهة إليهما التي وصفها بالكيدية. وعلق القاضي حماد العمر حول ردود المتهمين بالمكررة، وبأنها خارجة عن سياق الموضوع الأساسي، فيما تم التطرق للحديث

عن المظاهرات وحكمها الشرعي، وأكد القاضي خلال الجلسة على أن المتهمين لم يستطيعوا إثبات عدد الموقوفين في سجون المباحث، وذلك بعد أن قام بمطالبتهم في الجلسة السابقة -الخامسة- وأنها تعمدت إرسال أرقام غير صحيحة ومكذوبة لجهات خارجية. وأكد القاضي العمر أن نشر مداولات الجلسة قد يسبب لصاحبها المساءلة والعقاب، موجهاً كلامه للمتهم القحطاني الذي وصفه بالمخالف للنظام في نشره لما يدور بالمحكمة في خارجها.



سجينات الدمام: "كسوة الشتاء" لا تكفي

ابن نحيث لـ "الوطن": بعض النزيلات يسئن استعمال البطانيات

المصدر: جريدة الوطن الأحد 11 محرم 1434 هـ - 25 نوفمبر 2012م

http://alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=122188&CategoryID=5

الدمام: علياء الهاجري

شكت نزيلات سجن الدمام من قلة كسوة الشتاء التي تقيهن من برودة الأجواء هذه الأيام حيث أوضح مصدر في سجن النساء بالدمام أن النزيلات يعانين من نقص في كسوة الشتاء، يصل إلى درجة أن السجينة لا تملك سوى لباس وحيد شتوي يقيها من البرد. وأشار المصدر إلى أن التبرعات التي تصل للسجن تحت مسمى "كسوة الشتاء" قليلة جداً، ولا تكفي العدد الكبير من السجينات اللاتي يزيد عددهن ويتكدسن في السجون لتأخر الحكم عليهن. إلى ذلك، أكد الناطق الإعلامي للمديرية العامة للسجون العقيد الدكتور أيوب نحيث أن الدولة تكفل حقوق السجناء والسجينات كاملة بما في ذلك البطانيات والملابس الخاصة بفصل الشتاء، مشيراً إلى أن السجون ستتسلم خلال أيام دفعات جديدة من كسوة الشتاء الخاصة بالسجناء والسجينات وهي ملائمة لموسم البرد، وإن كان هناك نقص، فستطلب الإدارة كميات إضافية. ولفت ابن نحيث في تصريح لـ "الوطن" أمس إلى إساءة استعمال البطانيات من قبل بعض النزلاء والنزيلات في السجون إلا أن المديرية لا تتأخر في توفير كل ما يحتاجه النزير من مؤونة خاصة بفصل الشتاء، ولا تمنع الجمعيات الخيرية وأهل الخير من التبرع بكسوة الشتاء للنزلاء والنزيلات.

فيما أوضحت عضوة في جمعية فتاة الخليج الخيرية النسائية بالخبر منيرة الصقير، أن جمعيتها تود المشاركة في مساعدة السجينات بتوفير كسوة الشتاء لهن لحمايتهن من برودة الأجواء إلا أن الجمعية لا تعرف بعد آلية التواصل مع الجهات المعنية بهذا الخصوص، وتجهل كيفية إيصال المساعدات للسجينات، مطالبة إدارة السجون بالتعاون مع الجمعيات الخيرية وأهل الخير للمشاركة في عمل الخير، وتقديم المساعدة والعون للنزيلات، وإيضاح طريقة إيصال المساعدات. بالمقابل، وعدت مشرفة القسم النسائي بهيئة حقوق الإنسان نوال البواردي بزيارة سجن الدمام للتحقق من الشكوى ومحاولة التواصل مع الجهة المعنية لحل الأمر، وتوفير الملابس الشتوية بكميات تكفي السجينات.

إحالة معنفة الحفاير إلى دار الحماية الاجتماعية

المصدر: جريدة الوطن الأحد 11 محرم 1434 هـ - 25 نوفمبر 2012م

http://www.alwatan.com.sa/Politics/News_Detail.aspx?ArticleID=122079

أبها : محمد مانع
أحالت الجهات المعنية في منطقة عسير أمس معنفة الحفاير التي تعرضت للضرب على يد زوجها مطلع الشهر الجاري إلى "دار الحماية" التابعة للشؤون الاجتماعية في المنطقة.
وأوضح المشرف العام على فرع هيئة حقوق الإنسان بعسير الدكتور هادي بن علي الياحي أن المعنفة خضعت خلال الفترة الماضية إلى إشراف طبي وزيارات من قبل متخصصات في الشأن الاجتماعي والنفسي وسط تقارير تؤكد تعرض بعض أفراد أسرتها للعنف، فضلاً عن تعرضها لحالات عنف متراكمة، في حين ستواصل الهيئة متابعة حالتها مع كافة الجهات ذات العلاقة بما يكفل لها الكرامة والعيش الكريم.
وأضاف الياحي أن عملية تقديم الزوج للقضاء تعتمد على درجة التعنيف، وعلى ما ستسفر عنه المحصلة النهائية لتقارير القضية. وكان مركز شرطة الحفاير "شرق عسير" قد استقبل المرأة بعد هروبها من بيت زوجها إثر تعرضها للتعذيب والسجن من قبل زوجها، وجرى تحويل المرأة إلى مستشفى خميس مشيط للعلاج بعد التوصل لمعلومات تؤكد عدم تكرار والد المرأة الذي يسكن خارج المنطقة لمعاناة ابنته في وقائع سابقة.



موقع جديد لفرع هيئة حقوق الإنسان بالدمام

المصدر: جريدة المدينة الأحد 11 محرم 1434 هـ - 25 نوفمبر 2012م

<http://www.al-madina.com/node/416055>

عبدالله الزهراني - الدمام
خصصت أمانة المنطقة الشرقية قطعة أرض لفرع هيئة حقوق الإنسان بمساحة 24000م2 بحي الحسام بالدمام، لإقامة موقع لفرع الهيئة بالمنطقة الشرقية.
وأوضح مدير العلاقات العامة والإعلام والمتحدث الإعلامي بأمانة المنطقة الشرقية محمد بن عبدالعزيز الصفيان أنه جار حالياً تنفيذ هذا القرار واستكمال بقية الإجراءات من قبل الجهة المستفيدة قبل طلب الترخيص والشروع في البناء، إضافة إلى استكمال بلدية شرق الدمام بقية الإجراءات النظامية اللازمة ومخاطبة كتابة العدل للإفراغ وتسجيل الموقع باسم أملاك الدولة لصالح هيئة حقوق الإنسان.
وأشار إلى أن تخصيص الموقع لهيئة حقوق الإنسان من قبل أمانة الشرقية استكمالاً للدور الذي تقوم به الأمانة لتوفير مواقع خدمية للقطاعات الحكومية، إضافة إلى ما يمثله هذا القرار من تعزيز لمفهوم الشراكة ما بين القطاعات الحكومية خدمة للصالح العام، ونوه بأن الموقع الذي تم تخصيصه تم اختياره من قبل المختصين بالأمانة على ضوء المعايير التخطيطية والإستراتيجية لاستعمالات الأراضي.

نسوي مكافحة المخدرات يلتقي منسوبات هيئة حقوق الإنسان

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 12 محرم 1434 هـ - 26 نوفمبر 2012م

<http://www.alriyadh.com/2012/11/26/article787291.html>

الرياض - محمد الحيدر

عقدت إدارة الشؤون النسوية في المديرية العامة لمكافحة المخدرات بالرياض أمس اجتماعها مع مديرة ومنسوبات هيئة حقوق الإنسان بهدف التعاون وتبادل الخبرات، وتم خلاله استعراض المهام المناطة بكلى الإدارتين ورسم إستراتيجية للتعاون المشترك بينهما لبحث إمكانية تبادل الخبرات العلمية والمهنية كلا فيما يخصه، وشددت مديرة إدارة الشؤون النسوية أمل خاشقجي على أهمية وضع قواعد أساسية للتعاون المشترك وذلك بعد التعريف بالمديرية العامة لمكافحة المخدرات بشكل عام ممثلة بإدارة الشؤون النسوية على وجه الخصوص عن طريق العرض المرئي. واختتم الاجتماع بالاتفاق على عقد ورش عمل تدريبية لكلا الطرفين لتبادل الخبرات والتي ستعقدها بمشيئة الله في إحدى قاعات المديرية العامة لمكافحة المخدرات والمجهزة بكافة التجهيزات الفنية والتقنية مما يسهم في تسهيل تنفيذ مثل هذه البرامج وفي نهاية الاجتماع تم استضافة مديرة ومنسوبات هيئة حقوق الإنسان لزيارة المعرض وقاعة المحاضرات داخل إدارة الشؤون النسوية ومن ثم زيارة المعرض الدائم وقاعة المؤتمرات في بهو المديرية العامة.



بعد تحسن حالتها نفسياً وصحياً

نقل معنفة الحفاير لدار الحماية ومنع أسرتها من زيارتها

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 12 محرم 1434 هـ - 26 نوفمبر 2012م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20121126/Con20121126550625.htm>

يحيى الفيافي (أبها)

في الوقت الذي تحسنت فيه أوضاع معنفة الحفاير بمنطقة عسير نفسياً وصحياً، فإنه جرى نقلها من مستشفى النساء والولادة أمس الأول إلى دار الحماية الاجتماعية في أبها. وأوضح الناطق الإعلامي للشؤون الاجتماعية بعسير علي الأسمرى، أنه تم استقبال الحالة وإيوؤها بناء على تعليمات من جهات الاختصاص في هيئة التحقيق والادعاء العام وهيئة حقوق الإنسان. وبين الأسمرى أنه تم توفير المكان المناسب للمعنفة وتجهيزه بكافة ما تحتاجه من رعاية صحية ونفسية وتأمين المعيشة لها وكافة ما تحتاجه من متطلبات الحياة الكريمة إلى حين صدور توجيهات بنقلها أو مغادرة الدار. وعن زيارة المعنفة من قبل ذويها وتأمين الحماية الأمنية لها، قال «لن يتم السماح بزيارتها حتى من قبل ذويها إلا ب خطاب وإذن من الجهات الأمنية وجهات الاختصاص التي حولتها إلى الدار». وفي موازاة ذلك أكد عضو هيئة حقوق الإنسان والمشفرف العام على فرع هيئة حقوق الإنسان بعسير الدكتور هادي البياي، أنه تم توجيه مشرفات من قبل الهيئة لمتابعة حالة المعنفة منذ استقبال البلاغ وتم دراسة وضع المعنفة الأسري وتأمين الحماية لها بالتنسيق مع جهة الاختصاص إلى حين طلوعها من المشفى وتحويلها إلى دار الحماية الاجتماعية

التابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية بفرع عسير، ولا زالت القضية بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة تبحث الأسباب وطرق توفير الحماية للمعنفه ودراسة حالتها وتأمين الحماية الأسرية لها.

وأفاد أن هناك فريق عمل من قبل الهيئة زار موقع إيواء المعنفه والتأكد من جاهزية الموقع لاستقبال المعنفه والعمل على توفير كل ما تحتاجه لتعيش حياة هادئة آمنة وتأمين الحماية الشخصية والصحية والنفسية لها بتضافر جهود كافة الجهات ذات العلاقة بالتنسيق معهم إلى حين البت في قضيتها واتخاذ الحلول والتدابير الكافية لحمايتها.

يشار إلى أن معنفه الحفاير تعرضت للعنف وأنوع مختلفة من التعذيب من زوجها، وفقاً لمنطوق محاضر الدعوى، خلال الست سنوات الماضية تمثلت في كي أجزاء من جسدها وحبسها والاعتداء عليها بالضرب وحرمانها من الطعام والشراب، ولديها عدة شكاوى مسجلة لدى الشرطة بهذا الخصوص ولا زالت تنتظر النظر فيها وتطبيق العدالة ضد ما ارتكبت ضدها من عنف أسري وأنوع من التعذيب متعددة من قبل زوجها وتخلي والدها عنها وتسليمها لزوجها بعد هروبها منه، ما جعلها تطلق ساقها للريح وتستنجد بالجهات الأمنية لحمايتها.

ومن ثم تدخل هيئة حقوق الإنسان في عسير وفتح ملف تحقيق لدى هيئة التحقيق والإدعاء العام وإحضار زوجها والدها لسماع أقوالهم حول دعاوى وشكاوى المعنفه والتي طالبت والدتها وابنتها وزوجات أخريات على ذمة الزوج نفسه وأخريات مطلقاً بسبب ما تعرضن له من التعنيف.

وعن حالتها الصحية قال الناطق الإعلامي لصحة عسير سعيد النقيير «المعنفه تم استقبالها عن طريق الشرطة منذ وصولها السبت الماضي وتم تنويمها في مستشفى النساء والولادة وتقديم الخدمات العلاجية والعناية وتأمين الحراسات الأمنية لها من قبل أمن المستشفى، إضافة إلى الجهات الأمنية الرسمية من الجهات ذات العلاقة في الشرطة.»



طلاب مدرسة القديح يزورون هيئة الشرقية

المصدر: جريدة الجزيرة الاثنين 12 محرم 1434 هـ - 26 نوفمبر 2012م

<http://www.al-jazirah.com/2012/20121126/as14.htm>

الدام - ظافر الدوسري:

قام وفد من طلاب مدرسة القديح الثانوية بزيارة لمقر فرع هيئة حقوق الإنسان بالمنطقة الشرقية، يرافقه أحد المعلمين ومسؤول النشاط بالمدرسة. وابتدأت الزيارة بتقديم موجز عن الهيئة وآلية عملها، ثم جولة على الأقسام، وهي قسم المتابعة والتحقيق، وقسم تلقي الشكاوى، ووحدتي الخدمات الاجتماعية، وأخيراً وحدة الأشخاص ذوي الإعاقة.

وفي نهاية الجولة عُقد لقاء مع عضو مجلس الهيئة والمشرّف العام على فرع هيئة حقوق الإنسان عبدالله السهيل، وبعد الحوار فتح باب المناقشات مع وفد الطلاب. وفي نهاية الزيارة تسلم الطلاب شهادات وهدايا تذكارية.

التحقيق مع المتهمين والادعاء عليهم شرعاً مسؤولية جهات أخرى صلاحيات هيئة مكافحة الفساد "تتوقف على المتابعة..!"

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 12 محرم 1434 هـ - 26 نوفمبر 2012م
<http://www.alriyadh.com/2012/11/26/article787320.html>

جدة، تحقيق- منى الحيدري

جاء قرار تأسيس الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد - 1432/4/13هـ- مواكباً لتطلعات الكثيرين في الكشف عن صور الفساد المالي والإداري، وتنمية وعي المجتمع أفراداً ومؤسسات في تحقيق النزاهة، وتفعيل دور المواطن في الإبلاغ عن التجاوزات، إلا أن الواقع بعد مرور فترة -يراها البعض كافية- لم يتحقق ما هو أهم، وهو تأسيس ثقافة التحصين ضد التطاول على المال العام، وتطبيق سياسات إدارية حازمة في الكشف عن المخالفين، حيث لا يزال كثير من المواطنين يشاهدون أخباراً في وسائل الإعلام عن أخبار فساد ووقوف مندوبي "الهيئة" عليها، ولكن دون أن تتبعها أخبار عن التحقيق مع المتسبب، وأين انتهى مسار القضية؟ مما زاد من علامات الاستفهام بشكل أكبر -ليس على هيئة مكافحة الفساد فقط وإنما جهات أخرى تتولى التحقيق والادعاء-، ويظن البعض أن هيئة مكافحة الفساد توقفت عن متابعة القضية -وهو أمر غير صحيح-، ولكن أين دور الجهات الأخرى في تقديم محاسبة علنية ونتائج تُحَقِّز المواطنين أن يكونوا "الرقيب الأول"؟.

تعزير الثقة

وأكد "د.محمد آل زلفة" -عضو سابق في مجلس الشورى- على أن المجتمع استبشر بخبر تأسيس "هيئة مكافحة الفساد" بأمر خادم الحرمين الشريفين؛ لتسهم في محاربة الفساد في المملكة، بعد أن ازدادت الشكاوى في هذا الجانب، وأصبحت ميزات المشروعات معلنة إلى جانب الأوقات الزمنية المحددة لانتهاء منها، بما يتيح للمواطنين رصد التعثر غير معروف الأسباب، في وقت يتسارع فيه المواطنون همساً وعلناً عن سبب تأخر تنفيذ المشروعات؟، ولماذا تُعطى لشركات تدعي قدرتها على التنفيذ، متسائلاً عن مكن الخلل في ذلك؟ هل هو نظام المناقصات؟.

وقال إن مهمة "هيئة مكافحة الفساد" هي معرفة لماذا كثير من القضايا التي تكتشف لا تعالج على مستويات مختلفة؟، وهذا ما كان يتأمله المواطن من الهيئة نحو أن تسهم في حل هذه المشكلات، من خلال معالجتها لأسباب تردّي أو تعثر المشروعات، وتلاعب مسؤولين، أو عدم أداء أماناتهم الوظيفية بشكل تام، محذراً من يوم يأتي قد يفقد فيه المواطن ثقته في الهيئة؛ بسبب تركيزها على قضايا بسيطة المفترض أن لا تتشغل بها عن قضايا تمس مصلحة الوطن والمواطن، مثل استخدام سيارات في غير مكانها، وهو أمر بسيط يمكن أن يعالج بشفافية ويحل عن طريق جهات أخرى، من خلال متابعة المباحث الإدارية لبعض مخالفات أو نزاهة بعض الموظفين تجاه مسؤولياتهم، فالمواطن ينظر بعينه إلى "هيئة" مُشكلة بأمر من ولي الأمر، ويرأسها شخص بمرتبة وزير، مما يجعله يأمل أن تنتظر إلى قضايا قد تكون مدخلاً للفساد في المؤسسات الحكومية، ومدى الإنفاق في مجالات بغير محلها، ومحاسبة المثبت عليهم قضايا الفساد، فضلاً عن الفساد المتعلق بالمشروعات وطرق تنفيذها ومبالغها، مبيناً أن الناس باتوا لا يتوقعون أن الهيئة ستعلن عن قصور مسؤول في واجباته، أو لم يؤد واجباته كما يجب.

وأضاف أنه كان يتوقع أن تُعطي "هيئة مكافحة الفساد" أمثلة عن جهة ما، نحو أن من على رأسها غير جدير بالبقاء لأسباب توضيح، وأن تكون شريكاً فاعلاً في معالجة الأخطاء، وإغلاق النوافذ التي ينفذ من خلالها الفساد أينما كان مصدره على كافة المستويات، مبيناً أن "الهيئة" قادرة على فعل ذلك وأكثر؛ لأنها تحظى بثقة الملك عبدالله -حفظه الله-؛ نحو القضاء على الفساد ومفسدين يتحدثون كلاماً مُنمّناً لكي لا يشك أحد بفسادهم، فضلاً عن خادم الحرمين الشريفين منح الهيئة صلاحية مطلقة، فيجب أن تقابلها مناقشة شفافة مع ولي الأمر بكل ما يدور في فلك الفساد، وإن لم تستفد من دعم

أعلى سلطة فإن القصور يمكن أن يكون حينها من "الهيئة" بعدم تسخير صلاحياتها تجاه محاربة الفساد، والإجابة عن تساؤلات المواطنين عن بواطنه.

اعتراف صريح

ويرى "د. ديع كابللي" - أستاذ الاقتصاد بجامعة الملك عبدالعزيز - أن إنشاء هيئة لمكافحة الفساد بمثابة اعتراف صريح بوجود مشكلة تسمى "الفساد المالي والإداري"، مبيناً أن ارتباط "الهيئة" بولي الأمر منحها استقلالية تامة، ولكن عمرها القصير غير كافٍ للحكم عليها أبداً في وقت ينتشر فيه فساد إداري يتطلب القضاء عليه، مبيناً أن عمل كهذا يستدعي البطء، بينما ثقافة الناس لم تعد على هذا النوع من التقييف، وطفح بها الكيل؛ لأن الفساد انتشر بشكل أكبر وأوضح. وحول تقييم أداء الهيئة، قال: "في الحقيقة لا توجد تجربة صادقة يُستند عليها في التقييم؛ فالمسؤولون لازالوا مترددين بعض الشيء على الرغم من الصلاحيات الممنوحة لهم ودعم بعض الجهات، ومقاومة جهات أخرى لهم، والمجتمع معقد وتركيباته الإدارية والتنظيمية أكثر تعقيداً، فضلاً عن أن كشف العيوب ليست من ثقافته، فهو جُبِل على ستر العيوب، وإخفاء السيئات، وهذا يعني أننا بحاجة إلى تغيير الثقافة العامة للمجتمع في الوقت الذي أرى أنه من حق الناس هذا الاستعجال لمتابعة الخطوات الإيجابية للهيئة ورؤية محاسبة المسؤولين للمفسدين والتشهير بهم".

وأضاف أن للهيئة صلاحيات واسعة وسلطة تفوق كافة أجهزة الدولة، وتعتبر جهازاً حساساً ومستقلاً تخشاه الجهات الأخرى، ولم يصل إلى هذا المستوى إلا بعد تجارب طويلة، وبما أن الهيئة في الخطوة الأولى، فستواجه كثيراً من العقبات والمقاومات من جهات وأشخاص مختلفين فيما يتعلق بمراقبة كل شيء مستجد، وهو أمر متوقع، ولا بد أن تكون الهيئة قادرة على الصمود فهم في موقف لا يحسدون عليه.

دور توعوي

وأشار "د. ماجد قاروب" - محام قانوني - إلى أن كثيراً من أفراد المجتمع لديهم ضعف شديد في الثقافة الحقوقية تجاه معرفة الحقوق والواجبات والالتزام للدولة والعكس، ومعرفة ماهية السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية، ومالها وما عليها، وحدود صلاحياتها، وتاريخياً نظراً لعدم وجود هيئة حقوق إنسان ومجلس الشورى لم يعتد المواطن إلا على السلطة التنفيذية وهي الجهات الحكومية، ومن الناحية الاجتماعية والسياسية على مجلس الحكم وهو ما تضمن وقتها تقديم الشكاوى والمعارضة والحصول عقبها على النتيجة والإفادة، مما أثر على تحول المجتمع إلى مؤسسات مجتمع مدني تحكم "مؤسسات المجتمع المدني"؛ ولذلك يطلب المواطن من "هيئة مكافحة الفساد" أن تعطيه إفادات، وفي الحقيقة هذا ليس من مهام وواجبات "الهيئة"، ذاكراً أن دورها التوعوي أكبر، حيث نجحت فيه باقتدار من خلال حملات إعلامية منظمة، وبرامج ولقاءات مستمرة للتعريف بماهية الفساد.

وأضاف أن المشكلة الحقيقية تكمن في انتشار الفساد واختلاطه بمفاهيم وعادات وتقاليد صعبت من المهمة، في وقت اعتاد فيه المجتمع على سلوكيات مختلفة، مثل الهدايا وغيرها؛ مما يجعل مهمة "الهيئة" أصعب في التعريف بالفساد وأنواعه من الناحية الشرعية والقانونية والاجتماعية، لأنها ستأخذ وقتاً طويلاً لإحداث نقلة جذرية ثقافية في الأجيال الحالية لتغيير مفاهيم متأصلة دون العلم بفسادها.

وأشار إلى أن مطالبة المواطن بمعرفة نتائج ما تعمله "الهيئة" قد لا يكون أمراً مناسباً؛ خاصة أنها حديثة الولادة، ويحتاج موظفوها في المقام الأول إلى أن يتعلموا ويتدربوا على ماهية الفساد والعمل على مكافحته إعلامياً واجتماعياً، إلى جانب إجراء تواصل مباشر، ولقاءات وحوارات توعوية، مبيناً أن المواطن عندما يتقدم بشكوى أو بلاغ إلى "هيئة مكافحة الفساد" يجب أن يعي أنها ليست بمكان للتحقيق في هذه الشكوى بالصورة أمنية أو إجرائية لإتخاذ قرارات؛ فمكان ذلك في هيئة الرقابة والتحقيق أو هيئة التحقيق والإدعاء العام أو المباحث الإدارية، أو غيرها من الجهات كل حسب اختصاصه؛ لأن الهيئة تتحقق من صحة وجود شكوى وتتعامل معها على أساس معالجة الموضوع كمصلحة عامة بعيداً عن المصلحة الشخصية، فإذا شاهد المواطن أن مدرسة الحي لم يتم بناؤها أو مستشفى لم يكتمل بناؤه، ويُبلغ "الهيئة" التي تسارع بالتواصل إلى المقاول أو المالية والصحة، وتعمل على إصلاح الخلل، وإذا اكتشفت قصوراً تعالجه كإجراء مؤسسي، وإذا وجد استيلاء واعتداء على المال العام تُخطر به الجهات المعنية، وليس مطلوباً منها الاتصال على المواطن المُبلغ وتشكره؛ لأن الشكاوى متنوعة منها الكيدي والتعسفي والتحريضي والحقيقي والخاطئ، ودوره ينتهي بتقديم الشكوى وذكر أن "الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد" تسير في طريقها الصحيح ووفق ما انشئت من أجله، مطالباً المجتمع بمنحها مزيداً من الوقت دون الضغط عليها في الإعلام والمجتمع، فضلاً عن الحكم بفشلها؛ لأنها بدأت بداية جيدة، ووجدت من أجل أغراض نبيلة للحفاظ على المال العام، وتحسين مستوى الأداء الحكومي في أجهزة الدولة، ويجب على المجتمع أن ينتظر النتائج بتأن؛ خاصة في ظل انتشار كبير للفساد، وتداخل مفاهيم وقيم ومبادئ صحيحة وفسادة في المجتمع،

وتمارس دون علم باختلاطها، داعياً أفراد المجتمع أن يتعاونوا بشكل فعال مع رسائل هيئة مكافحة الفساد المتضمنة قيماً يجب أن تنغرس في نفوس الجميع، كما عاش المفسدون في المجتمع دون أن نشعر بهم.

صلاحيات الهيئة

وذكر "عبدالرحمن العجلان" -مساعد نائب رئيس الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد- أن الهيئة تمارس اختصاصاتها وفقاً لتنظيمها الصادر بقرار مجلس الوزراء رقم (165) وتاريخ 1432/5/28هـ، وتهدف إلى حماية النزاهة، وتعزيز مبدأ الشفافية، ومكافحة الفساد المالي والإداري بشتى صوره ومظاهره وأساليبه، ولهذا تتعامل الهيئة مع ما يظهر لها من قضايا الفساد من منظور أنها قضية فساد فحسب، مبيناً أن درجات الفساد متفاوتة ومختلفة ولا يوجد معيار دقيق يمكن من خلاله تحديد أن هذه القضية أو تلك بسيطة أو كبيرة؛ لأن ذلك يخضع إلى عدة اعتبارات، إلا أن من المتفق عليه أن الفساد صغيراً كان أو كبيراً هو فساد، وقد يبدأ الفساد صغيراً ثم يكبر ويستشري وتكون آثاره مدمرة، وإذا لم يتم التعامل معه بالعلاج الذي تحدده الأنظمة والتعليمات النافذة، وبصفة عامة فإن الهيئة تعمل بمقتضى النظام تجاه أية قضية فساد تصل إليها، سواء وصلت عن طريق بلاغ أو بناء على ما تكتشفه الهيئة، أو ما يتم إبلاغها بها من الجهات المشمولة باختصاصاتها، وتحقق الهيئة منه بجمع المعلومات والأدلة حوله، علماً أنه ليس من ضمن اختصاصات الهيئة "إجراء التحقيق"، أو توقيع عقوبات.

وقال بالنسبة لما يتعلق بمتابعة قضايا الفساد، إنه بعد التحري والتحقق من تلك القضايا، تتم إحالة المخالفات والتجاوزات إلى الجهات الرقابية أو جهات التحقيق -بحسب الأحوال-، وتتم متابعتها وفقاً لمقتضى الفقرة رقم (3) من المادة (الثالثة) من تنظيم "الهيئة"، مع إبلاغ الجهة المعنية بذلك، وللهيئة الإطلاع على مجريات التحقيق ومتابعة سير الإجراءات في هذا الشأن، كما أن لها أن تطلب من الجهات المعنية اتخاذ التدابير الاحترازية أو التحفظية؛ وفقاً لما يقضي به النظام، مبيناً أن للهيئة إدارة عامة تختص بمتابعة القضايا والمخالفات.



هيئة حقوق الإنسان ل : تعذيب وحشي ظهر على جسم المعنفة طفلة تتعرض للحرق والضرب من قبل زوجة والدها .. والهيئة تلوم على إطلاق سراح الأب

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 13 محرم 1434 هـ - 27 نوفمبر 2012م

<http://www.alriyadh.com/2012/11/27/article787650.html>

الخير - إبراهيم الشيبان

اكتشفت إحدى معلمات المرحلة الابتدائية بمحافظة الخبر وجود حروق وآثار ضرب وضعف بدني على إحدى الطالبات في الصف الأول الابتدائي والتي بدورها أخبرت هيئة حقوق الإنسان وشرطة المنطقة الشرقية والتي حولت القضية إلى هيئة التحقيق والادعاء العام بحكم الاختصاص، ولاتزال الطفلة (ر.م.ب) ترقد في مستشفى الملك فهد الجامعي بالخبر من الخُميس الماضي لتلقي العلاج من آثار التعنيف التي تعرضت له على يد زوجة والدها من جنسية عربية التي تشاطرها نفس السكن إلى جانب اثنين من أشقائها.

وأكد أحد أقارب الطفلة المعنفة صحة ما تعرضت له من عنف من قبل زوجة والدها خاصة بعد طلاق والدتها، وكسب والدها حكماً قضائياً أن تكون حضانة الطفلة من صالحه بعد رفع دعوى قضائية من طليقته، مبيناً أن الطفلة تعرضت للضرب المبرح والحرق.

و صرح رئيس الشؤون الإعلامية بهيئة حقوق الإنسان محمد المعدي لـ «الرياض» أن هيئة حقوق الإنسان وعلى رأسها رئيس الهيئة الدكتور بندر العبيان المتواجد في النمسا للمشاركة في حوار الاديان تتابع القضية، في الوقت الذي تم ارسال باحثات و اخصائيات اجتماعيات وقانونيات ليطلعن على القضية بالتنسيق مع هيئة التحقيق والادعاء العام والشرطة والمستشفى الجامعي، لافتا الى أن إحدى المعلومات بلغتنا بالحادثة وتم الاتصال مع مدير شرطة المنطقة الشرقية ومدير شرطة الثقة ومدير الحماية الاجتماعية وطلبنا توفير الحماية العاجلة للمعنة والتي تشتكي من التعنيف «الوحشي» على حد وصفه سواء كان مصدره الاب او زوجة الاب فمن الواجب توفير الحماية لها.

وقدم المعدي الشكر والتناء لمعلمة الطفلة المعنة التي قدمت التضحية بالجلوس مع الطفلة في المستشفى ومرافقتها والسهر معها بعد الذهاب للشرطة وتقديم البلاغ وتعد احدى المبادرات الاجتماعية، في الوقت الذي نلوم انفسنا على عدم توفير الحماية السريعة لاي حالة عنف تحدث وعدم معاقبة الجاني بشكل سريع بل تركه ثم البدء في علاج المعنة طبيا ونفسيا، مطالبا في ذات السياق بعدم التهاون مع مثل هذه القضايا.

واضاف أنه غير متأكد من اطلاق سراح الزوجة الا انني متأكد من اطلاق سراح الاب ومحاولة البعض التعاطف معه حيث كان يعمل معهم في احد القطاعات ومحاولة الضغط على الفتاة وتخويفها بأن تحاول أن تبعد الشبهة عن والدها والتي اعترفت امام معلماتها وامام ضباط التحقيق بتعنيفها وتغيب زوجها الاب وهنا يجب على الاجهزة الامنية والقضائية الا تتعاطف مع أي معنف سواء كان ابا او اخا لان تلك جريمة ويجب الحزم واتخاذ العقوبات الرادعة حتى لا يتكرر مثل تلك التصرفات الذي بدأت تظهر في مجتمعاتنا بشكل مخيف.

وقالت رئيسة فريق الحماية الاسرية بصحة الشرقية الدكتورة هدى المطلق، إن الفريق تبلغ عن الحالة وتم تأمين مكان آمن في المستشفى حتى الآن لها.

من جانبه اوضح الناطق الاعلامي لشرطة المنطقة الشرقية المقدم زياد الرقيطي أنه ورد في الأسبوع الماضي بلاغ لدى شرطة الثقة بمحافضة الخبر عن وجود طفلة في السادسة من العمر معنة من قبل زوجة والدها، وقد تم استدعاء الطفلة ووالدها وزوجته وتم إرسال الطفلة إلى المستشفى لتلقي العلاج اللازم فيما تمت إحالة الأب وزوجته إلى فرع هيئة التحقيق والادعاء العام بحكم الاختصاص.



حقوق الإنسان والأمان الأسري يتفاعلان مع قضية معنة الخبر

معلمة ريم: رأينا الموت في عينيها وولي أمرها لم يتجاوب معنا

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 13 محرم 1434 هـ - 27 نوفمبر 2012م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20121127/Con20121127550927.htm>

خالد البلاهدى (الدمام)

في الوقت الذي تفاعلت فيه هيئة حقوق الإنسان فرع المنطقة الشرقية وبرنامج الأمان الأسري مع قضية الطفلة المعنة ريم من قبل زوجة والدها المغربية، قالت إحدى معلماتها لـ "عكاظ" وهي تستعيد مشهد ريم في الدوام الدراسي: كنت أرى الموت في عينيها، وبادرت إدارة المدرسة بالاتصال على ولي أمرها، إلا أنه لم يتجاوب مع اتصالاتنا.

وقالت لـ "عكاظ" عضو مجلس إدارة برنامج الأمان الأسري الدكتور نهاد الجشي أن البرنامج سيقف على حالة الطفلة ويدرسها من كافة الجوانب فليس كل الحالات التي تتعرض للاعتداء تطلق عليها حالة عنف بل تحتاج إلى مزيد من التقييم، ولذلك أوجد البرنامج ما يقارب 42 مركزا في جميع مستشفيات المملكة لتسجيل حالات العنف ويتفرع من تلك المراكز فرق في كافة المستشفيات والمراكز الصحية الحكومية والأهلية. مبينة أن تزايد حالات العنف في المجتمع لا

يعني أن يكون بالدرجة الأولى زيادة العنف في المجتمع بل ذلك يعود إلى زيادة نسبة الوعي لدى المجتمع فزادت عمليات التبليغ لدى مراكز وفرق الحماية التي تنفذ إلزامية تسجيل كل الحالات .
وأضافت أن البرنامج لديه شراكات مع كافة الجهات ومن بينها وزارة التربية والتعليم مقدمة شكرها للمعلمات اللاتي بلغن عن هذه الحالة.

من جهة أخرى دعت مجموعة من معلمات ريم في المدرسة السابعة للبنات بحي الثقبية في الخبر لتطبيق أقصى أنواع العقوبة في حق المتسببين في تعذيب الطفلة التي كانت تعاني من آثار الضرب وحروق على جسدها، وهي تدرس في الصف الأول ابتدائي ومع ذلك تتحامل على نفسها وتحضر للمدرسة.

وكان مستشفى الملك فهد التعليمي بمحافظة الخبر استقبل أمس الأول الطفلة ريم لتلقي العلاج بعد تعرضها للعنف بالضرب والحرق من قبل زوجة والدها التي تشاظرها السكن في منزل واحد إلى جانب والدها واثنين من أشقائها. وكشفت مصادر لـ "عكاظ" أن الطفلة ريم كانت تحضر للمدرسة وتشنكي لمعلماتها من ضرب زوجة والدها لها ما حدا بإحدى المعلمات إلى إبلاغ أخيها الذي يعمل في مهنة المحاماة للترافع ضد والد الطفلة وزوجة أبيها، كما أشارت إلى أن جسد الطفلة به آثار ضرب وحرق، فضلا عن حرمانها من الأكل من قبل زوجة والدها وعلى فور تم إبلاغ الجهات المختصة بذلك.

يشار إلى أن "عكاظ" نشرت تفاصيل الطفلة المعنفة ريم ومراجعتها للمستشفى لتلقي العلاج.

اليوم

مكفوفون يروون تجاربهم الناجحة بألمسية أنا كيف وأبدعت

المصدر: جريدة اليوم الثلاثاء 13 محرم 1434 هـ - 27 نوفمبر 2012م

<http://www.alyaum.com/News/art/64039.html>

فلاح الهاجري - الخبر

تفاعل المدعوون في أمسية «أنا كيف وأبدعت» والتي نظمها مركز الأمير سلطان بن عبدالعزيز للعلوم والتقنية (سايتك) بالتعاون مع جمعية التوعية والتأهيل الاجتماعي (واعي) حول التجارب والمبادرات التي قدمها عدد من ذوي الإعاقة البصرية من أبناء وبنات هذا الوطن.

حيث عبروا خلال هذه الأمسية بأنهم قادرون وبإمكانياتهم تغيير الفكر السائد في أذهان الكثير من أفراد المجتمع أن الكفيف شخص اتكالي، حيث اتضح من خلال هذه الأمسية أنهم قادرون على الإبداع وزيادة الفرص الوظيفية، مع إظهار قدرتهم الإبداعية، وقد كان من ضمن من حضر من الشخصيات عضو مجلس الشورى الأستاذ نجيب الزامل والأستاذ عبدالله السهيل المشرف العام على هيئة حقوق الإنسان بالمنطقة الشرقية والأستاذ أنور النصار نائب رئيس جمعية المكفوفين الخيرية والمشرف التربوي سابقا على التعليم الخاص بوزارة التربية والتعليم وغيرهم من الشخصيات، بالإضافة إلى عدد من الجهات الاجتماعية الداعمة لبرامج وأنشطة ذوي الإعاقة.

وقد تحدث أثناء الأمسية محمد توفيق بلو أمين عام جمعية إبصار الخيرية والذي وصف أثناء حديثه تجربته مع فقدانه بصره وكيف اتجه بعد ذلك للجمعيات التي تهتم بقضايا المكفوفين، بحيث أصبح ناشطاً في مجال ذوي الإعاقة البصرية، من ثم تحدث المبدع محمد سعد الشمري والحاصل على جائزة أفضل كفيف يستخدم الحاسب الآلي بالمملكة، حيث سرد قصصاً وتحديات واجهته بأسلوب فكاهي، حيث استطاع من خلالها بث الأمل في نفوس الكثير من أفراد المجتمع، بعد ذلك تحدث الأستاذ عبدالرزاق التركي عن تحدياته التي واجهته بسبب إعاقته البصرية التي أصيب بها وهو في سن مبكر من عمره، وقد كانت للشيخ الدكتور سلمان العودة مداخلة مسجلة حيث قدم نصيحة في التعامل مع المكفوفين وأوضح أن الإنسان إذا كان لديه ثقة وإرادة ومحاولة ورغبة في الإبداع، فالله تعالى يسهل له الأسباب حتى لو كانت هناك أدوات تنقصه، المهم أن لا نكون معاقين روحياً ونفسياً ولا تعوقنا الأشياء عن طلب الله والدعاء والرضا بما كتب.

اليامي لـ الشرق: دراسات جامعية ومحامون لمتابعة

معنفات عسير

المصدر: جريدة الشرق الثلاثاء 13 محرم 1434 هـ - 27 نوفمبر 2012م
<http://www.alsharq.net.sa/2012/11/27/598861>

أبها - عبده الأسري
كشف المشرف على هيئة حقوق الإنسان بمنطقة عسير الدكتور هادي اليامي لـ«الشرق» أن هنالك دراسات وتعاوناً مع جامعة الملك خالد لعمل دراسات عن العنف الأسري، إضافة إلى تكليف محامين عن حالات المعنفات في المنطقة التي تستدعي وجود مستشار قانوني لمتابعة قضاياهن في المحاكم، لافتاً إلى أن وفداً نسائياً زار المعنفات اللاتي افتتح لهن مقر للحماية الاجتماعية بعد أن كان في السابق يتم إيوأهن مع المسنات.
ولفت اليامي إلى أن الهيئة تتابع موضوع المعنفات في عسير مع الجهات المختصة كالشؤون الاجتماعية والشرطة وهيئة التحقيق والإدعاء العام، إضافة إلى أن لجنة التكافل الأسري وإصلاح ذات البين، وهناك متابعات للحالات من خلال التواصل مع الجمعيات الخيرية والشؤون الاجتماعية لتوفير سكن وإعانات لها حتى تتمكن المعنفات من مواصلة حياتهن بشكل آمن.
وذكر أن الهيئة تستدعي الزوج أو الأب في حالة وجود تظلم أو عنف، موضحاً أن الهيئة كلفت محامياً للدفاع عن معنفة «الحفاير» بعد أن مارس زوجها ضدها ألواناً من العنف. أما بخصوص الموضوعات الخاصة بالمعنفات، فأشار إلى أنها تصعد قانونياً عبر المحاكم ويصدر فيها أحكام. لافتاً إلى أن موضوع فتاة محائل التي تعرضت لعنف ومعاملة سيئة من والدها تمت متابعتها حتى سلمت لوالدتها، ويجري الآن البحث عن سكن مناسب لها واستخراج بطاقة ضمان اجتماعي.



الطب الشرعي يعاين طفلة معنفة بالخبر

المصدر: جريدة الوطن الأربعاء 14 محرم 1434 هـ - 28 نوفمبر 2012م
http://www.alwatan.com.sa/Politics/News_Detail.aspx?ArticleID=122585

الدمام: ياسمين المحمود
تعاين إدارة "الطب الشرعي" في الخبر، حالة طفلة معنفة خرجت أمس من مستشفى الملك فهد الجامعي، على إثر شكوى تقدمت بها معلمة لاحظت آثار تعنيف وضرب وكدمات وحروق على جسد الطفلة خلال حضورها إلى المدرسة. ويهدف المختصون في "الطب الشرعي" إلى التأكد من عدم تعرض الضحية إلى أي نوع من التحرش، وسلامتها من أي اعتداء جنسي.
وكانت المعلمة قد بادرت إلى الاتصال بمركز الشرطة في الخبر، وقدمت بلاغاً عن تعرض الطالبة لتعنيف أسري من قبل زوجة أبيها، بحسب ادعاء الطفلة، كما قدمت شكوى مشابهة إلى هيئة حقوق الإنسان. وعلى ضوء الشكوى تم استدعاء الأب وزوجته، قبل أن يتم الإفراج عنهما بكفالة.
وأوضح مسؤول الشؤون الإعلامية لهيئة حقوق الإنسان محمد المعدي في تصريح إلى "الوطن"، أن الهيئة استجابت لاستغاثة المعلمة منذ تلقيها البلاغ. وقامت بإرسال لجنة للوقوف على الحالة، معتبراً أن ما تعرضت له الطفلة جريمة، وأن

الهيئة لن تتوانى عن متابعة القضية حتى النهاية، مستكراً في الوقت ذاته تلك الحادثة التي اعتبرها جريمة في حق الطفولة.

وكشفت مصادر مطلعة لـ "الوطن"، أن الفتاة سيتم تسليمها إلى جدها في الرياض بعد الانتهاء من الكشف عليها. فيما صرحت والدّة الضحية التي تحدثت إلى "الوطن" خلال تواجدّها في مستشفى الملك فهد الجامعي لمتابعة حالة طفلتها، أنها تسلمت أمس خطاباً من شرطة "الثقة" - اطلعت عليه "الوطن" - يسمح لها باستلام ابنتها من المستشفى. مضيفاً أنها تقدمت بخطاب آخر طالبت فيه بأحقّيتها في الحصول على حضانة أولادها الباقيين.



مدرسة بنات خليج الرياض المبنى متهاك وأبسط قواعد السلامة

غائبة

إدارة تعليم الرياض: المبنى مستأجر مؤقتاً.. ويحق لمديرة

المدرسة إخلاء الطالبات

المصدر: جريدة الشرق الأوسط الأربعاء 14 محرم 1434 هـ - 28 نوفمبر 2012م

<http://aawsat.com/details.asp?section=43&article=706280&issueno=12419>

الرياض: سالم سلمان

اشتكى عدد من معلمات مدرسة البنات المتوسطة 69 بحي الخليج (شرق العاصمة السعودية الرياض) من تردي وضع مبنى مدرستهن المستأجر، وأبدین قلقهن من ضعف جوانب السلامة والأمن على خلفية تكرار حوادث احتراق للتيار الكهربائي، أدى في حالات منه لتعليق الدراسة وإخلاء المبنى من الطالبات، في ظل غياب كامل للمتابعة والاهتمام من قبل إدارة التربية والتعليم بالمنطقة.

وعلى خلفية تلك الشكوى، تطل برأسها من جديد قضية المبنى المستأجر لمدارس التعليم العام بالسعودية، بعد أن كانت وزارة التربية والتعليم تطلق تصريحاتها المتكررة، بأنها حققت خلال العام الحالي نمواً في نسبة المباني الحكومية مقارنة بالمستأجرة، مقدرة انخفاض نسبة المستأجرة إلى 22 في المائة بعد أن كانت نسبتها تصل إلى 41 في المائة خلال عام 2009. في وقت كشفت فيها الوزارة عن أنها تسلمت 600 مبنى مدرسي جديد منذ شهر نوفمبر (تشرين الثاني) 2011. بينما وصل عدد المباني الجديدة المستلمة شهر أكتوبر (تشرين الأول) 2012 إلى 950 مبنى مدرسياً، ليبلغ العدد الإجمالي للمباني الجديدة خلال السنوات الثلاث الماضية إلى 2500 مبنى، بقيمة 19 مليار ريال.

وكانت «الشرق الأوسط» تلقت شكوى المعلمات وعدد من أولياء أمور الطالبات بمدرسة البنات 69 المتوسطة، التي أكدوا فيها على كون مبنى المدرسة، وهو من المباني المستأجرة، يعاني من تصدعات في جدرانه، وعدم موائمة المساحة داخل غرف المبنى للفصول الدراسية، التي تكتظ فيها الطالبات، مشيرين إلى أن مبنى المدرسة يعاني كذلك من ضيق المساحة في السلالم، مما يؤدي إلى تزاخم الطالبات أثناء محاولات الإخلاء للمدرسة في حالات الطوارئ.

وأكدت لـ «الشرق الأوسط» إحدى المعلمات (تحفظت على ذكر اسمها)، أن الكثير من النوافذ داخل مبنى المدرسة تم إغلاقها بألواح خشبية، بحجة مجاورة مبنى المدرسة لأبنية سكنية، مؤكدة على كون الكثير من دورات المياه بالمدرسة تعاني الإهمال وعدم توفر الصيانة اللازمة، مما أدى إلى انبعاث روائح كريهة فاقت من الوضع الصحي السليم للمدرسة.

وأشارت المعلمة إلى أن عددا من عمليات الإصلاح والصيانة لبعض مرافق المدرسة يتم على الحساب المالي للمعلمات، حيث يتم توزيع تكلفة الإصلاحات ماليا بين المعلمات، ومؤكدة على أن عمليات الصيانة تفوق قدراتهن المالية، بسبب قدم المبنى وعدم توافر الصيانة الدورية بشكل سليم له.

وكانت مدرسة البنات المتوسطة 69 تعرضت لحادث نشوب حريق في التيار الكهربائي بتاريخ 27 سبتمبر (أيلول) 2011، مما أدى لحالة من الهلع بين الطالبات ومنسوبات المدرسة، وشهدت حالة من التدافع أمام باب المدرسة، وهو المخرج الوحيد للمبنى، ويعاني من ضيق في مساحته، بالإضافة لكونه مغلقا على الدوام ويمنع فتحه من قبل حارس المدرسة دون أخذ إذن خطي من مديرة المدرسة شخصيا، وصادف ذلك اليوم كونها خارج المدرسة في مراجعة رسمية لمكتب الإشراف التربوي.

وهنا تؤكد معلمة أخرى أنه لولا تدخل مديرة إدارة المدرسة الابتدائية المقابلة لمدرستهن لحدث أمر لا تحمد عقباه، على خلفية حادث الحريق السابق، مشيرة إلى أن حالات انبعاث روائح الاحتراق للتمديدات الكهربائية أصبح أمرا مألوفا بين الطالبات ومنسوبات المدرسة، مما يؤدي لعدم توفر الأجواء التعليمية المناسبة للطالبات بالمدرسة. وأوضحت المعلمة أن عددا من الشكاوى والخطابات تم رفعها إلى مكتب الإشراف التربوي بحي النهضة - وهو المكتب الذي تتبع له المدرسة إداريا - لم تجد أذنا صاغية لشكواهن، ولفتت إلى أن مطالبات المعلمات ومنسوبات المدرسة من الإداريات بلغت إلى هيئة حقوق الإنسان، للنظر في وضع مدرستهن وما تعانيه الطالبات والهيئة التعليمية من تردد في وضع المبنى المدرسي، إلا أنها تؤكد عدم وجود أي رد على خطاب شكواهن من قبل هيئة حقوق الإنسان. من جانبهم، رفع عدد من أولياء أمور الطالبات بمدرسة البنات المتوسطة 69 خطابا إلى إدارة التربية والتعليم بمنطقة الرياض العام الماضي، يشرحون فيه معاناة بناتهم من المبنى المدرسي وعدم مواءمته ليكون مقرا للتعليم والتربية، إلا أنه - وبحسب أولياء أمور - لم يتلقوا أي رد من المسؤولين بالتربية والتعليم سوى مجرد وعود لم يجدوا لها أثرا على أرض الواقع.

وطالب عدد من أولياء أمور الطالبات والمعلمات كذلك، في مخاطبتهم لإدارة التربية والتعليم بالرياض، بالبحث عن مبنى آخر مؤقت ليتم نقل مقر المدرسة إليه.

إلى ذلك تواصلت «الشرق الأوسط» مع إدارة التربية والتعليم بمنطقة الرياض لمعرفة رأي الإدارة في شكاوى المعلمات وأولياء أمور الطالبات، التي أفادت بخطاب رسمي تلقت «الشرق الأوسط» نسخة منه، تؤكد إدارة التربية والتعليم بمنطقة الرياض على لسان علي الغامدي مدير الإعلام التربوي بالإدارة أن المدرسة حصل بها ماس كهربائي، مما سبب وجود دخان خرج من صندوق الكهرباء، مشيرا إلى أن إدارة المدرسة قامت على الفور بفصل التيار عن المدرسة وذلك من قبل حارس المدرسة.

وزاد: «إدارة المدرسة قامت بإخراج الطالبات إلى ساحة الاستراحة، ومن ثم قامت بإخراج الطالبات من المدرسة حرصا على سلامتهن، علما بأن إدارة المدرسة لها الصلاحية الكاملة في إخلاء الطالبات متى ما رأت الحاجة لذلك».

وأكد الغامدي على أنه تم توجيه فرقة صيانة إلى الموقع في يوم الحادثة، حيث تم إصلاح الخلل الناتج تماما، وهو آمن تماما للدراسة، مؤكدا على أن المبنى مستأجر وهو خيار مؤقت قامت به وزارة التربية، ويجري حاليا إنشاء مبنى خاص للمدرسة للانتقال إليها قريبا.



إننا نغير..

المصدر: جريدة الوطن الأربعاء 14 محرم 1434 هـ - 28 نوفمبر 2012م

<http://alwatan.com.sa/Articles/Detail.aspx?ArticleID=14537>

أحمد السيد عتيق

لنا إنجاز اتنا المشهود، ومن طبيعة الإنجاز أن يرد في صيغة خبر لا يثير من الاهتمام ما يثيره خبر الإخفاقات، خصوصا تلك التي تمس حياة المواطن اليومية.

هناك أعمال وإنجازات نلمسها من سنوات تستحق التنويه والتقدير، فخلف كل إنجاز جميل، مهما كان صغيراً، ضمير أجمل ومواطن كريم.

لم أكنم فرحتي وأنا أقرأ أن مدرسة في الباحة خصصت حصتين لتعرض لطلابها قفزة فيليكس من حافة الفضاء، مبادرة رائعة تستحق التقدير والتشجيع. تأثرت عميقاً وصفقت وحدي وأنا أقرأ أن رئيس مركز الشقيري زار المساجين يوم العيد، المساجين منا وفيما. إنني أشكر رئيس المركز وأتمنى أن تكون عادة لكل رئيس مركز ومحافظ بل عادة لكل مواطن يجد الفرصة.

أتفاءل بلا حدود وأنا أقرأ في صحف بلادي أخبار محاكمة المتهمين في سيول جدة، نعم طالت، لكن الأخبار عن وقائعها مستمرة، نشر أخبارها هو إنجاز.

أفرح بالغد وأنا أقرأ في صحف بلادي وقائع محاكمة جماعة "حسم" وأن جلستها الأخيرة كانت علنية، وبحضور مندوب من هيئة حقوق الإنسان، إن هذا إنجاز مثير وخطوة شجاعة على درب العدالة والحقوق.

أفرح حين أرى الوزارات تتبادل التهم في شأن ما يخص مواطناً أو منشأة عامة. وأفرح حين أقرأ في صحفنا كف يد وكيل وزارة متهم باستغلال وظيفته لمصلحته، وحين أعرف أن كل إدارة يجب عليها وجوباً أن ترد على ما يرد في حقها من نقد أو شكوى.

أليس إنجازاً لافتاً حين نقرأ في صحفنا أن المحكمة العليا شطبت صكا بمليار ريال تم تقييده في سجلات كتابة العدل مكان صك طلاق. حتى وقت قريب ما كنا نسمع عن شطب صك بمئة ريال!

أليس إنجازاً للقضاء والإعلام أن نقرأ في صحفنا أن المحكمة حكمت على نقيب وضابط خفر بالسجن لتزويرهما محضر ضبط عاملة منزلية؟!

أشياء جميلة تحدث في بلادنا، إننا نتغير ونخطو للأمام.. شكراً لكل المخلصين، والشكر لقائد التغيير عبدالله بن عبدالعزيز.



أبعدوا المتاجرين بقضية الموقوفين

المصدر: جريدة الوطن الاثنين 12 محرم 1434 هـ - 26 نوفمبر 2012م

<http://www.alwatan.com.sa/Articles/Detail.aspx?ArticleID=14505>

عبد العزيز محمد قاسم

أعترف بأنني فقدت أحية وأصدقاء، عبر مقالاتي عن السجون، وعتب مشايخ ودعاة عليّ، ونالني من الهجوم الشنيع ما نالني، جراء كلمات حق، سطرته من وحي تجربتي الخاصة في داخل سجون الموقوفين أمنياً.. ولكن هل أنا نادم على ما كتبت؟

سأعود لبداية لقائي مع مسؤولي الداخلية، وكنت حريصاً جداً على سؤالهم عن الصديقين الدكتور سعود مختار والشيخ يوسف الأحمد، لما تربطني بهما من أسرة أخوة أعتزّ بها، ولمكانتهما في نفسي، وإذ فرحت لقرار والدنا خادم الحرمين الشريفين بالعفو عن الشيخ يوسف، لأدعو الله أن يتكرر ذلك مع أخي سعود مختار والشيخ موسى القرني وعبد العزيز الخريجي وبقية الإخوة ممن لم يتورطوا في أعمال عنف.

أسوأ ما في هذا الموضوع حيال إخوتي هؤلاء، هو وجود من يرتزق بقضيتهم، ويتاجر بها ويصعدها. الدولة يا أحية لها هيبتها وقوتها، وهذا لصالح المجتمع، وطالما صدرت الأحكام الشرعية - شخصياً استعظمتها وكتبت ذلك - فالكلمة هنا للقضاء، والقضية خرجت من يد الأجهزة التنفيذية، ولا حلّ إلا عن طريق مليكنا الأب، بعفو خاص منه، لكن بوجود مبادرات وتجاوب، لا عناد وتحد، وللأسف هناك من يؤلب أحيبتنا هؤلاء ليتصلبوا في مواقفهم، وهنا دعوة حادب محب، للعلاء في تلك الأسر أن يباشروا هم التصدي لقضية أبنائهم، وعدم تركها للمتشنجين.

وعودة لشبابنا الموقوفين، ولا داعي لتكرار ما طالبت به من ضرورة الإسراع بمحاكمة من لم يحاكم، والاكتفاء بالمدد التي قضوها، طالما قضايهم يسيرة، وانخلعوا عن الفكر الضال، ولكن يا أحبة، أسألكم بالله ألا تأخذنا العاطفة، وقسمًا بالله تعالى أنني لا أقلّ عنكم تعاطفًا معهم، إن لم أتجاوزكم، ودونكم شاهداً ما قمت به في برنامجي الفضائي عن الأبناء الموقوفين في العراق، وتفرّسوا جيداً في كلماتي التي أنهى بها حلقاتي، فأنا من مرّ بتلك المرحلة العمرية وعشت ما عاشوه في جبال أفغانستان، دون أن أتورط في الفكر التكفيري، ومات لي من إخوتي ما تفيض المآقي لذكرهم، رحمهم الله، ولكن من الخطأ الاستعجال في الإفراج عن بعض الشباب، ولما يتركوا الفكر الذي دخلوا به، يا أيها الآباء والأمهات سنخسرهم والله قتلى، أو هاربين في جبال اليمن، أو دروب سورية، حيث يباعون كرقيق كما حصل في العراق، وتندمون وقتها، وتتمنوا لو بقي الأبناء في السجن.

في زيارتي قبل أسبوعين لسجن (الطرفية) بالقصيم، التقيت شاباً في الثانية والعشرين من عمره، بعمر ابني أسامة، شاب وضياء، من العائلات العريقة نسباً، ومعني زميل من لجنة المناصرة، وبادرته، وقلت له: "ما الذي ورطك في هذا الفكر يا ابني؟"، فأجابني: "أرى الدولة كافرة". قلت له: "هل جلست مع علماء المناصرة". ردّ: "في البداية، ثم رفضت لقاءهم، لأنهم بغير علم، ويميلون للسلطان". قال له الشيخ الذي معي: "لكنك عندما أتيتنا في أول الأمر، لم تكن تكفر الدولة؟". قال: استخدمت (التقية) معكم، وبعد ذلك تركتها وأعلنت عن منهجي الصريح".

والله الذي لا إله إلا هو، لكان سكيناً مزق قلبي، وقمنا قال بتلك (التقية)، وانتبهت إلى سبب بقاء البعض من الأبناء؛ لتوجس المسؤولين بحملهم لهذه (التقية)، خرجت من عنده، وأنا أدعو الله تعالى له بالهداية، وإلى اليوم ما زلت أدعو لهذا الشاب الذي وقع في قلبي، مع ذلك الشاب الذي زلزلني في سجن (ذهبان)، بأن يعيدهما الله إلى منهج الاعتدال ووسطية الدين.

لعلي أوجه شكراً عبر سطوري هنا لسمو وزير الداخلية الأمير محمد بن نايف، لحرص الدولة على تعديل منهج أبنائنا هؤلاء الذين تنكبوا الطريق، وأتمنى عليه فتح المجال للإعلام أن ينقل ما يقوم به المسؤولون من جهود ورعاية، بدلاً من ترك المجال لتلك الأبواق التي تشوه دورهم، ومن الضروري تقوية دور هيئة حقوق الإنسان، لتقترب أكثر من الموقوفين، كي يتمتع بعض أفراد الأمن من التصرف بشكل فردي، خارج عن تعليمات وأنظمة الوزارة، ويسببون إلى الدولة بمرمتها، وأؤكد على برنامج النصيحة الرائد، وابتكار أساليب جديدة لتعديل منهج الغلو لدى أبنائنا الموقوفين.

وهنا دعوة لأحبتي الدعاة والعلماء ممن باشروا هذا الملف، وألّموا بكل القضية، أن يتكثروا ويتحدثوا بشكل جماعي، فكثير من المترددين من قبول ما كتبت، سيسمعون لهم أكثر مما يسمعون لإعلامي فرد، وأعرف أن وجلًا ينتاب هؤلاء الدعاة بالحديث، بسبب قوة اللوبي المضاد، الذي لا يأخذ في مسلم إلا ولا ذمة، ويتناوب عليهم بالنتشهير والسب والقذف والافتراء في (هولوكست) قميء، أقلها أنهم علماء سلطان، ولكن دخول أمثال هؤلاء بشهادتهم الحق التي يعرفون في هذا السجال، سيضيء للمجتمع كثيراً، ويقطع الطريق على أولئك المتاجرين بقضية الموقوفين، وهم أكثر الناس معرفة بحساسية الظرف الذي نعيش.

هل أنا نادم على تجربتي وما كتبت، لا والله، بل سعيد لأبعد درجات السعادة؛ أنني كتبت ما أدين الله تعالى به من شهادة عدل وإنصاف تجاه وطني، بما رأيته واقعاً بعيني، دون أن أدعي بالمامي الكامل بالملف، وقد أوصلت رسالة للمسؤولين؛ مما أرجو أن يكون في ميزاني يوم القيامة، وأما ما نالني من أذى وقذف وشتم وقطيعة وسوء ظن ورمي بالنوايا، فأنا أحسب ذلك عند الله، وأنا مؤمن بأن من تصدى للشأن العام سيناله أكثر من ذلك.

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

15 سيدة سعودية مهتمة بالمجال الأمني تشارك في مؤتمر أثر

الإرهاب..

مدير جامعة نايف لـ الرياض: تخصصات أمنية جديدة للنساء

العام المقبل

المصدر: جريدة الرياض الأحد 11 محرم 1434 هـ - 25 نوفمبر 2012م

<http://www.alriyadh.com/2012/11/25/article787111.html>

الرياض - أسمهان الغامدي تصوير - صالح الجميلة
كشف لـ "الرياض" الدكتور عبدالعزيز بن صقر الغامدي مدير جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية أن الجامعة في طور التوسع للتخصصات النسائية في المجالات الأمنية من درجات علمية ودبلومات، كما أنها ستخرج هذا العام عددا من الطالبات بدرجة الماجستير في كلية العلوم للدراسات العليا قسم العدالة الجنائية وفي قسم العلوم الإدارية والعلوم الاجتماعية وفي كلية الأدلة.
وقال: الجامعة غير معنية بتوظيف هؤلاء الفتيات وليس من اختصاصنا عقد اتفاقيات مع جهات معينة لتوظيفهن، فدورنا يقتصر على ضخهن لسوق العمل، موضحا أن الجامعة لا تعتمد إلا البرامج المعتمدة والتي يقرها مجلس الجامعة ذات الانعكاسات الإيجابية في خدمة المجتمع.
وأضاف د. الغامدي أن للإرهاب أوجها عدة ولا يمكن حصرها في جانب واحد دون الآخر، وأن أثر الضرر الحاصل هو ما يحدد إذا كان إرهابا أو لا، كما أن هيئة كبار العلماء في المملكة درست هذا الموضوع وحددت قضايا فيه، ولذلك تعتمد كل حالة بحالتها عند معالجة القضية وليس هناك نمط محدد يمكن أن نتحدث عنه مباشرة.
جاء هذا على هامش مؤتمر أثر الإرهاب على التنمية الاجتماعية المقام في جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية والمستمر لمدة ثلاثة أيام والذي تشارك فيه أكثر من 15 باحثة سعودية ومهتمة في القضايا الأمنية منهن مشاركتان ستطرحان ورقتي عمل في المؤتمر، حيث يهدف إلى توثيق العلاقات بين أجهزة التنمية والأجهزة الأمنية في الدول العربية، ومهددات التنمية في الوطن العربي، تفعيل دور المؤسسات الاجتماعية في مواجهة الإرهاب والوقوف على نتائج بعض التجارب العربية والدولية في مواجهة الإرهاب.
وقد تطرق المؤتمر لعدد من المحاور كان من أهمها دور مؤسسات المجتمع المدني في مواجهة الإرهاب ودور المؤسسات الاجتماعية الحكومية في التصدي للأنشطة الإرهابية.
وحول هذا قالت لـ "الرياض" مدير العلاقات والأنشطة الخارجية في الجمعية العربية لمناهضة الإرهاب الدكتورة انتصار أحمد فلمبان والباحثة في المجال الأمني: المرأة لا يمكن تجاهلها وخاصة فيما يخص أمن الوطن فهي نصف المجتمع وعموده الفقري ومؤسسة لبنته الأولى، فدورها يبدأ من أسرتها وعطائها الدائم في ترسيخ الهوية الوطنية لمواجهة الإرهاب، وغرس وتعزيز الانتماء الوطني في نفوس أبنائنا منذ الصغر، عن طريق الارتباط الجماعي والأسري وتعريفهم بمنجزات الوطن وعطاءات الوطن، كما أن التوعية لا تكون فقط من خلال الأسرة فيجب أن يكون هناك توعية في المؤسسات التعليمية والدينية والمدنية.
واتفق معها ممثل جامعة الدول العربية الدكتور طارق النابلسي وأضاف أن المؤسسات التعليمية من أهم المغذيات الفكرية، ومكافحة الإرهاب لا تتبناها جهة واحدة فهي عملية تكاملية فالمطالب تتزايد بأهمية التوعية الدينية الخاصة للشباب، وعدم قبول تلبس الدين لتنفيذ التوجهات الفكرية الضالة، فالدين غير قابل للاستغلال من قبل أي شخص وهذا ما سنركز عليه في الندوة.

وأكد أن المرأة هي النواة الأولى لأي توجه فكري في المجتمع فهي التي تغرس الفكر في الأبناء وهي لبنة التوجهات الفكرية لدى الشباب، وقد تغرس أفكاراً هدامة لدى أبنائها دون قصد منها، ليصبحوا ذوي قابلية في استقبال أي فكر هدام من الخارج.

وأشار إلى أن المؤتمر أقامته جامعة الدول العربية بوصفها الأمانة الفنية لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب، بالتنسيق مع جامعة نايف، وهذا يعتبر المؤتمر الأول الذي يتم بالشاركة ما بين جامعة الدول العربية وجامعة نايف في هذا الإطار مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب، ونظراً لأهمية دور جامعة نايف في موضوع مكافحة الإرهاب، موضحاً أن النساء المشاركات من الجانبين، هناك نساء مرشحات من جامعة الدول العربية وهناك نساء مرشحات من جامعة الأمير نايف، متمنياً أن يوفق المؤتمر للغرض الذي أقيم لأجله.



2 من 10 نسبة السعوديين في القطاع الخاص

وزير العمل : لدينا 448 ألف مواطن ومواطنة عاطل عن

العمل مقابل 8.4 ملايين عامل وافد

المصدر: جريدة الرياض الأحد 11 محرم 1434 هـ - 25 نوفمبر 2012م

<http://www.alriyadh.com/2012/11/25/article787152.html>

جدة - علي الفارسي

رعى وزير العمل المهندس عادل فقيه أمس انطلاق منتدى جدة للموارد البشرية 2012م والذي يعقد في دورته الرابعة تحت شعار "نحو تنمية بشرية مستدامة" بقاعة القصر بفندق جدة هيلتون. واستعرض وزير العمل المهندس عادل فقيه في الجلسة الثالثة للمنتدى توجهات وتطبيقات الموارد البشرية السعودية حيث استعرض خلال حديثه برامج وزارة العمل الاستراتيجية لتطوير الموارد البشرية في السعودية، أبرز فيها واقع سوق العمل حيث كشف عن أن 448 ألف مواطن ومواطنة عاطل عن العمل، مقابل 8.4 ملايين عامل وافد يعمل 6.9 ملايين منهم في القطاع الخاص.

وكشف معاليه عن أن آخر إحصائيات لبرنامج حافز التي تشير إلى أن أرقام المستفيدين من البرنامج تفوق المعلن عنها من مصلحة الإحصاءات العامة، وتصل إلى أكثر من مليون وثلاثمائة ألف مستفيد في شهر رمضان المنصرم، وأبان بأن هناك زيادة سنوية متنامية في أعداد الخريجين من منظومة التعليم، وكشف عن أن 2 من 10 هي نسبة السعوديين في القطاع الخاص.

واستعرض الوزير الأهداف الاستراتيجية لوزارة العمل حيث أبان بأن من الحلول على المدى البعيد : مواءمة مخرجات التعليم والتدريب، ومراجعة سياسات القبول في التخصصات والإنفاق عليها، والتقييم المستمر لمخرجات التدريب والتعليم والتطوير المستمر للمناهج فضلاً عن مراجعة نسب الإنفاق الحكومي وربطها بالتوظيف ومراجعة سياسات وآليات الدعم الحكومي للقطاعات، وتطوير آليات دعم المنشآت الصغيرة والتنسيق بين الوزارات المختلفة، مبيناً بأن تنفيذ مبادرات وزارة العمل تحتاج تعاون وتشارك جهات حكومية متعددة.

ثم استعرض الحلول على المدى القصير منها سياسات الإحلال وبناء توفير قاعدة بيانات متكاملة للباحثين عن العمل وإيجاد وتطوير آليات توظيف وتأهيل ومبادرات تقع غالباً في نطاق وزارة العمل فضلاً عن تسهيل إحلال العمالة الوطنية مكان العمالة الوافدة.

وبين فقيه سعي وزارته لتطوير آليات رقابة السوق من تعزيز منظومة التفتيش وتطوير برنامج نطاقات ومكافحة التستر وترحيل المخالفين إلى جانب تصحيح الوضع التنافسي عبر تطوير أنظمة التحويلات المالية وحماية الأجور ورفع تكلفة

العمالة الوافدة، فضلاً عن إعانة الباحثين عن العمل عبر برنامج "حافز" ورفع كفاءة التدريب من خلال تقديم المهارات الأساسية وإطلاق برامج التجسير وبناء اشتراكات استراتيجية مع القطاع الخاص والمعاهد الدولية. واستعرض مسيرة برنامج نطاقات والنتائج التي حققها حتى الآن، ثم استعرض مبادرات عمل المرأة حيث كشف عن أن نسبة الباحثات عن العمل في حافز 86%، 29% منهن جامعات بينما أقل من 5% من الرجال جامعيون، وأبان بأن غالبية النساء يفضلن العمل في قطاع التعليم فيما أظهر الرجل ميلاً أكثر للعمل في القطاع الحكومي.



أمير جازان يوجه وكيل الإمارة ببحث مطالب 34 يتيماً

المصدر: جريدة الشرق الأحد 11 محرم 1434 هـ - 25 نوفمبر 2012م
<http://www.alsharq.net.sa/2012/11/25/595847>

جازان - عبدالله البارقي

وجه أمير منطقة جازان صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن ناصر بن عبدالعزيز وكيل الإمارة الدكتور عبدالله بن محمد السويد ببحث مطالب وخدمات 34 يتيماً في دار الأيتام، وكذلك معاينة سكنهم ومدى ملاءمته لهم والاستماع لكل صغيره وكبيرة منهم «لأنهم فئة غالية علينا فديننا حثنا على الاهتمام بهم».

وطالب أمير جازان بتفقد أحوالهم باستمرار، والتواصل معهم، وأوضح مدير الشؤون الإعلامية بإمارة المنطقة ياسين القاسم، أن وكيل إمارة جازان قام بزيارة للأيتام استغرقت ثلاث ساعات، لافتاً إلى وجود العديد من جوانب القصور التي تمت مناقشتها معهم لمعالجتها.

من جانبه، أكد وكيل إمارة منطقة جازان الدكتور عبدالله السويد حرص أمير منطقة جازان على تقديم أفضل الخدمات لهذه الفئة الغالية، وتقديم الرعاية والخدمات لهم على الوجه المطلوب، موضحاً أنه قام بالزيارة للوقوف على واقع دار الأيتام وللاطلاع على احتياجاتهم والعمل على تلبيتها في أسرع وقت، مضيفاً أن تلافي القصور الحاصل حالياً سيعالج خلال الأيام القادمة.

وأشار السويد إلى وجود تعميم مسبق لتأمين أثاث لجميع الأيتام، موضحاً أنه طالب إدارة الشؤون الاجتماعية بسرعة التنفيذ وتوفير الأثاث خلال أسبوعين كحد أقصى.

رافق وكيل الإمارة في الجولة مدير الشؤون الإعلامية بالإمارة ومدير دار التربية الاجتماعية للبنين حسن بن أحمد حسن حكيم.

مدير صحة مكة - الشرق: قضايا الأخطاء الطبية من صلاحيات الوزير مواطن يتهم مستشفى حكومياً بالتسبب في وفاة والده بحقنة المورفين المخدر بالخطأ

المصدر: جريدة الشرق الأحد 11 محرم 1434 هـ - 25 نوفمبر 2012م
<http://www.alsharq.net.sa/2012/11/25/595820>

مكة المكرمة - بدر محفوظ
طالب مواطن في مكة المكرمة بإغلاق مستشفى حكومي شهير في مكة (تحتفظ «الشرق» باسمه) بعد تسببه في وفاة والده إثر حقنه بمادة مخدرة خاطئة تسببت فيما بعد في دخوله في غيبوبة تامة أدت إلى وفاته. وناشد المواطن محمد أبو طالب بكاري وزارة الصحة للتدخل لوقف ما سماه بالمهزلة التي حدثت لوالده من أطباء المستشفى، وقال لـ«الشرق»، «أدخلت والدي المستشفى بعد إصابته بكسور جراء سقوطه في أحد خزانات الماء، وبعد عمل الإسعافات الأولية له تم حقنه بمادة المورفين المخدر بمعدل أربعة جرامات دون الرجوع لملف والدي الطبي، الذي هو موجود أصلاً في المستشفى، والذي يحظر إعطائه هذا المخدر كونه مصاباً بتليف في الكبد «فيروس سي»، ما تسبب في دخوله في غيبوبة تامة استمرت لأسبوع كامل حتى وفاته متأثراً بالحقنة الخاطئة. وأوضح بكاري أنني ظللت طوال أسبوع كامل وأنا أسأل الأطباء عن سبب دخول والدي في غيبوبة كاملة دون أن أجد إجابة شافية، وكان كلهم بما فيهم المدير الطبي يتهرب من الإجابة عن سؤالي ويقولون العلم عند الله، مشيراً إلى أن التقرير الطبي الذي أعده الأطباء لم يشيروا فيه إلى حقن والدي بحقنة مورفين، فضلاً عن الإهمال الواضح وعدم الاهتمام بقسم العناية المركزة من الناحية الطبية سواء من ناحية النظافة العامة، وترتيب دخول الزائرين، لدرجة أنهم رفضوا تحويل والدي لأي مستشفى آخر بحجة أنه في حالة غيبوبة ووضعته الصحي لا يسمح بنقله أبداً. وحصلت «الشرق» على نسخة من تقرير اللجنة الفنية الطبية، التي اعترفت من خلاله بأن إحدى ممرضات المستشفى حقنت المريض فعلاً عند مباشرتها علاجه بمادة المورفين المخدر، لكن شدد التقرير الفني على أن وفاة المواطن لم تكن بسبب حقنه بمادة المورفين كون الجرعة كانت ضعيفة جداً ولا تؤدي للموت، ولأن تأثير مادة المورفين يبدأ مباشرة في الجسم وبعد حقنه سريعاً. بدوره، أوضح نائب مدير الشؤون الصحية في العاصمة المقدسة الدكتور حسين غنام، لـ«الشرق»، أنه يحق للمتظلم من قرار لجنة المخالفات الطبية أو الهيئة الشرعية الطبية اللجوء إلى ديوان المظالم لإنصافه من أي ظلم يعتقد أنه وقع فيه، مشيراً إلى أن هذا الأمر يعد حقاً مكفولاً لأي مواطن أو مقيم تضرر من أي خطأ طبي وقع عليه أو على أحد من أفراد أسرته. وأكد غنام أن قضايا الوفاة بخطأ طبي تحول عادة للهيئة الشرعية الطبية المكونة من عدد من الاختصاصيين في القضايا الطبية، إضافة إلى قاض متخصص في الأمور الشرعية، مشيراً إلى أن جميع المخالفات والقضايا الطبية التي تقع نتيجة أخطاء طبية تكون تحت صلاحية وزير الصحة مباشرة وهو من يعتمد عليها ويوجه بشأن اعتماد القرارات حيالها.

يناقش مشروع نظام صندوق الاحتياطي الوطني وتقرير وزارة الإعلام لجنة الموارد بالشورى ترفض مقترحاً باسترجاع نصف حافز" بعد التوظيف

المصدر: جريدة عكاظ الاحد 11 محرم 1434 هـ - 25 نوفمبر 2012م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20121125/Con20121125550354.htm>

فارس القحطاني (الرياض)

يناقش مجلس الشورى اليوم تقرير لجنة الإدارة والموارد البشرية بشأن مقترح علي الوزارة تجاه مشروع نظام مكافحة البطالة والمقدم بموجب المادة 23 من نظام مجلس الشورى.

ويرتكز مشروع الوزارة على عدد من النقاط الرئيسية وهي إلزام منشآت القطاع الخاص بتدريب موظفيها السعوديين وتطوير قدراتهم، وإلزام منشآت القطاع الخاص بوضع خطط لتوظيف السعوديين وتحديد نسبة متدرجة في ذلك من 20 % إلى 50 %، وتحديد المهن التي يمكن قصر شغلها على السعوديين، وكذلك وضع حد أدنى لأجور الوظائف التي يعزف السعوديون عن شغلها. كما يتضمن المقترح صرف مبلغ 2000 ريال شهريا لكل مواطن عاطل عن العمل على أن يسدد 50 % منها على أقساط شهرية عند حصوله على وظيفة.

وهي نفس الآلية التي يعمل بها برنامج «حافز» التابع لصندوق تنمية الموارد البشرية، والذي يعتمد على صرف الحافز دون وضع آلية لاسترجاعه بأي طريقة كانت.

وعلمت «عكاظ» أن لجنة الإدارة والموارد البشرية بالمجلس خلال توصيتها بشأن مشروع الوزارة اعتبرته «غير ملائم وفقا للمادة 23 المعدلة من نظام مجلس الشورى بناء على المبررات الواردة في الرأي المقدم من قبل اللجنة».

وكانت مبررات اللجنة بأن تدريب وتوظيف السعوديين متحقق عبر صندوق تنمية الموارد البشرية، وكذلك توظيف الوظائف متحقق من خلال برنامج نطاقات الذي أطلقته وزارة العمل، وقصر شغل وظائف على السعوديين فإن وزارة العمل أطلقت دليل المهن التي لا يمكن الاستقدام عليها، وصرف 2000 ريال لكل مواطن عاطل عن العمل فإن الأمر الملكي الكريم رقم أ/ 61 وتاريخ 1432/4/13 هـ والذي يتضمن اعتماد صرف مخصص مالي قدره ألف ريال للباحثين عن العمل في القطاعين العام والخاص.

كما يصوت المجلس في جلسته 67 اليوم على توصيات لجنة الإسكان والمياه والخدمات العامة بشأن ملحوظات الأعضاء وأرائهم تجاه التقريرين السنويين لوزارة الزراعة للعامين الماليين 1430/1431 هـ، 1431/1432 هـ، ويناقش تقرير لجنة الشؤون الخارجية بشأن مشروع مذكرة تفاهم تجاه المشاورات الثنائية السياسية بين وزارة الخارجية في المملكة العربية السعودية ووزارة الخارجية في الجمهورية الرومانية، كما يناقش تقرير لجنة الشؤون الاقتصادية والطاقة بشأن طلب انضمام المملكة العربية السعودية إلى معهد الدول الإسلامية للمواصفات والمقاييس «سميك».

ويناقش تقرير لجنة الشؤون المالية بشأن مقترح مشروع نظام صندوق الاحتياطي الوطني المقدم بموجب المادة 23 من نظام مجلس الشورى من كل من الدكتور عبدالله القادر والدكتور ماجد المنيف ويوسف الميمني وعبدالله أبو ملح، ويناقش تقرير لجنة الشؤون الثقافية والإعلامية بشأن التقرير السنوي لوزارة الثقافة والإعلام للعام المالي 1431/1432 هـ.

وفي جلسة المجلس 68 غدا يناقش المجلس تقرير لجنة الشؤون الخارجية بشأن مشروع مذكرة تفاهم تجاه المشاورات الثنائية السياسية بين وزارة الخارجية في المملكة العربية السعودية ووزارة خارجية الاتحاد الكونفدرالي السويسري، ويناقش تقرير لجنة الشؤون الأمنية بشأن تباين وجهات النظر بين مجلس الشورى ومجلس الوزراء حيال تعديل بعض مواد النظام الجزائي لجرائم التزوير عملا بالمادة 17 من نظام مجلس الشورى، كما يناقش تقرير اللجنة الخاصة بشأن التوصيتين الإضافيتين على تقرير لجنة الشؤون الاقتصادية والطاقة تجاه التقرير السنوي لوزارة التجارة والصناعة للعام

المالي 1431/1430 هـ، بالإضافة إلى مناقشة المجلس تقرير لجنة الإسكان والمياه والخدمات العامة بشأن مشروع نظام كود البناء السعودي، ويناقش تقرير لجنة الشؤون الإسلامية والقضائية بشأن التقرير السنوي لهيئة التحقيق والادعاء العام للعام المالي 1432/1431 هـ.



الصحة : اللجنة الطبية الشرعية ستصدر الحكم المناسب خطأ طبي يسحب عصب مولود ويحيله إلى معوق

المصدر: جريدة عكاظ الأحد 11 محرم 1434 هـ - 25 نوفمبر 2012م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20121125/Con20121125550335.htm>

يحيى الفيفي (أبها) تسبب خطأ طبي في مستشفى خاص بأبها في إعاقة مستديمة لطفل بعدما نزعت أعصاب يده. وفيما كشف الأب سلطان عوض عبدالله الراجف، أن ابنه تعرض لخطأ طبي، أقر الناطق الإعلامي لصحة عسير سعيد النقيير بحدوث خطأ طبي أدى إلى مضاعفات للمولود، مشيراً إلى أن تلك النتيجة توصلت لها لجنة للتحقيق التي أمر بتشكيلها مدير عام الشؤون الصحية بعسير الدكتور إبراهيم بن سليمان الحفظي. وبين أن كامل المعاملة رفعت للهيئة الصحية الشرعية في 1433/11/9 هـ، للبت فيها وإصدار الحكم الشرعي بحكم الاختصاص، واعداد بنشر التفاصيل فور إصدار الحكم النهائي فيها. وأوضح والد الطفل الذي أسماه عليا، أن بداية القصة تعود إلى حالة ولادة تعرضت له زوجته، فراجع بها مستشفى حكومياً بالنماص حيث أكد الأطباء أن تعثر الولادة يتطلب عملية قيصرية، مما دعاه للجوء للمستشفى الخاص نظراً لتواضع إمكانيات المستشفى الحكومي، حسب قوله. وبين أن زوجته ولدت طبيعياً في المستشفى الخاص، إلا أنه بعد الولادة فوجئ بتقرير طبي يشير إلى أنه يشكو من ضيق في التنفس مع غياب الحركة في الأطراف العليا اليسرى بعد الولادة. وقال «بعد إلحاح مني بمعرفة الأسباب أقنعوني بالتكفل بعلاج ولدي ووضعه في العناية لمدة ستة أيام، بعدها تم إشعاري بإخراج طفلي ودفع تكاليف العلاج إضافة إلى قيمة تكاليف الولادة، وبعد مداوات عدة تم إجباري على دفع نصف قيمة تكاليف علاج طفلي عن الستة الأيام، ودفع تكاليف الولادة كاملاً، ونظراً لحالة ولدي الحرجة وتخوفي عليه وعدم مضاعفة المبلغ تم إخراج ولدي من ذات المستشفى، والتقدم بشكوى ضده بعد معرفتي بوجود خطأ طبي في ولادة طفلي، حيث كان لونه أسود ولا يستطيع تحريك نصف جسده العلوي من الكتف». وأضاف أن الطبيب المشرف على الولادة نفت أن يكون الخطأ منها، مشيرة إلى أنه كان يجب إجراء عملية جراحية للولادة، فيما تم سحب الطفل بالقوة خلال الولادة مما أدى لنزع وكسر في اليد اليسرى للطفل، وحدثت المضاعفات وسحب العصب من الحبل الشوكي للطفل. وأشار الأب إلى أنه نقل طفله إلى مدينة الملك فهد الطبية، وتم تحويله إلى مستشفى الملك خالد الجامعي لإجراء عملية جراحة من قبل بروفيسور متخصص في جراحة الأطراف، حيث أجريت للطفل ثلاث عمليات إحداها في الرقبة واثنان في الأرجل لسحب أعصاب متصلة بالعمود الفقري وزراعتها لإعادة حالة اليد إلى وضعها ولكنها باءت بالفشل، وتأكد استحالة عودة الحركة لليد، ليبقى الطفل حبيس الإعاقة الدائمة. وذكر أن ابنه لا يستطيع الحبو والحركة إلا بمساعدة الآخرين، مما يحرمه من ممارسة حياته المستقبلية، مشيراً إلى أن المستشفى عرض تعويضه بمبلغ لا يتعدى تسعة آلاف ريال، مطالباً بتحميل المستشفى كافة نفقات علاج ابنه بكافة السبل. وأشار الراجف إلى أن شكواه لا زالت حبيسة الأدرج، حسب وصفه، على الرغم من أن الحادثة مر عليها ما يزيد على تسعة أشهر.

الخبراء النفسيون طالبوا بتعزيز حقوق المرضى دعوة لتصحيح فرق لجان إصلاح ذات البين

المصدر: جريدة عكاظ الاحد 11 محرم 1434 هـ - 25 نوفمبر 2012م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20121125/Con20121125550338.htm>

حسين هزازي (جدة)

طالب مختصون أمس، بإعادة دراسة لجان إصلاح ذات البين القائمة في المملكة، وتكوين فريق جديد لها، محذرين من استمراريتها في ظل ما وصفوه بعدم اكتمال مكونات فريقها الإصلاحي. وأوصى المختصون في ختام الجلسة الختامية التي عقدت أمس، في الغرفة التجارية ضمن فعاليات اليوم العالمي للصحة النفسية تحت شعار (الاكتئاب أزمة عالمية) والتي نظمتها جمعية حماية الأسرة بالتعاون مع مستشفى الأمل ومستشفى الصحة النفسية بجدة، بعدة توصيات مختلفة أهمها، أنه يجب على المواطنين التعرف على حقوقهم وواجباتهم في جميع المجالات، والمطالبة بجودة العمل في وضع الحقوق وضمان انتشارها وتطبيقها، جمع جميع الجهات المعنية بالعنف تحت مظلة واحدة وأن يرأسها غير مختص نفسي، إعطاء المرأة حقوقها كاملة. وانتقد الاستشاري النفسي الدكتور محمد شاووش، قضايا الطلاق والعنف الأسري التي تستغرق وقتاً طويلاً في أروقة المحاكم مما قد يتسبب في مضاعفات نفسية ومرضية للمرأة، مستغرباً تكوين لجان إصلاح ذات البين إذ لا يوجد بها مختصون نفسيون، مطالباً بإعادة النظر في دورها الإصلاحي، حيث إنه لم تكتمل عناصر إصلاح ذات البين. وأضاف الدكتور محمد شاووش، أن اتفاقية الحقوق غائبة ولا بد من إنشاء موقع تعريفي بالحقوق، متأسفاً لتأخر إصدار نظام حقوق المرضى النفسيين 9 سنوات من قبل مجلس الشورى، مشيراً إلى أن هناك فرقاً بين التوعية والإرشاد والوقاية من الإدمان عالمياً.

ومن جانبه وصف مدير مستشفى الصحة النفسية بجدة الدكتور سهيل خان، مستندلاً بأية قرآنية أن سلوك الأطفال الرضع منذ البداية يجب الاهتمام به، كما لا بد من إدخال مناهج علم السلوك وهندسة السلوك في المناهج لإنشاء جيل سليم سلوكياً، موضوعاً الدراسات والإحصائيات تؤكد أن النساء أكثر إصابة بالأمراض النفسية من الرجال، كما سيكون في عام 2030 السبب الأول للإعاقة الجسدية هو الاكتئاب.

وكشفت رئيسة جمعية حماية الأسرية سميرة الغامدي أن التبليغ عن إيذاء الأطفال إلزامي، كما أن الحضانه في النظام الجديد ليست من حق الرجل بل هي من حق الأم.

ومن جانبه قالت مسؤولة برنامج تمكين المنيثق من حماية الأسرة عائشة الهتان، أن برنامج تمكين هو برنامج أسري مختص بالمعنفات في التدريب والتطوير والتأهيل والمساعدة في مشاريعهم الخاصة لاعتمادهم على أنفسهم، موضحة أن البرنامج أطلق قبل عامين ونجح نجاحاً كبيراً بمساعدة القطاع الخاص ودعمهم.

يذكر أن الفعاليات انطلقت الأحد الماضي برعاية مدير الشؤون الصحية في محافظة جدة الدكتور سامي باداود، وبدأت بكلمة من المشرف العام على برنامج مستشفى الأمل بجدة الدكتور أسامة آل إبراهيم الذي أشاد بالفكرة الجديدة التي استخدمت هذا العام في برامج الفعاليات وأكد على أهمية التفاعل معها، بعد ذلك قدم الدكتور خالد العوفي مساعد المشرف العام على برنامج مستشفى الأمل بجدة محاضرة (الاكتئاب.. أزمة عالمية)، بعدها قدم الدكتور محمد أيمن عرقسوس، محاضرة عن الاكتئاب نظرة نفسية، وفي نهاية الفعالية تم فتح باب النقاش بين الحضور.

مكاشفة: بعيدا عن "مديرهم" .. "أيتام" جازان يبوكون لـ"الإمارة" بهمومهم

المصدر: جريدة الوطن الأحد 11 محرم 1434 هـ - 25 نوفمبر 2012م

http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=122172&CategoryID=5

جازان: موسى محرق
تجاوبا مع ما نشرته "الوطن" أمس حول معاناة أيتام دار الرعاية الاجتماعية بجازان بعنوان "أيتام حائرون بين الإهمال والعذاب النفسي"، وجه أمير منطقة جازان الأمير محمد بن ناصر، وكيل الإمارة الدكتور عبدالله السويد بالوقوف على واقع دار الأيتام.
أوضح ذلك مدير الشؤون الإعلامية بإمارة المنطقة ياسين القاسم، مشيرا إلى أن مدير الدار حسن حكمي رافق وكيل الإمارة في زيارته التي استغرقت ثلاث ساعات، وجمعت بين الأيتام ووكيل الإمارة، الذي اجتمع بهم اجتماعات مغلقة، لافتا إلى وجود العديد من جوانب القصور التي تمت مناقشتها مع الأيتام لمعالجتها بأسرع وقت.
من جانبه، أكد الدكتور السويد في تصريح إلى "الوطن" حرص أمير منطقة جازان على تقديم أفضل الخدمات لهذه الفئة الغالبة، وتقديم الرعاية والخدمات لهم على الوجه المطلوب، موضحا أن الزيارة تأتي للوقوف على واقع دار الأيتام والاطلاع على احتياجاتهم والعمل على تلبيتها في أسرع وقت، مضيفا أن القصور الحاصل سيعالج خلال الأيام القادمة. وأشار السويد إلى وجود تعميم مسبق لتأمين أثاث لجميع الأيتام، موضحا أنه طالب إدارة الشؤون الاجتماعية بسرعة التنفيذ وتوفير الأثاث خلال أسبوعين كحد أقصى.
من جهتهم، أكد الأيتام في اتصال هاتفي مع "الوطن" أنهم طلبوا من وكيل الإمارة عدم تواجد مدير الشؤون الاجتماعية في الاجتماع ليتمكنوا من الحديث ومناقشة قضاياهم بوضوح وشفافية، وهو ما اضطر الأخير إلى مغادرة الدار والعودة إلى مكتبه.



رئيس مكافحة الفساد: جهات حكومية غير متعاونة وتعتبرنا.. متتبعي أخطاء

المصدر: جريدة الحياة الأحد 11 محرم 1434 هـ - 25 نوفمبر 2012م

<http://alhayat.com/Details/456132>

الرياض - عبدالعزيز العطر
اتهم رئيس الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد محمد الشريف بعض الجهات الحكومية بعدم التعاون مع «الهيئة». وقال إن تلك الجهات أخذت موقفاً منها، وتعتبرها تهدف لتتبع أخطائها وأعمالها، من دون النظر إلى أن «الهيئة» جاءت لمعالجة أوجه الإهمال والنقص والفساد.

وذكر الشريف لبرنامج «المملكة والعالم» الذي بثه التلفزيون السعودي أمس: «نكتب لبعض الجهات الحكومية بالتحقيق في بعض القضايا التي تدخل العقوبة والتحقيق من صلاحية الوزير في تلك الجهات، إلا أن تلك الجهات تتردد في التجاوب بالتحقيق مع موظفيها، ونحن بدورنا نرفع لخدام الحرمين الشريفين عنها، إضافة إلى الرفع لهيئة الرقابة والتحقيق لطلب التحقيق في القضية».

وأكد أن الفساد «خفي»، وأن «الفاستين» يحيطون أعمالهم بـ«السباج، والسرية»، مؤكداً أن أكثر مسببات وقوع الفساد تعود إلى «قدم» بعض الأنظمة الحكومية التي تحتاج إلى تحديث، إضافة إلى عدم متابعة المسؤولين، لأداء موظفيهم والشركات المنفذة للمشاريع الحكومية. وأشار إلى أن «الهيئة» لاحظت من زياراتها الميدانية للمشاريع الحكومية غياب وجود ممثلين للاستشاريين الذين يتم التعاقد معهم من الجهات الحكومية، للإشراف على تنفيذ المشاريع، وأن ذلك أدى إلى تسلسل الفساد.

وأعرب الشريف عن أمله بأن تتمكن «الهيئة» من الإعلان عن قضايا الفساد ومن يقفون خلفها، مؤكداً أن ذلك ليس من اختصاصها، ولا يمكن التشهير من قبلها أو من السلطات القضائية بحق المخالفين، إلا بعد ورود صدور حكم قضائي بالتشهير بالمخالفين. وشدد على أن «الهيئة» لا تتقصد التأخير في البت في قضايا الفساد، وأن بعض التأخر يعود لكثرة البلاغات التي ترد إلى «الهيئة»، وضرورة التحقق من صحتها وعدم «كيدتها»



202 فني وفنية تريض بالطائف يهددون بالتوقف عن حملة التطعيم

طالبوا بصرف بدل عدوى.. و«الصحة» تنتظر رد الوزارة

المصدر: جريدة المدينة العدد 11 محرم 1434 هـ - 25 نوفمبر 2012م

<http://www.al-madina.com/node/416041>

عواض الخديدي - الطائف

هدد 202 من فنيي وفنيات التمريض العاملين بالمراكز الصحية بالطائف بالاعتذار عن المشاركة في حملة تطعيم طلبة المدارس بالصف الأول الابتدائي والتي تنطلق السبت القادم ما لم يصرف لهم بدل عدوى لقاء تكليفهم بالمشاركة في حملة التطعيمات.

وطالبوا في شكاوهم التي تقدموا بها لمدير الشؤون الصحية بالطائف الدكتور عبدالرحمن كركمان بصرف بدل العدوى نظير مشاركتهم في الحملة بحجة أن هذا البديل يصرف لزملائهم من منسوبي الصحة في مناطق أخرى مكلفين بنفس الأعمال، ومشيرين في شكاوهم إلى أنهم يعتذرون عن المشاركة في حال عدم صرفها، إلى ذلك خاطبت الشؤون الصحية بمحافظة الطائف وزارة الصحة بمطالب فنيي وفنيات التمريض بالمراكز الصحية التابعة لها، مشيرة في خطابها الذي رفعته للوزارة (حصلت المدينة على نسخة منه) أنه سبق لمجموعة منهم المطالبة بصرف بدل العدوى نظير مشاركتهم في حملة التحصينات سابقاً.

وجاء الرد في حينه أن البديل يخص فنيي التمريض الذين يعملون في قسم التحصينات والتطعيمات الأساسية فقط بالمركز الصحي.

وأشارت صحة الطائف في خطابها أنه على الرغم من استيائها من اعتذار فنيي وفنيات التمريض نظراً لقرب موعد الحملة طلبت في خطابها تحديد مدى أحقيتهم لبديل العدوى وما إذا كان يصرف لمناطق ثانية من عدمه وآلية الصرف في حالة الاستحقاق وفي حالة عدم أحقيتهم ببديل العدوى سيتم إحالتهم إلى الجهة التأديبية لاعتذارهم. من جهته قال الناطق الإعلامي لصحة الطائف سراج الحميدان أنه تم الرفع لوزارة الصحة بخصوص مطالب فنيي وفنيات التمريض ولا نزال في انتظار الرد، وأضاف أن حملة تطعيم طلاب المدارس بالصف الأول ستنتقل في موعدها السبت المقبل وحسب ما هو مخطط لها، مشيراً إلى أنها حملة وطنية وواجب وطني على الجميع.

لجنة خاصة لدراسة "مكافحة البطالة" ..

الشورى يوافق على التوصية بملاءمة دراسة مشروع نظام صندوق الاحتياطي الوطني

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 12 محرم 1434 هـ - 26 نوفمبر 2012م

<http://www.alriyadh.com/2012/11/26/article787277.html>

الرياض عبدالسلام البلوي:

أسقط مجلس الشورى توصية لجنة الإدارة والموارد البشرية المطالبة برفض مشروع نظام مكافحة البطالة وقرر سحب المقترح من اللجنة وإحالته إلى لجنة خاصة ستشكل لاحقاً لدراسته والعودة للمجلس بتقرير نهائي حول مشروع النظام الذي قدمه العضو علي الوزرة. وهاجم عدد من أعضاء المجلس وزارة العمل منتقدين أداءها ومؤكدين على عدم فاعلية قراراتها وتعاميمها وشددوا على حاجة الوزارة إلى نظام يضبط السعودية ومكافحة البطالة، حيث قال العضو مازن بليلة: إن ما تقوم به وزارة العمل في تعاميمها وقراراتها هو تخطيط وليس عملاً منظماً يهتم بشأن توظيف السعوديين في القطاع الخاص. وقال العضو خضر القرشي إن القطاع الخاص توغلت فيه العمالة الوافدة بشكل كبير مما مكنها كما يبدو من السيطرة على القطاع الخاص ومحاربة السعوديين، كما أكد العضو خالد السيف وجود خلل في آلية التوظيف والاستقدام ورأى أن مقترح مكافحة البطالة قد يعالج ذلك الخلل وغيره، ودعا العضو إبراهيم الجوير المجلس إلى التصدي لمشكلة البطالة والتحرك الفاعل نحو إيجاد حلول لها.

وأشار العضو مشعل السلمي إلى نسبة البطالة التي حسب الإحصاءات الرسمية تجاوزت 10% وقال: علينا في المجلس حل هذه المشكلة من خلال نظام يحفظ حقوق كافة الأطراف عبر نصوص نظامية وإيجاد عقوبات تطبق بحق المخالفين للأنظمة، وأضاف العضو عبدالله الناصر بالتأكيد على أن البطالة وصلت لمرحلة خطيرة بينما العمالة الوافدة سيطرت على مفاصل الاقتصاد الوطني حتى وصلت إلى وظائف المؤننين والأئمة. من ناحية أخرى وافق مجلس الشورى على إعادة هيكلة وزارة الزراعة وهي التوصية التي قدمتها لجنة المياه والخدمات ورأت أهميتها في تحسين أداء القطاع الزراعي ورفع كفاءته متضمناً ذلك حسن استخدام الموارد المائية وتحقيق مفهوم الاستدامة الشاملة لهذا القطاع، كما دعا المجلس وزارة الزراعة إلى دراسة أسباب تراجع الإنتاج المحلي من دجاج اللحم ووضع الحلول المناسبة لمواجهة هذا التراجع.

وطالب المجلس الوزارة أيضاً بتنفيذ مشروع وطني لتوثيق الحيازات الزراعية وحصرها وعمل قاعدة بيانات تشمل موقع وإحداثيات كل حيازة ومساحتها وأنواع محاصيلها وعدد الآبار القائمة بها، مؤكداً أن تنفيذ هذا البرنامج سوف يسهل مهمة الوزارة بحصر الأراضي التي تم التعدي عليها وأصبحت تشكل عبئاً على الموارد المائية الجوفية وبالتالي يمكن التعاون مع الجهات ذات العلاقة لتصحيح أوضاع هذه الأراضي.

إلى ذلك وافق المجلس على التوصية بملاءمة دراسة مشروع نظام صندوق الاحتياطي الوطني، وأعادته للجنة الاقتصاد والطاقة لتبدأ مرحلة الدراسة الموسعة والعميقة لتعود بعد ذلك بتقرير نهائي حول المشروع.

وكان المجلس قد أعاد للجنة الثقافية تقريرها بشأن التقرير السنوي لوزارة الثقافة والإعلام بعد انتقاد ثلاثة أعضاء للتقرير حيث قال العضو عازب آل مسيل بأن تقرير الوزارة لا ينطبق عليه المادة 29 من نظام مجلس الوزراء الخاص بشروط ومواصفات إعداد التقارير السنوية إضافة إلى نقص المعلومات التفصيلية، وأضاف العضو منصور الكريديس «كان على اللجنة الثقافية عدم عرض هذا التقرير وأن تعيده إلى الوزارة بغرض الحصول على معلومات كاملة وشاملة» وقال

ثالث الأعضاء المتداخلين سعود الشمري : إن إعلامنا غير مؤثر ووضعنا السياسي يواجه خطورة التأثير من الإعلام الخارجي.

وفي المؤتمر الصحفي الذي أعقب الجلسة قال مساعد رئيس مجلس الشورى الدكتور فهاد الحمد في رده على سؤال لـ «الرياض» حول العريضة التي قدمتها عدد من النساء للمجلس منذ أكثر من أكثر من عامين باقتراح صرف مكافأة شهرية مدى الحياة لربات البيوت ، قال الحمد: العرائض هي اجتهاد من مجلس الشورى وليست من نظام عمل المجلس وإنما استشعار منه لتنفيذ كلمة الملك حفظه الله بأن مجلس الشورى يمثل صوت المواطن، وما يخص صرف مكافأة لربات البيوت التي قدمت للمجلس منذ أكثر من عامين فهناك عدد من الاجراءات التي تطبق بحقها بعد إحالتها من لجنة حقوق الإنسان والعرائض إما أن ترفض من اللجنة المعنية أو يتبناها عضو أو تتبناها اللجنة سواء كتوصية أو تعديل على نظام قائم أو إنشاء نظام جديد.

من جهته علق رئيس لجنة الإدارة والموارد البشرية المنوط بها دراسة التوصية المشار إليها الدكتور محمد آل ناجي على سؤال « الرياض » بالقول : منذ رئاستي للجنة لم تمر علينا هذه التوصية ولكن سنبحث عنها ونوافيكم بما تم بشأنها.



لا يمكن المساواة بين زيارة رجل أعمال ووافد يبحث عن عمل أو تجاهل التدقيق في الإجراءات

طوروا آلية استخراج تأشيرات الدخول إلى المملكة..!

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 12 محرم 1434 هـ - 26 نوفمبر 2012م

<http://www.alriyadh.com/2012/11/26/article787329.html>

إعداد: عبير البراهيم
إعادة النظر في التصنيف

وقال «د. عبدالله بن يحيى بن بخاري» -نائب رئيس لجنة الشؤون الخارجية في مجلس الشورى- «الكثير من الدول تتصف بصعوبة استخراجها لتأشيرة الدخول إلى أراضيها، وذلك ينطبق على المملكة، والدليل الصعوبات التي تواجه الطلاب الراغبين في الدراسة، والذين قد يتأخرون في الالتحاق بالجامعة بسبب التأشيرة، إلا أن وضع آلية تطويرية في استخراج تأشيرة الدخول بحسب التصنيف أمر لا بد من النظر إليه وأخذه بعين الاعتبار، فلابد من التسهيل على رجال الأعمال في استخراج التأشيرة، كونهم يأتون لمزاولة أعمالهم داخل المملكة، فهناك من يأتي من الدول الأجنبية ليوم أو يومين لإنهاء أعمالهم أو أمور تتعلق بشركاتهم فلابد من تسهيل استخراج التأشيرة هنا، وكذلك لابد أن ينطبق ذلك على السياحة مع وجود الاحتياطات الأمنية الكافية».

تأشيرات تجارية

وأضاف أنه من الضروري إلغاء التأشيرات التجارية التي أصبح البعض يتاجر فيها، فلا زالت هناك إشكالية كبيرة في منح التأشيرة لشخص مكتوب في جوازه أنه سائق وهو مزارع أو مهندس والعكس، حتى وجد ذلك بكثرة وهنا لابد أن يتم التدقيق الجيد في منح التأشيرة لهؤلاء»، مشيراً إلى أهمية أن يكون هناك تكاتف بين وزارة العمل ووزارة الداخلية والخارجية، من خلال السفارات القنصلية، فلا يأتي من يحصل على تأشيرة سائق وهو وظيفته سباك، لأنه اشترى التأشيرة من بلده، خاصة مع تكرار المكاتب الموجودة لمنح تأشيرات غير نظامية، فيحصلون على «الفيزا» للمتاجرة بها، فيبيعونها بـ (50) ألف أو أكثر، ومن يأتي بتأشيرة سائق هو في الأصل نجار أو ممرض، فيجب على القنصليات أن تدقق في هذا الموضوع وتتعرف على المكاتب التي تتعامل بهذا الأسلوب في تلك الدول، وتقطع التعامل معها إطلاقاً. وأشار إلى وجود بعض المواطنين من يشاركون بعض الجنسيات في استخراج هذه التأشيرات التجارية والربح بالمنافسة، خاصة أن الشروط التي يجب توافرها في منح التأشيرة لا تنص على التثبت من ذلك، لذلك يجب أن يتم

التعاون بين القنصليات والسفارات والجهات الحكومية في الدول المختلفة، لافتاً إلى أنه يصعب هنا الدقيق والكشف للتزوير؛ لأنّ الجواز هنا رسمي ومكتوب عليه أنه سائق مثلاً، فمن الصعب أن يتم تكذيب ذلك، لأنّ هذا الجواز صدر من الحكومة، وللأسف هناك أناس نافذون يحصلون على مثل تلك التأشيرات، وبعضهم يدعي أنّ لديه شركة أو مؤسسة، وبموجب تلك الشركة يحصل على تأشيرات يتاجر بها.

دفع رسوم إضافية

وأشار إلى أنه من غير المحبذ أن يتم استحداث نظام يسمح بدفع رسوم مالية إضافية على رسوم استخراج التأشيرة لمن يرغب في الحصول عليها خلال فترة زمنية قصيرة، مبيّناً أنّ التدقيق لابد أن يكون موجوداً في الأشخاص الذين يدخلون المملكة، مع معرفة لماذا يأتي ومتى يخرج وأسباب رغبته في الزيارة، خاصة مع تكاثر العمالة السائبة داخل المملكة، معتبراً أنّ ربط الحصول على تأشيرة الدخول بحجوزات الفنادق أو تذكرة السفر على غرار ما يطبق في الكثير من الدول فكرة ممتازة، فالمواطن السعودي حينما يرغب في السفر إلى الخارج لابد أن يكون لديه جواز سفر صالح لمدة ستة أشهر، ولا بد أن يكون لديه تذكرة سفر ذهاباً وإياباً ولديه تأمين صحي، ويأتي بما يثبت أنّ لديه مبلغ يستطيع أن يصرف منه طيلة وجوده في تلك الدولة، وهذه إجراءات تتخذ من أجل تسهيل تأشيرات الاستثمار أو السياحة وترتبط بحجز الفندق، موضحاً أنه من غير المتوقع أن يكون هناك معوقات تمنع تطبيق هذه الفكرة في المملكة. وأضاف أنّ هناك صعوبات كثيرة تقابل المستثمرين الأجانب الذين يرغبون في الاستثمار داخل المملكة في منح التأشيرات؛ لأنّ نظام تأشيرة الدخول إلى المملكة موحد على الجميع، سواء جاء القادم من دولة أفريقية أو أوروبية، مطالباً بإيجاد تصنيفات تتيح فرص الاستثمار.



الداخلية تدعو من أكمل عمره ١٥ سنة استخراج بطاقة الأحوال

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 12 محرم 1434 هـ - 26 نوفمبر 2012م

<http://www.alriyadh.com/2012/11/26/article787406.html>

الرياض - «الرياض»

دعت وكالة وزارة الداخلية للأحوال المدنية المواطنين والمواطنات المولودين عام (١٤١٩ هـ) وأكملوا سن الخامسة عشرة مراجعة أقرب إدارة للأحوال المدنية من محل إقامتهم لاستخراج بطاقة الهوية الوطنية. المتحدث الرسمي للأحوال المدنية محمد بن جاسر الجاسر قال: إن جميع مواليد ١٤١٩ هـ يستحقون الحصول على بطاقة الهوية الوطنية هذا العام ١٤٣٤ هـ. مشيراً إلى أن الأحوال المدنية ترغب في تنظيم عملية المراجعة تيسيراً على المواطنين ولكي لا يسبب تأخير استخراج البطاقة إرباكاً لعملها وتراكم أعداد المستحقين في السنوات القادمة. وأوضح أنه بإمكان المواطنين الاطلاع على إجراءات استخراج بطاقة الأحوال المدنية بزيارة موقع الأحوال المدنية على الإنترنت على الرابط ahwal.gov.sa بالإضافة إلى حجز موعد مسبق للمراجعة لمواقع الأحوال المدنية التي تعمل بنظام المواعيد. وأهاب بجميع المدارس المتوسطة والثانوية إشعار الطلاب الذين أكملوا سن الخامسة عشرة مراجعة الأحوال المدنية للحصول على بطاقة الهوية الوطنية، وبين الجاسر أن بطاقة الهوية الوطنية هي وثيقة إثبات شخصية المواطن المكمل لسن الخامسة عشرة بدلاً عن سجل الأسرة.

وزارة العمل تلزم المدارس الأهلية بدفع 5600 كرواتب للمعلمين والمعلمات

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 12 محرم 1434 هـ - 26 نوفمبر 2012م

<http://www.alriyadh.com/2012/11/26/article787411.html>

الرياض - «الرياض»

وافق وزير العمل المهندس عادل فقيه على ما انتهى إليه رأي لجنة التظلمات بوزارة العمل التي درست التظلم الذي تقدمت به اللجنة الوطنية للتعليم الأهلي بمجلس الغرف التجارية وبعض ملاك المدارس الأهلية من قيام المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية بالزام المدارس الأهلية بتسجيل الأجر الخاضع للاشتراك للمعلمين والمعلمات المشمولين بالأمر الملكي رقم (أ/121) وتاريخ 1432/7/2هـ بما لا يقل عن (5000) ريال..

صرح بذلك المتحدث الرسمي لوزارة العمل خطاب بن صالح العنزي، مبيناً أنه وفقاً لما انتهت إليه لجنة التظلمات.. فإن المقصود بالراتب الوارد في الأمر الملكي هو إجمالي الأجر الفعلي وعليه:

أولاً: تلزم المدارس الأهلية بالآتيل رواتب المعلمين والمعلمات لديها عن (5600) ريال كما جاء بالأمر الملكي الكريم. ثانياً: يكون الأجر الخاضع للاشتراك في التأمينات للمعلمين والمعلمات السعوديين في قطاع التعليم وفقاً للحد الأدنى الذي تم إقراره في نظام التأمينات الاجتماعية ولوائح أسوة بباقي القطاعات الأخرى، أو وفقاً لما يتفق عليه الطرفان في عقد العمل المبرم بينهما.

ثالثاً: يطبق القرار الوزاري رقم (4624/1/1ع وتاريخ 1430/10/21هـ) الخاص بتنظيم احتساب الأجور الشهرية في برنامج نطاقات على قطاع التعليم أسوة بالقطاعات الأخرى.

رابعاً: إذا قامت المدارس بتسجيل أجور الاشتراكات وفقاً لما جاء في الفقرة ثانياً تمكن من الخدمات المتاحة لها في برنامج نطاقات.

خامساً: إذا كان لدى المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية رؤية مختلفة فتقوم بدراسة هذا الموضوع وعرضه على مجلس الإدارة ليتخذ ما يراه مناسباً.

وأكد المتحدث الرسمي على أن الوزارة ستراقب التزام المدارس الأهلية بما نص عليه الأمر الكريم بحيث لا يقل إجمالي الراتب عن 5600 ريال شهرياً، موضحاً بأن ما يتعلق بالراتب الخاضع للتأمينات الاجتماعية فيجب ألا يقل عما ينص عليه نظام التأمينات الاجتماعية المطبق على كل القطاعات الاقتصادية الأخرى، مشيراً إلى أنه يمكن للطرفين الاتفاق على أن يكون أعلى من الحد الأدنى شريطة أن ينص على ذلك في العقد المبرم بينهما.

العمل لـ عكاظ:

لا تمديد لـ حافز واستمرار تدريب وتوظيف المستفيدين

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 12 محرم 1434 هـ - 26 نوفمبر 2012م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20121126/Con20121126550845.htm>

صالح الزهراني، نصير المغامسي (جدة)
أكد مصدر في وزارة العمل لـ«عكاظ» أن لا تمديد لبرنامج «حافز» مشدداً على أن الإعانة المالية ستوقف عن المستفيدين من البرنامج الباحثين عن عمل الذين أمضوا 12 شهراً، موضحاً أنه سيتابع معهم التدريب والتوظيف، على أن يتم الصرف للمستفيدين الآخرين الذين لم يكملوا فترة السنة.
إلى ذلك، ذكر مصدر مسؤول في البرنامج الوطني لإعانة الباحثين عن عمل، لـ«عكاظ» أن البرنامج لم يتلق أي توجيهات رسمية بشأن تمديد الإعانة للحاصلين عليها طيلة الـ12 شهراً الماضية.
وكانت مواقع إلكترونية نقلت أمس عن مصادر وصفتها بالموثوقة، قولها إنه تمت الموافقة على مقترح رفع للجهات المختصة لتمديد (حافز) للذين أمضوا 12 شهراً، حسب الشروط الموضوعية حالياً، ولكن بآلية جديدة سيتم الإعلان عنها قريباً. مشيرة إلى أن ذلك يأتي استجابة للمطالبات بتمديد البرنامج الذي يتضمن مجموعة من الحوافز والتنظيمات التي أمر بها خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز لدعم الباحثين عن العمل، ولتعزيز فرصهم في الحصول على وظيفة تضمن لهم حياة كريمة، ويساهمون من خلالها في بناء هذا الوطن المعطاء. ويذكر أن (حافز) يتضمن صرف إعانة للباحثين عن العمل شهرياً، لتحفيزهم على البحث عن عمل بشكل جاد والحصول على وظيفة دائمة ومناسبة، وليس الركون للإعانة كمصدر لدخل ثابت، ولا يقتصر على الدعم المادي، بل يشمل توفير برامج التدريب والتأهيل خلال فترة استحقاقهم، وذلك لدعم وزيادة فرصهم في الحصول على الوظيفة المناسبة التي تلبي تطلعاتهم.

أكدت خلوه من أي مرض معد .. وشقيقة أمل: البيان مخالف للأطباء الصحة تبرئ الدم من وفاة ابنة المطيري والأسرة تتوعد بالمقاضاة

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 12 محرم 1434 هـ - 26 نوفمبر 2012م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20121126/Con20121126550623.htm>

صالح العلياني (الدمام)
اعتبرت شقيقة المريضة أمل المطيري بيان الشؤون الصحية مخالفا لما ذكره الأطباء بعد تضاعف أعراض المريضة في أيامها الأخيرة قبل وفاتها.
وأشارت إلى أن الأطباء أكدوا أنهم لا يفحصون الدم من الملاريا في الأساس وهو ما حاول الأطباء أن يتوصلوا عنه عندما شاهدوا عدم تقبل المريضة للعلاج واستهلاكها لكميات كبيرة من الدم خلال الأيام الأخيرة ومراجعة بنك الدم لمعرفة الحقيقة.
وقالت: «إن البيان ذكر أن شقيقتنا كانت تشتكي من مشاكل في الكلى وارتفاع أنزيمات الكبد عند دخولها المستشفى»، مؤكدة عدم صحة ذلك حيث إن المريضة كانت تقوم بمراجعة المستشفى منذ ما يقارب 11 سنة ولم تشتك من أي أعراض من هذه التي ذكرت في البيان، ولم يتم تسجيل أي منها في تقاريرها السابقة طوال هذه الفترة.
كما أشارت المطيري إلى أن لديهم 3 أشقاء يعانون من مرض الثلاسيميا ولا يشتكون من أي مشكلة أخرى، معربة عن استغرابها أن يكون البيان بهذه الصورة في الوقت الذي لم نستلم حتى هذه اللحظة شهادة الوفاة لأختنا رحمها الله، مشيرة إلى أن البيان يدعو الأسرة لمقاضاة الشؤون الصحية.

عكاظ تكشف الستار عن أسرار الركلة الوهمية والحقنة القاتلة أسر ضحايا الأخطاء: لا للتشريح .. إكرام الميت دفنه

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 12 محرم 1434 هـ - 26 نوفمبر 2012م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20121126/Con20121126550675.htm>

وفاء باداود (جدة)
فتحت «عكاظ» خطأ ساخنا مع المرضى والمراقبين وصولا إلى المشاكل الحقيقية التي تواجه المستشفيات ومراجعيها، كما تناولت المحادثات صورا وأنماطا من الأخطاء مع تحديد المسؤوليات. وخلصت المحادثات إلى ضرورة معاقبة الأطباء المهملين ووضع حد للمغالاة واختلاف التشخيص بين طبيب وآخر. كما طالبت بفتح خط هاتفي مباشر مع وزارة الصحة لاقتراح المعالجات وتقديم الشكاوى.

أبو محمد يروي تجربة طفله الرضيعة التي أصيبت بارتفاع في درجة الحرارة وعجز الأطباء عن معرفة السبب ليتم تنويمها في أحد المستشفيات الخاصة في جدة، وخضعت لمضادات بغرض تخفيض الحرارة.

ويقول أبو محمد في هاتف عكاظ إنه سدد مبلغ 4 آلاف ريال تحت الحساب وبعد خروج الطفلة من المستشفى بعد 24 ساعة حاول استرجاع باقي المبلغ لكن إدارة المستشفى رفضت ذلك وبعد حرب ضروس، ولأن أحد أقاربه يعرف مسؤولاً في المستشفى خصموا المبلغ الذي لم يتجاوز 1500 ريال ثم تم خصم 50 في المائة من المبلغ المتبقي.

وينسأل كيف حدث هذا لا أعرف «الأمر قد يستغرق شهراً كما أن ملفات جميع أسرتي في نفس المستشفى فخشيت عليهم من الثأر».

ويقترح أبو محمد تعيين طبيب مراقب في كل مستشفى سواء حكومي أو خاص للرجوع عليه عند حالات الطوارئ والأزمات وإيقاف المهازل حسب تعبيره.

تجبر ساق غير مكسورة

أم سامي تحكي وتقول إن ولدها البالغ عشر سنوات تعرض إلى كسر في الساق وأدخل إلى مستشفى خاص في مكة. وطلب الطبيب تنويمه، وبعد ثلاثة أيام من تجبير الساق أخضعه الطبيب لأشعة للتأكد من حالة الكسر.

علما أن ذات الطيب قال في بادئ الأمر إن الكسر بسيط ثم قرر إجراء عملية للساق بدعوى أن عظمة الساق حدثت فيها مضاعفات. لكن والد الطفل رفض الإجراء وأخرج ولده من المستشفى تحت مسؤوليته الخاصة.

وتضيف أم سامي أن طبيباً آخر تابع حالة ولدها وتوصل إلى حقيقة مذهلة وهي أن الطفل غير مصاب أصلاً بكسر وعلاجه يتم برباط ضاغط وبعد ثلاثة أسابيع تعافى الطفل تماماً وما هو يسير على قدميه.

36 ساعة في الطوارئ

قارئة من جدة تحفظت على اسمها وقالت إن ولدها يعاني من مرض السكر وكلما زاد عمره زاد وضع السكر سوءاً وصار يعاني من أزمات حادة في السكر وتتطلب الحالة تنويمه لكن الحالة المادية للأسرة لا تسمح بذلك فاضطرت إلى مراجعة مستشفى حكومي وفي كل مرة تعاني من الانتظار وقلة الأسرة.

وتزوي السيدة أن ولدها اضطر للانتظار قرابة 36 ساعة في قسم الطوارئ بانتظار السرير.

وفوجئت بعد ذلك أن الغرفة التي أدخل فيها نجله بها أكثر من 6 أسرة فارغة وبررت الممرضات هذا التناقض بالقول إن المرضى غادروا قبل لحظات!

دواء بستة آلاف

(السيدة ج) روت حكاية والدها في أول يوم للحج ومعاناته مع مستشفى حكومي بسبب تعرضه لجلطة وحالته لا تسمح بإجراء عملية. ثم احتاج الأب إلى دواء معالج قيل إنه لا يوجد إلا خارج البلاد وأخضع المريض للعلاج بالمهدئات والمسكنات ففضلت الأسرة إبقاؤه في المستشفى لأي طارئ قد يحدث وفي إجازة الحج زادت معاناة الأب واكتشفنا أن الدواء المطلوب من الخارج يزيد سعره على 6 آلاف ريال ثم وصل الدواء المنتظر ولم تكتمل سعادة أسرة المريض لأن المستشفى يحتاج ليومين لمخاطبة إحدى الجهات بخصوص الدواء وبعد المخاطبة منح المريض العلاج لكنه توفي في نفس اليوم بسبب تأخير تعاطي العلاج.

وفي حالة مماثلة تشكو إحدى السيدات معاناة نجلها مع مستشفى حكومي حيث تنتظر مع ولدها المصاب بالسكري قرابة ست ساعات في الطوارئ حيث يخضع للعلاج بالانسولين وهو من نوع خاص يأتي من الخارج فتضطر الأسرة للانتظار والترقب مع الدعاء وتتساءل السيدة هل هذا يرضي الوزارة؟ لماذا لا تفتح خطوطاً مباشرة مع المرضى كي تستمع إلى معاناتهم وشكاويهم.

إكرام الميت دفنه

تقول (س) من المنطقة الشرقية إن والدها المريض بالسكري يتم نقله إلى مستشفى حكومي عند كل أزمة صحية وذات مرة ارتفع معدل السكر إلى نسبة قياسية ليتم نقله إلى الطوارئ وبسبب الزحام لم يستمع الطبيب جيداً إلى تفاصيل حالته المرضية فتصفح الملف بسرعة وطلب من الممرضة إعطاء المريض إبرة بعدها بخمس دقائق أعلنت الوفاة لأن الإبرة كانت خاطئة ومخصصة لمريض آخر وتضيف س «والدتي وإخواني وأعمامي رفضوا رفع شكوى حتى لا يتم تشريح جثة والدي وصولاً للحقيقة.. فإكرام الميت دفنه».

ومن المدينة المنورة تقول (هـ) إن نجلها تعرض إلى إصابة في القدم ونقل إلى مستشفى حكومي وبقي في الطوارئ قرابة 12 ساعة ثم حضر الطبيب على عجل ونظف الجرح وأخاطه ثم ترك للممرضة تضميد الجرح.

وبعد عودتهم الى المنزل اشتموا رائحة كريهة تنبعث من الجرح فعدوا الى المستشفى فقالوا ان الوضع طبيعي وبعد تحويله الى مستشفى خاص كانت المفاجأة: وجود عرق مقطوع.
وتتنقد القارئة فائزة تفاوت الاسعار من مستشفى الى آخر وتتساءل عن الجهة المختصة بتحديد الأسعار ومنع استغلال المرضى وتروى عن تجربة والدها الذي اصيب في ركبته فاقترح الطبيب ركبة صناعية بديلة وعند مراجعة طبيب آخر تبين أن الإصابة مجرد رضوض طفيفة .. وتطالب القارئة بضرورة التحقيق في الواقعة.



التحقيق مع خادمة دست السم في حليب طفل

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 12 محرم 1434 هـ - 26 نوفمبر 2012م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20121126/Con20121126550780.htm>

نادر العنزي (تبوك)
تحقق هيئة التحقيق والادعاء العام في تبوك مع خادمة آسيوية متهمة بوضع سم داخل كوب حليب لطفل يبلغ من العمر تسعة أعوام.
وأبلغ صالح العمري والد الطفل (عمر) شرطة السلیمانة بتبوك بتفاصيل الدعوى، والتي بدورها حققت في القضية وأحالت الخادمة للسجن العام بينما أحييت القضية لهيئة التحقيق والادعاء العام.
وكشف الأب لـ«عكاظ» عن أنه اكتشف بالصدفة تغير لون الحليب الذي قدمته الخادمة كوجبة غداء لطفله، وبالتحقق في الأمر اعترفت الخادمة بأنها دست السم في الحليب لكرها للطفل لأنه يعتدي عليها بالضرب (حسب قولها).



أبلغ محاميه بوقائع التعسف معه من قبل المحققين انتزاع اعترافات سجين سعودي تحت التهديد بالتصفية في العراق

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 12 محرم 1434 هـ - 26 نوفمبر 2012م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20121126/Con20121126550618.htm>

ثامر قمقوم (عرعر)
يقبع علي حسن علي فاضل خلف القضبان في سجن الناصرية في العراق بتهمة الإرهاب وفقا لما جاء في صحيفة دعوته، وكشفت لـ«عكاظ» مصادر من العراق أن فاضل محكوم عليه بالإعدام وأن الاعترافات التي أدلى بها جرى انتزاعها منه عن طريق التعذيب والتهديد بالتصفية الجسدية رغم أن السجين أبلغ السلطات العراقية أنه دخل العراق لزيارة بعض أقربائه في الموصل.
وفي التفاصيل، أن منطوق الدعوى المقدمة ضد علي فاضل تمثلت في ترؤسه مجموعة إرهابية في العراق في تلغفر بمحافظة نينوى شمال بغداد.
وأضافت ذات المصادر أن السجين أبلغ محاميه بأنه أجبر على الاعترافات التي صدر الحكم بموجبها ضده.

وفي موازاة ذلك، حصلت «عكاظ» على نسخة من حكم المحكمة الجزئية العراقية في الكرخ الصادر بحق السجين السعودي علي حسن علي فاضل بالإعدام شنقا حتى الموت وأصدر الحكم كل من القاضي أحمد عبدالسادة نوفان وزهير كاظم عبود ورئيس المحكمة عماد خضير الجابري.

وأكد القضاة في حكمهم أن الحكم صدر لما هو ثابت بالتحقيق الابتدائي والقضائي بعد أن ألقت القوات العراقية القبض على علي حسن فاضل في 2005/9/6م في مدينة الموصل بتهمة ترؤسه عصابة مسلحة تهدف إلى تعطيل القوانين والاعتداء على القوات الأمنية وإشاعة الفوضى في البلاد، وفقا لما جاء في منطوق الدعوى ضده.

كما اتهم القضاة علي فاضل بانتحال اسم آخر وذلك للهرب من المحاكمة أثناء القبض عليه مؤكدين في حكمهم أنه دخل إلى العراق بصحبة ستة مقاتلين عرب دون أن يتم تحديد جنسياتهم وأنه دخل عن طريق الحدود السورية وتحديدا عن طريق منطقة ربوعة الحدودية مع سورية.



في استطلاع للأمان الأسري

45.5 % من الآباء والأمهات لا يقومون بتوعية الأبناء عن

التحرش

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 12 محرم 1434 هـ - 26 نوفمبر 2012م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20121126/Con20121126550627.htm>

أحمد الحذيفي (الرياض)

كشف استطلاع أجراه موقع برنامج الأمان الأسري الوطني، أن 54.5% من الآباء والأمهات يقومون بتوعية أطفالهم على أشكال التحرش الجنسي لمنع تعرضهم له، فيما نسبة 45.5% لا يقومون بأي دور توعوي للأبناء عن أشكال التحرش الجنسي.

وقالت مشاعل السناني عضو برنامج الأمان الأسري إن الخطوة الأولى التي يجب أن يتبعها الآباء والأمهات لحماية أطفالهم من التعرض للعنف الجنسي هي تثقيفهم عن التطور الجنسي عند الأطفال خاصة التطور السليم وغير السليم، مشيرة إلى أن أهم نقطة يجب التركيز عليها هي تعليم الأطفال كيفية حماية أنفسهم من العنف وما هي الخطوات المتبعة في حال شعر الطفل بعدم راحة تجاه شخص ما.

وأضافت على الآباء والأمهات استخدام تجاربهم السابقة في الثقافة الجنسية وذلك لبناء طريقة لتعليم الطفل يتم فيها تجنب الأمور غير الصحيحة، وهي طريقة تساعد الأهل على تطوير طريقة صحيحة لتثقيف أبنائهم ابتداء من مرحلة الرضاعة. وأكدت السناني أنه يجب على الأهل عدم الاعتماد على حوار واحد مع الطفل واستخدام أسلوب التكرار لترسيخ المعلومة في ذهن الطفل، كما أن التكرار يساعد على تجنب تلقي أطفالهم للرسائل التي تصل إليهم عبر الإعلام والمصادر الإلكترونية، وينبغي على الأهل اتباع الأساليب التعليمية المستخدمة في المجتمع ودعمها عند تثقيف الطفل جنسياً.

سعوديون يسعون نحو السعادة والقدرات الخارقة عبر عجلات النور

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 12 محرم 1434 هـ - 26 نوفمبر 2012م

<http://alhayat.com/Details/456055>

جدة - هيبب برادة

تقف الشابة هتون عبدالعال (27 عاماً) كل صباح أمام المرأة لمدة دقيقتين لتقوم بتمرين خاص باتزان الطاقة كانت قد تعلمته من إحدى دورات «الطاقة» التي تبحث عنها بشغف لتلتحق بها، بهدف الإحساس بطعم السعادة في حياتها اليومية، إذ تتنوع عمليات إطلاق مكامن الطاقة باختلاف مواقعها في جسد الإنسان، وبمسميات مختلفة لنوعية التدريبات أبرزها «عجلات النور».

وتعد هتون عبدالعال فرداً من ضمن مجموعة من السعوديات والسعوديين الذين يزداد إقبالهم في الآونة الأخيرة، على دورات «علم الطاقة» التي وجدوا فيها ضالتهم في تنمية طاقتهم الإيجابية وتوظيفها لجلب السعادة في الحياة، إضافة إلى كشف الدورات عن قدرات أشخاص قد تكون خارقة لدى البعض، وطبيعية لدى من يعرف هذا العلم. وتحاول هتون اكتشاف العالم «اللامحسوس» من خلال التمارين التي تلقتها في إحدى دورات الطاقة، لتتطلق بعد ذلك في تأدية وظائفها الحياتية المختلفة، كما تعلمت أن تقوم بعملية تنظيف مناطق الطاقة السبع في جسدها والتي تسمى «الشكرات» أو «عجلات النور» في اليوم الذي لا تشعر فيه برغبة في القيام بأي نشاط.

فيما توضح سعاد طه (25 عاماً) أنها تود التعرف على مكامن الطاقة للاستفادة منها في حياتها عامة، وعملها الذي يستوجب منها العمل بيقظة ذهنية وجسدية طوال 12 ساعة يومياً، بسبب عملها كمربية في إحدى دور الرعاية. وقد يكون التيقظ وإبقاء الطاقة في حالة عالية هو ما يشغل بال هتون وسعاد، إلا أن ماجدة التميمي (30 عاماً) تطمح إلى تلقي دورات الطاقة بصورة مكثفة لإطلاق قدراتها الداخلية من خلال تركيز طاقتها على الأشياء. وتقول التميمي «رغم ما نحصل عليه من معلومات مهمة في تلك الدورات إلا أنها تُعتبر مبادئ بسيطة، فهناك أساليب متقدمة لاستخدام الطاقة كأن يُركّز الشخص على الشيء فيحركه بعينه مثلاً أو أن يستبصر المستقبل بشفافية يتم تدريبه إذا كانت لديه تلك الهبة، خصوصاً إذا كان الأشخاص في الأساس لديهم بعض القدرات الفطرية التي يعملون على تنميتها».

من جهتها، أكدت الاختصاصية في علم النفس المساعد ومدربة قوة الطاقة البشرية الدكتورة تغريد جليدان أن أهمية الطاقة في حياة الإنسان تكمن في أن كونه مخلوقاً مثل بقية المخلوقات تحيط به طاقة هي عبارة عن مجال كهرومغناطيسي، والإنسان مزود بهذه الطاقة منذ ولادته، ومعرفة الإنسان بالأسلوب الأمثل لاستخدام الطاقة تمنحه القوة، خصوصاً في أوقات الضعف والمحن، إضافة إلى أنه باستخدامها الصحيح إيجابياً يُسهل عملية الاتصال مع كل ما يحيط به في الكون وكل المخلوقات التي خلقها الله تتمتع بطاقة إيجابية تمنح القدرة على الاتصال الجيد مع الذات ومع الكائنات الأخرى. وأوضحت جليدان أنه «قد يبدو غريباً رؤية «هالة» الأشخاص أو المجال اللامرئي الكهرومغناطيسي للأفراد، رغم ثبوت ذلك فعلياً من طريق العلم والبحث والدرس في علم الطاقة».

وبيّنت جليدان أن «الشكرات» هي عبارة عن «عجلات النور» ومناطق الحصول على الطاقة من الكون وتوزيعها وعكسها على جسم الإنسان حسب موقعها في الجسم وكلما كانت تلك «الشكرات» نشطة كلما أصبحت أفضل في اكتساب الطاقة.

جدة تصدر في عقود الوالدين“ بـ 270 قضية وبقية أقل مدن المملكة.. العام الماضي

المصدر: جريدة الشرق الاثنين 12 محرم 1434 هـ - 26 نوفمبر 2012م
<http://www.alsharq.net.sa/2012/11/26/597214>

الطائف – ماجد الشريبي
تصدرت المدن الكبرى في المملكة، أثناء تسجيل حالات عقود الأبناء لأبائهم، في العام الهجري الماضي، في حين شهدت
عديد من المحافظات الصغيرة انعدام حالات العقود، بينما تشهد المحافظات التي بدأت في الانفتاح والتطور في الآونة
الأخيرة تسجيل مراتب متقدمة في تسجيل قضايا عقود الوالدين.
واحتلت محافظة جدة المرتبة الأولى في تسجيل حالات عقود الوالدين في المحاكم العامة والجزئية وذلك بعدد قضايا
تجاوز 270 قضية خلال عام واحد، وتأتي الرياض في المرتبة الثانية في تصنيف وزارة العدل لمثل هذه القضايا
الاجتماعية تليها محافظة مكة المكرمة في المرتبة الثالثة.
فيما سجلت محافظة بقيق أقل عدد لقضايا العقود، وتشهد محافظات الطائف إحدى المحافظات التي بدأت تفتتح حضارياً
في السنوات الأخيرة تقدماً في وقوع قضايا العقود ما دفعها إلى تسجيل مراتب متقدمة من بين تسع وعشرين محافظة في
المملكة، وحول تنامي مثل هذه القضايا في المجتمع السعودي أكد لـ«الشرق»، عدد من التربويين على أن في المدن
الكبرى طبعي ظهور مثل هذه القضايا.
كما أكد التربوي عبيدالله الغامدي أن السبب في المدن الكبرى لايخرج عن الترف الاجتماعي وزيادة المادة وانشغال الآباء
في أعمالهم التجارية وعدم توفر الوقت الكافي لدى الأب لمتابعة أبنائه ما يوجد فجوة تكون السبب وراء وقوع قضايا
العقود، وأشار: من واقع عملي التربوي أعتقد أن هذا العدد هو للقضايا التي وصلت للمحاكم وسجلت ولم يغط كافة
حالات العقود فنحن في المدارس نمر علينا مثل هذه القضايا التي نحاول معالجتها تربوياً، وأشار الغامدي إلى أن الملفت
حقاً هو بدايات ظهور مثل هذه القضايا الاجتماعية في المدن الصغيرة وأنا أطلب المتخصصين في علم النفس والاجتماع
أن يتعاونوا مع التربويين في الميدان لدراسة هذه الحالات.

التهم ما بين الرشوة والوساطة واستغلال الوظيفة اليوم.. الحكم في قضية 8 مسؤولين ورجال أعمال تسببوا في كارثة جدة

المصدر: جريدة الاقتصادية الاثنين 12 محرم 1434 هـ - 26 نوفمبر 2012م
http://www.aleqt.com/2012/11/26/article_712444.html

عبد الله القرني من جدة
تعقد المحكمة الإدارية في جدة اليوم جلسة خصصتها لإصدار الحكم في قضية ثمانية متهمين من المتسببين الرئيسيين في كارثة السيول، التي اجتاحت جدة قبل ثلاثة أعوام، منهم وكيل أمين جدة السابق ورجال أعمال سعوديون وخليجيون ومسؤول سابق عن تصريف مياه الأمطار والسيول وموظفون على مراتب دنيا في أمانة جدة.
وتنوعت التهم المنسوبة إليهم بين الرشوة والوساطة والجمع بين التجارة والوظيفة الحكومية واستغلال العمل الحكومي في شراء منح الأراضي من ملاكها، وتسهيل المستخلصات المالية لبعض المقاولين مقابل رشا يتفق عليها.
المتهم الرئيس والأول كان قيادياً سابقاً وترأس إدارة معنية بالصيانة والتشغيل ومشاريع تصريف مياه الأمطار، اعترف في التحقيقات المبدئية بتلقيه مبالغ مالية مختلفة منها حصوله على سيارة من المتهم الثاني وهو شخصية شهيرة وأحد ملاك شركات المقاولات في المملكة، وطلب منه المتهم الأول إحضار السيارة بهدف استخدامها في أداء أعمال وظيفته الحكومية، وجرى تأمين السيارة من قبل مالك الشركة مقابل عدم تعطيل مستخلصات شركته، وذلك وفق لائحة الاتهام التي تضمنت طلب وأخذ مبلغ 333 ألف ريال من المتهم الثالث وهو مدير مشاريع لشركة مقاولات شهيرة تولت مشاريع كبرى في المحافظة، وتسلم الرشوة عن طريق أحد الأشخاص من جنسية عربية وتم تسفيره إلى بلاده عن طريق شركته وكانت تلك الرشوة مقابل تمرير مستخلصات الشركة وعدم تعطيلها، إضافة إلى اتهامه بطلب وأخذ 50 ألف ريال من مهندس عربي جرى تسفيره إلى بلاده مقابل زعمه تمرير المستخلصات المتأخرة للشركة عند أحد الموظفين في الأمانة، وضمت الاتهامات طلبه من المتهم الخامس وهو رجل أعمال وشريك في مجموعة مقاولات شهيرة قام بتوفير سيارة صغيرة فاخرة وتأمين 40 ألف ريال تدفع كرشوة مقابل أداء عمل من أعمال وظيفته بتمرير مستخلصات تلك الشركة وعدم تعطيلها وتقديم استشارات لأحد المشاريع المتأخرة وتمت جريمة الرشوة بناءً على ذلك.
كما طلب المتهم الأول والرئيسي رشوة من المتهم الخامس عن طريق وساطة من المتهم السادس وهو مندوب مبيعات في إحدى شركات البناء بمبلغ 160 ألف ريال مقابل أداء عمل من أعمال وظيفته بتمرير مستخلصات الشركة وعدم تعطيلها وتمت الرشوة ووجه إليه اتهام طلب وأخذ رشوة من أحد رجال الأعمال الشهيرين في المملكة (جرى فصل أوراق قضيته في أوراق مستقلة) بمبلغ 150 ألف ريال وإصلاح سيارته بمبلغ 4 آلاف ريال مقابل أداء عمل من أعمال وظيفته بتمرير مستخلصات الشركة وعدم تعطيلها، وأشارت اللائحة إلى أن المتهم الأول تلقى وعداً من رجل الأعمال السابق وشقيقه المتهم السابع في ذات القضية بتلقي ما بين 80 ألفاً و 100 ألف ريال رشوة مقابل أداء عمل من أعمال وظيفته بتسهيل مستخلصات شركتهم في مشروعي الكورنيش، وطلب منهما أخذ مبلغ سيارة فاخرة بمبلغ يتجاوز 120 ألف ريال رشوة مقابل إنجاز مستخلصات شركتهم وعدم تأخيرها.

عادوا إلى الميدان بعد تسوية أوضاعهم اتفاقية بين العمل وأمانة مكة" تنهي أزمة عمال النظافة

المصدر: جريدة الاقتصادية الاثنين 12 محرم 1434 هـ - 26 نوفمبر 2012م
http://www.aleqt.com/2012/11/26/article_712449.html

خالد الرحيلي من مكة المكرمة
أكدت أمانة العاصمة المقدسة أن أزمة النظافة التي مرت بها مكة المكرمة خلال الأيام الخمسة الماضية انتهت وعاد عمال النظافة التابعين لمقاول مشروع النظافة إلى الميدان بعد تسوية أوضاعهم.
وقالت الأمانة في بيان أصدرته أمس، على لسان عثمان أبوبكر مالي مدير عام العلاقات العامة والإعلام المتحدث الإعلامي للأمانة، إن الأمانة أجرت اتصالاتها مع وزارة العمل حيث تم التوصل إلى اتفاق على معالجة مشكلة العمالة في العقد الحالي والسماح للمقاول بتجديد إقامات العاملة لديه بعد تطبيق وتنفيذ الآلية المعتمدة لدى الوزارة للتعامل مع المنشآت المتعثرة في التوظيف.
وأكد أن جميع مستحقات العاملين في المشروع ستسلم لأصحابها بصفة شهرية وهناك متابعة من قبل الأمانة لذلك حيث لا يتم صرف أي مستخلص شهري من قبلها للمقاول ما لم يقدم بيانات معتمدة توضح قيامه بتسليم رواتب العاملين للشهر السابق بموجب مسيرات معدة لذلك.
وأوضح المتحدث أن سبب نشوء الأزمة هو امتناع عمال وسائقي مشروع النظافة في مكة المكرمة والمشاعر المقدسة والقرى التابعة لها عن مباشرة أعمالهم الميدانية، لعدم تجديد إقامات العمال البالغ عددهم 4249 عاملاً نتيجة تعثر المقاول في تحقيق نسبة التوظيف المطلوبة رسمياً ودخوله في النطاق الأحمر وفق برنامج "نطاقات" الذي يتم تطبيقه من قبل وزارة العمل على المنشآت المختلفة بهدف ضبط نسب التوظيف فيها، إضافة إلى تطبيق القرار الصادر من وزارة العمل برفع المقابل المالي على العمالة الوافدة في المنشآت التي يزيد عدد عمالها على العمالة الوطنية، والذي بدأ تنفيذه مع بداية العام الحالي 1434هـ.
وشدد على أنه خلال الأزمة لم تقف الأمانة مكتوفة الأيدي وإنما قامت بمعالجات سريعة حيث تم استئجار أعداد لا بأس بها من العمالة والمعدات، بلغت تقريباً 700 عامل و 1700 معدة مختلفة للقيام بأعمال النظافة والتخفيف من النفايات المتراكمة، وبالذات في الشوارع الرئيسية والمناطق المحيطة بالمسجد الحرام المنطقة المركزية.
وعبر المتحدث باسم أمانة العاصمة المقدسة عن شكره إلى جميع الجهات الحكومية التي تعاملت مع الأزمة وتعاونت معها وتخص بالشكر وزارة العمل على تفهمها وتجاوبها مع الوضع وشرطة العاصمة المقدسة وقياداتها التي شاركت وتعاونت في حل الأزمة بإسهامها في المحاولات الحثيثة التي تمت لإقناع العمالة بالنزول للعمل حيث باشرت أعمالها ظهر يوم أمس الأول السبت وبدأت بأعمال كسح الشوارع ونقل النفايات المتجمعة.

طفلة تتعرض للحرق من زوجة والدها بالخبر

المصدر: جريدة اليوم الاثنين 12 محرم 1434 هـ - 26 نوفمبر 2012م
<http://www.alyaum.com/News/art/64001.html>

خالد سجاد - الدمام
تعرضت طفلة في السابعة من العمر الى حرق وضرب وتعنيف من قبل زوجة والدها في الخبر، وكانت الفتاة البالغة من العمر سبع سنوات وتدرس في المرحلة الابتدائية اكتشفت احدى معلماتها اثارا للضرب والحرق على جسدها حيث قامت بإبلاغ الشرطة والتي بدورها استدعت والدها وزوجته والطفلة التي تمت إحالتها الى المستشفى لإثبات الواقعة ، وأوضح مصدر لـ"اليوم" ان زوجة الأب "من جنسية عربية" تسكن في نفس المنزل بمحافظة الخبر مع الطفلة واثنين من أشقائها الذكور حيث تعرضت للضرب وحرمانها من الاكل لمدد متفاوتة بدون أي تدخل من والدها، مبينة ان الطفلة تمت إحالتها الى مستشفى الملك فهد الجامعي لتلقي العلاج، في حين ما زالت الجهات المختصة تحقق في ملابسات الاعتداء. وأكد الناطق الإعلامي لشرطة المنطقة الشرقية المقدم زياد الرقيطي لـ"اليوم" صحة الواقعة، مشيراً الى أنه تم استدعاء الطفلة ووالدها وزوجته وإرسال الطفلة إلى المستشفى لتلقي العلاج اللازم فيما تم إحالة الأب وزوجته لفرع هيئة التحقيق والادعاء العام بحكم الاختصاص.



روت لـ"سبق" معانياتها مع العيادات الخارجية بمدينة الملك سعود الطبية

"أم محمد": هل يُعقل أن يمر شهر ونصف لأحجز موعداً لدى طبيب؟!

المصدر: جريدة سبق الاثنين 12 محرم 1434 هـ - 26 نوفمبر 2012م
<http://sabq.org/Crfd>

سلطان المالكي - سبق - الرياض:
"حسبي الله ونعم الوكيل، أين وزير الصحة ليشاهد هذه المهازل؟" بهذه العبارة بدأت "أم محمد" رواية معاناتها إلى "سبق" مع العيادات الخارجية بمدينة الملك سعود الطبية.
وقالت أم محمد: "المستشفيات في كل مدن العالم وجدت لكي يجد فيها المريض راحته، ويحصل على العلاج المناسب بأسهل الطرق، ولكن ما يحدث في مدينة الملك سعود الطبية أمر غريب وعجيب! التطوير بأساليب التعجيز!!".
وأضافت: "كيف أحضر للعيادات الخارجية وبعد طوابير طويلة أحصل على موعد اتصال بعد أيام تصل لعشرة، وأحياناً لشهر، وبعد أخذ موعد الاتصال يجب أن أتصل لكي أحجز موعداً للدخول على الطبيب، وبذلك تمر فترة شهر ونصف وأنا في حالة ضياع ما بين حجز موعد اتصال لكي أحجز موعداً، وما بين عدم الرد من قبل سنترال حجز المواعيد".

وقالت "أم محمد": "تعليمات خادم الحرمين الشريفين- حفظه الله-، وأيضاً تعليمات وزير الصحة، تؤكد على أهمية خدمة المرضى، وتوفير لهم سبل الرعاية الكريمة، والحصول على متطلباتهم الصحية بكل عناية واهتمام، ولكن ما يحدث في مدينة الملك سعود الطبية من معاناة لكبار السن ومراجعي العيادات وصعوبة مقابلة الأطباء أمر لا يعكس الواقع، ويجب على المسؤولين في وزارة الصحة التدخل، وإيقاف هذا النظام التعجيزي الذي لا يخدم المراجعين والمرضى".



تباين حول تحديد الفترة الزمنية لسقوط تهمة التزوير قضائياً وتعديلات على مشروع تطبيق كود البناء أعضاء الشورى ينتقدون التسرب وتدني الرواتب والمستأجرة في هيئة التحقيق

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 13 محرم 1434 هـ - 27 نوفمبر 2012م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20121127/Con20121127550902.htm>

فارس القحطاني (الرياض) أَعَادَ مجلس الشورى أمس التقرير السنوي لهيئة التحقيق والادعاء العام للعام المالي 1432/1433 هـ، إلى لجنة الشؤون الإسلامية والقضائية، لعرض وجهة نظرها في جلسة سابقة تجاه الانتقادات التي طالت التقرير خلال مناقشات الأعضاء في الجلسة التي عقدت برئاسة رئيس المجلس الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ. واشتملت أبرز الانتقادات التي تناولها العضو الدكتور عبدالله بخاري على أن هيئة التحقيق والادعاء العام من أهم الأجهزة في تحقيق الأمن والعدالة، ولكن هناك معوقات ومنها تسرب الموظفين وخلال الست سنوات الماضية تسرب منها 160 عضواً و 315 موظفاً لأسباب نفسية وشخصية وعدم الرضا، علماً بأن منهم من يحمل شهادات عليا ماجستير ودكتوراه، كما أن هناك تكليفاً بخارج الدوام لموظفي الهيئة وهم لا يتواجدون وهذا يلقي بظلال فساد مالي على الهيئة، مشيراً إلى أن هناك سجينات مضي على وجودهن في سجن بريمان 3 سنوات دون توجيه تهمة لهن، كما أن هناك عدداً من السجينات أكملن محكوميتهن ولم يتم الإفراج عنهن. وأضاف الدكتور جبريل عريشي أن مباني الهيئة المستأجرة 98 مبنى بقيمة 40 مليون ريال سنوياً، مضيفاً أنه لا بد من وجود زيادة في رواتب أعضاء الهيئة في الراتب الأساسي بهدف الاستقرار الوظيفي ومنع التسرب، فيما طالب العضو عبدالملك الخيال بإنشاء معهد عالٍ للتحقيق والادعاء العام على غرار المعهد العالي للقضاء وتكون سنوات التخصص فيه ما بين 2 - 3 سنوات ويلتحق به خريجو كليات الشريعة. وقال العضو الدكتور مفلح الرشدي إن التقرير لم يتطرق عما تم بشأن التحول إلى التعاملات الإلكترونية. وأشار الدكتور عبدالرحمن العطوي إلى أن التقرير لم يتحدث عن الفائض في الوظائف الشاغرة فيه. ورأت اللجنة أن تكتفي بما صدر عن المجلس في توصيات سابقة بشأن تكرار الصعوبات التي تواجهها الهيئة والمتمثلة في قلة الوظائف الإشرافية والمباني، كما رأت أن تقوم الهيئة ببحث تخصيص بند للصرف منه على الحالات الضرورية، وعدم وجود بند مخصص للتخفيض والمكافآت مع الجهة المعنية في وزارة المالية عند مناقشة ميزانيتها. وأوصت اللجنة في تقريرها على ضرورة أن تعمل الهيئة على التواصل مع وسائل الإعلام للتعريف بمهامها ورسالتها وطبيعة اختصاصاتها نظراً لطبيعة عملها وما تباشره من أعمال تتعلق بحقوق الناس وحياتهم، كما دعت إلى تطوير مركز للبحوث والتعاون مع الجهات البحثية في هذا المجال.

جرائم التزوير
ومنح المجلس فرصة للجنة الأمنية لعرض وجهة نظرها في جلسة مقبلة تجاه ما أبداه الأعضاء من آراء بخصوص تباين وجهات النظر بين مجلس الشورى ومجلس الوزراء حيال تعديل بعض مواد النظام الجزائي لجرائم التزوير المعاد إلى مجلس الشورى عملاً بالمادة 17 من نظام المجلس، تلاه نائب رئيس اللجنة اللواء الطيار عبدالله السعدون.
وبينت اللجنة أن هناك 19 مادة من أصل 30 من مشروع النظام متفقاً عليها مع مجلس الوزراء، وأكدت اللجنة على ضرورة الإبقاء عليها، بينما هناك 12 مادة يوجد تباين بشأنها، وقد أخذت اللجنة بأغلب التعديلات المقترحة من الحكومة والتي تركزت في تعديلات صياغية. وبعد طرح الموضوع للنقاش والمداولة تركزت أغلب مداخلات الأعضاء حول التباين بين مجلس الوزراء ومجلس الشورى بشأن تعديل المادة 27 والمتعلقة بتحديد الفترة الزمنية لسقوط تهمة التزوير قضائياً، والمادة 30 والمتعلقة بلائحة نظام المشروع.

توصيتاً التسعير
كما أعاد المجلس للجنة الخاصة دراسة توصيتين إضافيتين على تقرير لجنة الشؤون الاقتصادية والطاقة تجاه التقرير السنوي لوزارة التجارة والصناعة للعام المالي 1430/1431هـ، مقدمتين من عضو المجلس الدكتور خضر القرشي، وعضو المجلس الدكتور عبدالله الفيفي وسبق أن ناقشنا في جلسة سابقة للمجلس وقرر حينها تشكيل لجنة خاصة لدراسة تلك التوصيتين، واللّتين تتمحوران حول متابعة وزارة التجارة والصناعة حال السوق ومتابعة أسعار السلع، ولاسيما التي تعظم الحاجة إليها كالمواد التموينية ومواد البناء وتطبيق الأنظمة والقواعد ذات العلاقة لضمان استقرار الأسعار ووفرة السلع.

وبين مساعد رئيس المجلس الدكتور فهاد الحمد أن الخلاف هو أن لجنة الشؤون الاقتصادية والطاقة ترى أن توصيتي العضوين غير نظاميتين كونهما دعاً إلى تسعير شامل لجميع مواد البناء والمواد التموينية وهذا يتعارض مع الأنظمة النافذة بشأن حرية الأسواق وكذلك تتعارض مع نظام المنافسة، لاشتمال هذه المواد على أشياء ضرورية وحاجية وتحسينية، وقدمت توصيتها وهو رأي غالبية أعضاء اللجنة بالنص التالي «متابعة وزارة التجارة والصناعة حالة السوق ومتابعة أسعار السلع ولاسيما التي تعظم الحاجة إليها كالمواد التنموية، ومواد البناء وتطبيق الأنظمة والقواعد ذات العلاقة لضمان استقرار الأسعار ووفرة السلع»، فيما اتجه رأي الأقلية الذي تبناه عضو واحد هو رئيس اللجنة محمد قاروب بالموافقة على توصية اللجنة إضافة إلى أنه يرى نظامية التوصيتين المقدمتين من عضوي المجلس.

مشروع نظام كود البناء
كما أعاد المجلس مشروع نظام تطبيق كود البناء السعودي للجنة الإسكان والمياه والخدمات العامة، وكانت توصيات اللجنة الموافقة على مشروع نظام تطبيق كود البناء السعودي، إنشاء هيئة للتنشيد والبناء، والمكون من 15 مادة، ومن أبرز ملامح مشروع النظام أن يطبق الكود على جميع أعمال البناء في القطاعين العام والخاص بما في ذلك تصميم البناء وتنفيذه وتشغيله وصيانته وتعديله، كما يطبق على المباني القائمة في حالة ترميمها أو تغيير استخدامها أو توسعتها أو تعديلها.

ويعد الكود أحد الأدوات المهمة التي تتضمن الاشتراطات والمتطلبات وما يتبعها من أنظمة ولوائح تنفيذية وملاحق متعلقة بالبناء والتنشيد لضمان السلامة والصحة العامة، كما تضمن مشروع النظام كيفية ضبط المخالفات، ومقدار العقوبة التي تتضمن الغرامة المالية، وإيقاف رخصة الممارسة.

وتركزت أغلب المداخلات على تعديلات صياغية، وتساءل أحد الأعضاء عن مبررات اللجنة بإضافة كلمة «تحديث» لاسم النظام، فيما رأى أحد الأعضاء أن الفقرة الثالثة من المادة الرابعة تنص على تحديث الكود كل خمس سنوات لذا فليس هناك من مبرر لإيراد كلمة تحديث في عنوان النظام.

ورأى عدد من الأعضاء بضرورة أن هناك تفصيلاً أكثر في ما يتعلق بمادة العقوبات والتفريق بين مالك المبنى وصاحب المكتب الهندسي. فيما طالب أعضاء آخرون بضرورة تعدد الغرامات المالية بحسب المخالفة. وأكد أحد الأعضاء أن تطبيق الكود سيكون من شأنه توفير التكاليف سواء في القطاع الحكومي أو للأفراد الراغبين في البناء، كما سيوفر من استيراد العديد من المواد التي لا حاجة لاستخدامها في المباني بالمملكة.

تقاهمات سياسية

كما وافق المجلس على مشروع مذكرة تفاهم للمشاورات الثنائية السياسية بين وزارة الخارجية في المملكة ووزارة خارجية الاتحاد الكونغرس الأمريكي، والمكون من ست فقرات تتضمن قيام الطرفين بإجراء مباحثات ومشاورات في مجال العلاقات الثنائية وتبادل وجهات النظر حول الموضوعات ذات الاهتمام المشترك في مجال تطورات السياسة الدولية، وأن يعمل الطرفان على تعميق التشاور وتعزيز التنسيق بخصوص المواضيع التي تناقش خلال الاجتماعات الدولية العادية والطارئة.

تبقت 13 حالة في الدار .. مدير الشؤون الاجتماعية بمنطقة مكة استقبال 345 حالة عنف جسدي وتحرش العام الماضي

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 13 محرم 1434 هـ - 27 نوفمبر 2012م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20121127/Con20121127551064.htm>

إبراهيم علوي (جدة)

كشف مدير عام الشؤون الاجتماعية بمنطقة مكة المكرمة عبدالله أحمد آل طاوي، أن إدارته استقبلت 345 حالة من حالات الحماية الاجتماعية العام الماضي 1433 هـ وذلك بدءاً من شهر محرم 1433 هـ، حتى نهاية شهر ذي الحجة من عام 1433 هـ. وقال «الحالات التي استقبلتها دار الحماية هي إما عنف جسدي أو عنف نفسي أو تحرش جنسي، أو حماية من القتل أو الحرق، أو حرمان أم من أطفالها، أو الهروب من المنزل أو الانتحار، وقال إنه لا توجد في دار الحماية الاجتماعية سوى 13 حالة فقط تحت الإجراء».

وأضاف: أن الحالات التي استقبلها المكتب تمثلت في 43 حالة لنساء (عنف نفسي) و 119 حالة عنف جسدي لرجال ونساء و 11 حالة تحرش، ووقائع هروب ثلاثة نساء من منازل أسرهن وحالة واحدة محاولة انتحار، فضلاً عن 18 حالة استقبلتها دار الحماية وليست لها علاقة مباشرة بها وأحيلت لجهات أخرى وحالات حماية لأطفال 35 حالة وهناك 28 حالة اعتذرت عن الاستمرار في القضية وحلت ودياً. وأوضح آل طاوي أن معظم هذه الحالات من النساء والأطفال الذين حرّموا من الحقوق الأساسية في التعليم والصحة، ومن الحصول على الوثائق الرسمية لإثبات الهوية وأنه يجري التعامل مع الحالات حسب نوعها فبعض الحالات تتم تسوية الخلاف بين المتنازعين وتنتهي القضية بعد الاستعانة بالأخصائيات الاجتماعيات إذا كانت الحالة تخص امرأة أو طفلاً. وقال إن بعض الحالات يتم رفعها إلى المحكمة لأخذ الحق قانونياً والبعض الآخر من الحالات إذا كان إيذاء طفل أو امرأة يتم إيداعهم في دار الحماية الاجتماعية، وهي دار مخصصة لذلك إلى حين الانتهاء من القضية والإجراءات المتبعة في هذا الشأن. وتوجد حالات أخرى لا تتجاوب معنا، يتم رفعها لإمارة المنطقة للبت فيها حسب المتبع في هذه القضايا.

أدان الإرهاب والتطرف بكافة أشكاله وصوره أياً كانت دوافعه ومبرراته مؤتمر الرياض يدعو لدعم التنمية والحد من البطالة ومعالجة مشكلات الشباب

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 13 محرم 1434 هـ - 27 نوفمبر 2012م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20121127/Con20121127550903.htm>

عكاظ، واس (الرياض)

دعا مؤتمر «أثر الإرهاب على التنمية الاجتماعية» في ختام أعماله أمس بمقر جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية بالرياض الجهات المعنية في الدول العربية إلى دعم المشاريع التنموية والحد من البطالة ومعالجة مشكلات الشباب والاهتمام بالمعالجات الفكرية والإعلامية والمشكلات الاجتماعية، مدينا الإرهاب والتطرف بكافة أشكاله وصوره أياً كانت دوافعه ومبرراته.

وعد المؤتمر الذي نظّمته جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية بالتعاون مع الأمانة العامة لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب واستمر لثلاثة أيام افتتاح مركز الملك عبدالله بن عبدالعزيز العالمي للحوار بين أتباع الأديان والثقافات في العاصمة النمساوية فيينا خطوة مهمة لإشاعة القيم الانسانية وتحقيق الأمن والسلام العالميين ووضع آلية عالمية مهمة لنشر السلام الدائم والتمسك الاجتماعي مؤكداً على أهمية دور الإعلام الاجتماعي لترسيخ المبادئ السليمة ونبذ الفكر المتطرف.

ودعا المؤتمر الدول الأعضاء إلى تفعيل وتحديث الاتفاقيات والآليات العربية في مجال مكافحة الإرهاب على أن تتضمن المنظور الاجتماعي والتنموي والعمل على تنفيذها، والتركيز على بناء الاقتصاديات العربية على الاقتصاد الحقيقي القائم على الزراعة والصناعة والخدمات حتى يمكن تجاوز آثار الجريمة والقضاء على مقوماتها.

كما حث المؤتمر الدول العربية والإسلامية على دعم جهود منظمة التعاون الإسلامي الرامية إلى تنفيذ قرار الأمم المتحدة رقم 18/16 بشأن مكافحة ازدياد الأديان ورموزها والتعصب الديني والتحريض على الكراهية على أساس الدين والمعتقد، داعياً الجهات المعنية للعمل على تطوير مقياس الاستقرار الأمني العربي في ضوء المتغيرات التنموية المعاصرة ودراسة المضامين الأمنية الوطنية التي تمخضت عنها المستجدات الأمنية العربية والطلب من جميع الجهات المشاركة في هذا المؤتمر والمعنية بموضوعه تزويد إدارة التنمية والسياسة الاجتماعية بالأمانة العامة لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب بما لديها من إنتاج علمي ومشاريع اجتماعية ناجحة للاستفادة من تلك التجارب والخبرات وتعميمها على الجهات المعنية بالدول العربية.

وطالب المؤتمر عبر هذه التوصيات أيضاً، بتفعيل دور الأسرة والمؤسسات التربوية لتأكيد دورها في تنشئة الأبناء وتقويم سلوكهم، وتحقيق الضبط الاجتماعي في المجتمعات العربية، وتعزيز الانتماء الوطني لدى الناشئة. وتناولت إحدى التوصيات الجانب العلمي، من خلال دعوتها ضرورة استمرار تشجيع البحوث والدراسات واللقاءات الخاصة بدراسة مظاهر التطرف والإرهاب، للوقوف على ما يستجد في مصادرها ومناهجها وأسبابها ومخاطرها ووضع الحلول الفعالة لمواجهتها والحد من آثارها.

كما تبنت توصية أخرى أهمية التركيز على الإعلام الصادق والسريع لمواجهة الفكر الإرهابي، وضرورة توعية المواطنين لمواجهة مخاطر وآثار العمليات الإرهابية.

ودعا المؤتمر في توصية جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية لتنظيم ندوة حول «التغطيات الإخبارية والمعالجات الإعلامية للأحداث الإرهابية في الدول العربية».

وختمت الجلسة الأخيرة توصيتها بوجوب تفعيل الآليات العربية العاملة في إطار مكافحة الإرهاب. تجارب عربية

وسبق الجلسة الختامية عقد جلسة برئاسة الدكتور طارق النابلسي للاستماع إلى تجارب عدد من الدول العربية بما فيها المملكة العربية السعودية في مكافحة الإرهاب ، وحجم المعاناة التي يخلفها سواءً كانت على الصعيد الاجتماعي أو الاقتصادي أو حتى السياسي.

ففي تجربة المملكة أكد الدكتور هاشم الزهراني على ريادة المملكة في حربها ضد الإرهاب وتجفيف منابعه بشهادة عالمية، عبر منهجية واستراتيجية مدروسة بعناية، وتطرق إلى مركز الأمير محمد بن نايف للمناصرة كواحد من جهود المملكة في هذا الجانب، وكيف استطاع هذا المركز تسجيل سابقة على مستوى العالم في التعامل مع أصحاب الفكر المتطرف، وإعادتهم لجادة الصواب ليكونوا عناصر بناءة في المجتمع، من خلال عمل مكثف شمل الجوانب الدينية والنفسية والاجتماعية والأمنية، وتبصيرهم بها.

تجدر الإشارة إلى أن هذه التجربة لاقت إشادة جميع المشاركين بالمؤتمر، الذين بدورهم قدموا تجارب دولهم في محاربة الإرهاب عبر العديد من التدابير الأمنية والاجتماعية التي استطاعوا عبرها القضاء على هذا الداء في أحيان، واستباق وقوعه في أحيان أخرى، مؤكدين أن الحرب على هذه الظاهرة ستظل قائمة ، وسيبدلون جهوداً كبيرة لابتكار آليات تساعد في القضاء عليه، ولم يغفلوا ضرورة التعاون بين البلدان العربية ، عطفاً على همومهم المشتركة في الجانب السياسي والأمني والاجتماعي والاقتصادي.

كما استمع الحاضرون إلى تجارب كل من الإمارات والجزائر ومصر والأردن والعراق ولبنان والسودان والمغرب في مكافحة الإرهاب.

وأوضح رئيس جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية الدكتور عبدالعزيز بن صقر الغامدي أن المؤتمر سيكون له دور كبير في الحد من الجريمة المنظمة ومكافحة الإرهاب في الوطن العربي مؤكداً أن الإرهاب له آثار سيئة على المجتمعات العربية تحتاج إلى معالجات تنموية واجتماعية وهذا ما ذهب إليه هذا المؤتمر.

وبين أنه شارك في المؤتمر « 16 » دولة عربية من مختلف الوطن العربي استعرضت تجاربها في مكافحة الإرهاب وقدمت العديد من أوراق العمل الجيدة التي خرج منها المؤتمر بهذه التوصيات القيمة مؤكداً أن العمل الإرهابي ليس له علاقة بالإسلام وأن معتنقي هذا الفكر يسعون لأهداف وأيدولوجيات خاصة بهذه الجماعات التي أضرت بمصالح الشعوب التي تنتمي إليها.

وأفاد الدكتور صقر الغامدي أن الجامعة نفذت في مجال مكافحة الإرهاب ما يزيد على (270) دورة تدريبية وحلقة علمية و (22) ندوة علمية و (19) دراسة علمية و (50) إصداراً علمياً محكماً و (70) رسالة ماجستير ودكتوراه و (90) محاضرة ثقافية و (70) مشاركة علمية في مؤتمرات وندوات علمية عربياً ودولياً.



صرف 25 مليارا لـ 780 ألف حالة العام الماضي

تجاوز الحد المانع" يسقط ويخفض الضمان عن 111865 مستفيدا

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 13 محرم 1434 هـ - 27 نوفمبر 2012م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20121127/Con20121127550892.htm>

عبدالله المقاطي (ظلم)

كشف لـ«عكاظ» مساعد البراهيم مدير عام مركز الحاسب الآلي وتقنية المعلومات في الضمان الاجتماعي عن إسقاط 24.474 مستفيدا من كشوفات المستحقين من الضمان الاجتماعي بسبب زيادة الحد المانع المبني على مواد نظام الضمان الاجتماعي ولائحته، فيما تم إسقاط 178 مستفيدا ولديهم سجل الإعفاء بسبب الوفاة.

وأوضح أنه تم خفض الاستحقاق الشهري لعدد 87.391 وشمل تطبيق قاعدة الدخول سواء كان بسبب صرف الحد الأدنى وهو 6000 ريال سنوياً أو الاستحقاق الفعلي حسب الأفراد بعد التطبيق للقاعدة. وأضاف أنه تم الإبقاء على 3.129 مستفيداً مع وجود حد مانع من الشمول ويعود ذلك لوجود سجل آلي بالإعفاء لهم.

وأكد البراهيم أن هذا الإجراء يدخل ضمن منهج المساواة والعدل بين الجميع لمن يستفيد من خدمات الضمان الاجتماعي، مشيراً إلى أنه جاء عقب تطوير إجراءات البحث الآلي الشهري بمركز الحاسب الآلي وتقنية المعلومات بقطاع الضمان، والمتضمن تطبيق معالجة البيانات للدخول المالية لمستفيدي ومستفيدات الضمان الاجتماعي ضمن الإطار النظامي واللائحة وما نتج عنه من حقائق بعد التطبيق والذي تم آلياً بدون تدخل بشري مطلقاً، والذي سوف يستمر بتبادل البيانات مع المؤسسة العامة للتقاعد شهرياً. من جانبه، أوضح وكيل وزارة الشؤون الاجتماعية للضمان الاجتماعي محمد بن عبدالله العقلا لـ«عكاظ» عن تجاوز مجموع ما خصصته وكالة الضمان الاجتماعي بوزارة الشؤون الاجتماعية لمستفيدي ومستفيدات الضمان الاجتماعي من معاشات ومساعدات وبرامج الضمان الاجتماعي للعام المنصرم 1433 هـ مبلغ 25 مليار ريال شملت أكثر من سبعمائة وثمانين ألف حالة ضمانية. يذكر أن مشروع نظام الضمان الاجتماعي حدد مقدار المعاش السنوي للمستفيد الأول بمبلغ 9400 ريال (بمعدل 783 ريالاً شهرياً)، ويزاد 3100 ريال لكل فرد إضافي (بمعدل 258 ريالاً شهرياً) على ألا يتجاوز مقدار ما تتقاضاه الأسرة المكونة من ثمانية أفراد مبلغ 31100 ريال سنوياً (2591 ريالاً شهرياً).

وكانت التنظيمات الجديدة والقواعد التنفيذية لصرف المساعدات المقطوعة تتضمن رفع حد المانع الشهري للاستفادة من المساعدات المقطوعة بالنسبة للفرد الواحد إلى 3 آلاف ريال شهرياً، فيما رفع حد المانع الشهري لمن تتكون أسرته من 15 فرداً إلى 8670 ريالاً، علماً بأن حد المانع الشهري يعني مقدار ما يتوفر للشخص من دخل شهري ثابت سواء من الضمان الاجتماعي أو التأمينات.



انخفاض معدل الطلاق في المملكة إلى 18٪

وزير العدل ل الرياض: انخفاض نسبة الطلاق ثمرة استراتيجية البدائل الشرعية للتسوية

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 13 محرم 1434 هـ - 27 نوفمبر 2012م

<http://www.alriyadh.com/2012/11/27/article787618.html>

الرياض - أسامة الجمعان

كشفت الإحصاءات الصادرة من وزارة العدل لعام 1432 هـ، انخفاض معدل الطلاق بين السعوديين في المملكة، مقارنة بالأعوام الخمسة السابقة إلى نحو 18% من مجمل حالات الزواج وهذه الإحصائية تتعلق بعموم المملكة بينما سبق أن أعلنت وزارة العدل عن إحصائيات لبعض المناطق والمحافظات في إحدى السنوات بنسبة أقل من هذه النسبة بكثير بل وينسب متدنية جداً مستبعداً من ذلك حالات المراجعة.

وقال وزير العدل الدكتور محمد بن عبد الكريم العيسى ل(الرياض) إن هذه النسبة تعكس الاهتمام بالجانب الإرشادي والإصلاحي في إطار تفعيل البدائل الشرعية في تسوية المنازعات وفي طليعتها الأخذ بخيرية الصلح وهو ما اهتمت به الوزارة من خلال تعزيز مكاتب الصلح في المحاكم، ويمثل خيار البدائل الشرعية الرؤية الاستراتيجية لتخفيف العبء عن المحاكم بأساليب نديت إليها الشريعة، والأهم عدم ممارسة أي ضغط على أي من أطراف الدعوى في عرض تسوية الصلح وألا يكون مشمولاً بحد أو حق عام أو إخفاء معلومة أو تضليل وإيهام على تفاصيل في هذا لا تطيل بذكرها، وتابع الوزير قائلاً: إن من أولويات الوزارة تقليص مدد التقاضي وتخفيف العبء عن المحاكم على ضوء ما سبق ومواصلة

خطة التدريب القضائي والإسنادي كما نوه الوزير بجهود العديد من الجهات المختصة بالارشاد الأسري والاجتماعي الداعمة لتوجه الوزارة المنوه عنه والذي أسهم في هذا المنجز.

وأشار الكتاب الإحصائي الأخير الصادر من وزارة العدل للعام 1432هـ أن مجمل حالات الزواج التي وثقت رسمياً في سجلات الوزارة للسعوديين بلغت (145,079) عقد زواج، في حين بلغت وقوعات الطلاق التي سجلت في الوزارة رسمياً للسعوديين (26,840) صك طلاق ونسبة بلغت (18%) من مجمل حالات الزواج في المملكة.

كما أشارت البيانات الإحصائية الصادرة إلى أن ما نسبته (27.7%) من صكوك الطلاق سجلت في منطقة مكة المكرمة في حين تلتها منطقة الرياض بنسبة (21.2%) صك طلاق بينما توزعت بقية النسب بين مختلف مناطق المملكة.

كما بلغ عدد العقود التي تمت عن طريق المأذونين (144,082) عقد بنسبة (88.5%)، في حين بلغ عدد العقود التي تمت عن طريق المحكمة (774) عقدا بنسبة (0.005%)، وبلغ عدد حالات الزواج التي كان الولي فيها هو القاضي (223) عقدا بنسبه (0.001%).

يشار إلى أن نسب الطلاق في المملكة انخفضت من معدل 22% في عام 1428هـ لتصل إلى معدل 18% في العام 1432هـ، وبمقارنة هذه النسب المئوية من وقوعات الطلاق في المملكة بغيرها من الدول الخليجية والعربية نجد انها تعتبر الأقل على مستوى العالم العربي حيث تشير إحصاءات الطلاق في بعض دول الخليج والعالم العربي الى ان معدلات الطلاق تتراوح ما بين 24% - 39% من معدل حالات الزواج.

ويُعزى هذا الانخفاض التدريجي في معدلات حالات الطلاق في المملكة إلى عدة أمور في طبيعتها إسهام وزارة العدل وفق مشروع خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز لتطوير مرفق القضاء من خلال تبني الاستراتيجيات التطويرية في المرافق العدلية والتي من أهمها أيجاد الإدارات المتخصصة في العمل الاجتماعي، والتوسع في تدريب القضاة والكوادر العدلية على آليات التعامل مع القضايا والمنازعات الأسرية، وكذلك دعم البرامج الاجتماعية وتعزيز الثقافة العدلية، اضافة الى التوسع في مكاتب الصلح والخدمة الاجتماعية بالتعاون مع المؤسسات المهنية والأكاديمية.

وأشار د. ناصر العود مستشار وزير العدل للبرامج الاجتماعية والمشرف على إدارة الخدمة الاجتماعية بالوزارة إلى ان الوزارة عملت ومن خلال إدارة متخصصة في الخدمة الاجتماعية على إقامة العديد من الفعاليات العلمية في المجال الاجتماعي والتوعوي من أجل تعزيز الثقافة العدلية كان من أهمها ملتقى (القضايا الأسرية في المحاكم) والذي عقد في منتصف العام الماضي، وقبل ذلك ملتقى (الخدمة الاجتماعية في المجال العدلي)، كما عملت الوزارة على التعاون مع عدد من الوزارات والجمعيات والمؤسسات الأكاديمية داخل وخارج المملكة للحد من ارتفاع معدل الطلاق وتفعيل برامج الإرشاد الأسري والاجتماعي من خلال المكاتب المتخصصة في تقديم برامج الصلح في المرافق العدلية.

كما تعاونت الوزارة مع الجمعيات المتخصصة مثل جمعية مودة للحد من الطلاق وآثاره من أجل التعامل مع المشكلات المترتبة على الطلاق ومن أهمها مشكلة النفقة والحضانة وذلك من خلال إيجاد برامج مشتركة تتمثل في تحول الحالات التي يتطلب التعامل معها تقديم المشورة المهنية وتقديم الدراسة الاجتماعية.

وأردف د. العود قائلاً إن وزارة العدل قامت بإعداد التنظيمات واللوائح التنفيذية الخاصة بعدد من البرامج الاجتماعية ومنها تنظيم الصلح في المحاكم والذي يتوقع أن يساهم في الحد من معدل تدفق القضايا الأسرية في المرفق العدلية إلى نسبة قد تصل النصف، كذلك قامت الوزارة بالرفع للمقام السامي بتنظيم صندوق النفقة في وزارة العدل الذي كان أحد أهم توصيات ملتقى (القضايا الأسرية في المحاكم) والذي يتوقع أن يساهم في الحد من مشكلات المطلقات من خلال إيجاد مصدر دخل لهن بعد وقوع الطلاق وامتناع الزوج عن النفقة.

وأكد د.العود على أهمية ما قامت به الوزارة من تفعيل لقضاء التنفيذ لاسيما في القضايا والنزاعات الأسرية، مشيراً إلى أنه قد تم تشكيل لجنة متخصصة لمراجعة التنظيمات الخاصة بإجراءات تنفيذ الأحكام في المشكلات الأسرية من خلال الاعتماد على أحدث الدراسات العلمية المتخصصة والخبرات الدولية. حيث يتوقع أن يتم الانتهاء من اللائحة التنفيذية لقضاء التنفيذ خلال الأشهر الثلاثة القادمة مما يتوقع أن يساهم في إيجاد الآليات السليمة لتنفيذ الأحكام الخاصة بالتنفيذ في النزاعات الزوجية والأسرية.

وفي إطار تحقيق الشراكة المجتمعية وتفعيل برامج المسؤولية الاجتماعية قال د.العود: لقد وقّعت الوزارة عددا من مذكرات التفاهم مع عدد من الوزارات المعنية بالعمل الاجتماعي وكذلك المؤسسات الأكاديمية المتميزة. حيث تم توقيع مذكرة تفاهم لتعزيز التعاون في تقديم البرامج الاجتماعية والإرشادية مع وزارة الشؤون الاجتماعية، كما وقّعت الوزارة مذكرة تعاون مع جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ممثلة في مركز خدمة المجتمع من أجل تقديم خدمات الإشراف

على برامج العمل الاجتماعي في الوزارة عن طريق توفير الكوادر البشرية المتميزة في مجال الخدمة الاجتماعية وغيرها من التخصصات ذات العلاقة بالعمل في المجال الاجتماعي والأسري.

وأشار د. ناصر العود مستشار وزير العدل للبرامج الاجتماعية والمشرف على إدارة الخدمة الاجتماعية بالوزارة إلى أهمية هذه الإحصاءات الرسمية لمعدلات الطلاق والزواج في المملكة نظراً لما تشكل من إيجاد مرجعية دقيقة لحقيقة ظاهرة الطلاق في المجتمع السعودي من واقع السجلات الرسمية الموثقة في محاكم الأحوال الشخصية والمحاكم العامة.

وأضاف: نحمد الله أن هذه الإحصاءات تشير إلى وجود انخفاض ملحوظ لمعدل حالات الطلاق خلال الخمس سنوات الماضية ما يدل على نجاح الخطوات التطويرية للمشروعات الاجتماعية في وزارة العدل من خلال مشروع خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز لتطوير مرفق القضاء وبدعم ومساندة من معالي وزير العدل الدكتور محمد العيسى الذي يقف خلف هذه المسيرة التاريخية في تعزيز البرامج الاجتماعية في مرافق العدلية والتي تعتبر أحد أهم التوجهات الحديثة في ما يتعارف عليه حالياً بمفهوم (المسؤولية الاجتماعية).

واختتم د. العود تصريحه قائلاً لاشك أن العمل يتطلب تعاون كافة الجهات المختصة والمعنية بقضية الطلاق وأثارها على الفرد والأسرة والمجتمع لدعم مسيرة الوزارة في الحد من المشكلات الأسرية والنزاعات الزوجية في المرافق العدلية حتى نصل إلى معدلات أقل في نسب الطلاق في الأعوام القادمة والحفاظ على وحدة وتماسك الأسرة السعودية ما يساهم في استقرار المجتمع بإذن الله.



بعض النساء يخلن من تكرار طلب شراء بعض المستلزمات لا تبخل على زوجتك بالمصروف الشهري!

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 13 محرم 1434 هـ - 27 نوفمبر 2012م

<http://www.alriyadh.com/2012/11/27/article787702.html>

جدة، تحقيق- منى الحيدري

يُعد المصروف الشهري للمرأة إحدى الأولويات التي تشعرها بالاستقلالية المالية أمام صديقاتها وأسرته، حيث تستطيع من خلاله سد احتياجاتها التي قد تخل أحياناً من الإفصاح عنها، وهو ما يُحتم أن يعي الزوج ذلك، من خلال إعطائها مبلغاً يكفيها أثناء التسوق.

واستطاع بعض النساء جمع مبالغ ساعدتهن في أوقات عصيبة في حياة أسرتهن، كسداد أقساط المدرسة المتأخرة وإصلاح السيارة ومساعدة الأبناء في تكاليف الزواج، من خلال حسن التصرف المالي، وهو ما يبرهن أهمية اقتطاع هذا المبلغ من الراتب الشهري للأنثى.

إن دفع المصروف الشهري للزوجة يساهم في إضفاء جو مليء بالتفاهم والانسجام والمحبة داخل الأسرة، كما أنه يُقلل من المشاكل الأسرية، ويُساعد الزوجة على قضاء احتياجاتها البسيطة الصغيرة، مع عدم تكرار مطالبة الزوج مرة أو مرتين، فالمرأة بطبعها عاطفية ولا تستطيع في بعض الأحيان طلب مبلغ إضافي من شريك حياتها.

مكافأة تقديرية

وقالت "أم عماد" -معلمة-: إنني أؤيد تحديد مصروف شهري للزوجة لا يقل عن (1000) ريال شهرياً، مضيفة أن هذا المبلغ بالكاد يكفي لها في ظل الغلاء الذي نعيشه، مبيّنة أنه إذا احتاجت لا مانع من الزيادة إذا كانت هناك ضرورة لذلك، كمنااسبة زواج أو مناسبة عائلية تتطلب تقديم هدية غالية الثمن، أو ارتداء فستان يتناسب مع المناسبة، معتبرة أن للمرأة الحق الكامل في التصرف براتبها حسبما تراه، فالمصروف الشهري نوع من المكافأة التقديرية التي يجب أن يحرص الزوج على الوفاء بها دون طلب منها.

تمهيد مُسبق

وأوضحت "حنين العيسى" أن الراتب الشهري يشعر المرأة بقوتها ومكانتها في قلب زوجها، مُشددة على أهمية المطالبة به بعد الزواج، ويمكن أن تمهد لذلك خلال أيام الخطوبة؛ لأن تخصيص المصروف أفضل بكثير من تكرار الطلبات التي

ربما تشعر الزوج بالضعف، مشيرةً إلى أنه استطاعت بعض الزوجات إدخال مبالغ من المصروف الذي أحياناً يكون متواضعاً، واستطاعت من خلاله تسديد احتياجات طارئة خاصة في مواسم الأعياد. وتأسفت السيدة "حنان عثمان" على بعض الرجال الذين يستخدمون المصروف الشهري كعقاب ضد المرأة إذا حدث منها أي نوع من التقصير، أو إذا حدث خلاف بينهما، وقد يمتد هذا الانقطاع لشهور طويلة، مما يشعر الزوجة بالمهانة عندما تظل تلح بطلب المصروف أكثر من مرة والزوج لا يبالي.

مفيد ومهم

وقال "د. حبيب الله تركستاني" -أستاذ إدارة التسويق بجامعة الملك عبدالعزيز-: إن دفع المصروف الشهري للزوجة أمر مفيد ومهم ومطلوب، ويساهم في إضفاء الجو الملى بالتفاهم والانسجام والمحبة داخل الأسرة، نظراً لأن طبيعة المرأة في مجتمعنا لا تعمل وتعتمد على الرجل في النفقة، والشرع ألزمه بالنفقة على أهل منزله، مضيفاً أن تحديد المصروف الشهري يحقق الكثير من المنافع، منها التقليل من المشاكل الزوجية في قضايا بسيطة، في الوقت الذي تساعد الزوجة على قضاء احتياجاتها البسيطة الصغيرة، مع عدم تكرار مطالبة الزوج في طلب مبالغ إضافية، مؤكداً على أن المرأة بطبيعتها عاطفية ولها احتياجاتها الشخصية، التي لا تستطيع أحياناً الإفصاح بها للزوج.

استقلالية مالية

وأكد "د. تركستاني" على أن المصروف الشهري يعطيها الاستقلالية المالية أمام أبنائها حتى لا تشعر بالضعف، داعياً جميع الرجال أن يخصص مبلغ من دخله لصالح زوجته، فهي شريكة الحياة، مبيناً أن الشراكة الحقيقية يجب أن تبني لخلق نوع من التكافؤ بين الطرفين، متسائلاً: إذا كان الزوج لديه القدرة على العطاء لماذا لا يعطي زوجته وأم أبنائه؟، موضحاً أن ذلك من باب المسؤولية الاجتماعية أمام الأسرة، لافتاً إلى أن المصروف الشهري الذي تستلمه الزوجة لن يذهب بعيداً عن أسرته، فهي في الغالب تصرفه عليها، ناصحاً أن يكون على قدر الدخل وميزانية الأسرة، وبمقدار (10%) من الراتب.

إحراج الزوجة

واعتبرت "د. سحر رجب" -مستشار نفسي وأسري- النفقة على الزوجة من أفضل الأمور التي تضيف السعادة على الزوجة، بل وتشعرها باهتمام الزوج وتقديره لها، إلى جانب أن ذلك يُشعرها بالاستقلالية، ويُعطيها الثقة بنفسها، مضيفاً أنه عندما يقدم لها الزوج نفقتها ويعطيها إياها في أوقات معينة، يكون لذلك مردود رائع، حتى أنها تتفاخر بهذا الأمر أمام الأهل والصدقات والجارات، لافتةً إلى أن هذه من ضمن الأمور التي يجب بحثها ومناقشتها في جلسات قبل الزواج لو سمحت لهما الظروف بالاجتماع، فأحياناً الزوج لا يفكر بهذا الأمر، ويبدو له صغيراً رغم أهميته للزوجة، ذاكراً أنه عند ذهابهما سوياً إلى التبضع قد تشعر الزوجة ببعض الإحراج، حيث لا تطلب كل احتياجاتها.

دون إسراف

وأوضحت "د. سحر رجب" أن نساء كثيرات تعودن على المصروف في منزل الأب، لذلك هي تفضله من الزوج، مضيفاً أنه لا بد من الزوج أن يراعي مشاعر زوجته، مع إعطائها مصروفها أو مكافأتها بيدها، حتى تتصرف به كيفما تشاء، خاصة لو كانت غير عاملة، فإن كانت كذلك فله أن يشتري لها ما ترغبه كهدية بين الفينة والأخرى، مبيناً أن ذلك يُعد تقديراً منه لها، وعلى الزوجة أن تقدر ما يقدمه شريك حياتها إن كان ذا راتب بسيط، ذاكراً أنه لا بد أن تسعد بما يقدم لها، مع شكره دون عبوس أو عدم رضا، بل وعليها أن تتفق دون إسراف أو تبذير.

قدوة الأسرة

وذكرت "د. سحر رجب" أن بعض الأزواج يسلم الزوجة قسماً من راتبه مخصصاً للمنزل لتلبي احتياجاتها، لظروف ما خارج إرادته، إما لانشغاله أو لكثرة سفرياته بسبب العمل، مضيفاً أنه عليها الإنفاق بقدر معقول، متمنية أن يحرص كل الأزواج على ذلك قدر المستطاع، فمن رزقه الله عليه أن يوسع على زوجته وأبنائه بما يفي احتياجاتهم، وهذا شرعاً من حقها؛ مبيناً أن الزوجة كثيراً ما تشعر بالرضا والغبطة وهي تشتري هدية من مصروفها لزوجها في مناسبة لتفرحه وتسعده وتدخل السرور والغبطة على قلبه، مشددةً على أهمية أن يقبل منها ذلك بنفس راضية، وعلى الزوجة أن تبتسم وتأخذ ما يقدمه لها الزوج باليمين، ولسان حالها يلهج له بالدعاء الصادق، فهي قدوة لأسرتها حتى يقتدي بها الأبناء.

”طائرة” خاصة لـ”نزلاء” تبوك

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء 13 محرم 1434 هـ - 27 نوفمبر 2012م

http://alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=122422&CategoryID=3

المدينة المنورة: عبدالعزيز الحربي
تجنباً لتكرار المأساة وحالات الوفاة التي نجمت عن نقل نزلاء مركز التأهيل الشامل في تبوك إلى مركز المدينة المنورة عن طريق البر في مايو الماضي، سيعاد النزلاء إلى مركزهم الجديد بواسطة طيران خاص بدءاً من الخميس المقبل، وذلك بعد ما انتهى الوضع الاستثنائي لاستضافتهم في المدينة المنورة، نتيجة لعدم صلاحية مبنى تأهيل تبوك. وعلمت "الوطن" من مصادر مطلعة، أن لجنة شكلت لدراسة طريقة نقلهم برئاسة المدير العام للإدارة الطبية في وزارة الشؤون الاجتماعية طلعت وزنة، أقرت نقلهم جواً، واكبها صدور موافقة وزير الشؤون الاجتماعية يوسف العثيمين. وبحسب ما تضمنته الخطة ستنقل طائرة خاصة الدفعة الأولى من النزلاء ويبلغ عددهم 102 من أصل 230 نزلاء، وسيرافقهم فريق طبي وعلاجي متكامل ومشرفون ومسؤولون من الوزارة، في حين سيتم نقل الدفعة الثانية في وقت لاحق.

علمت "الوطن" من مصادر مطلعة أن الخميس المقبل سيشهد نقل 230 معاقاً من مركز التأهيل الشامل في المدينة المنورة إلى مركز التأهيل الشامل في تبوك بواسطة طيران خاص. يأتي ذلك، بعد صدور الموافقة على ما انتهت إليه اللجنة المشكلة لدراسة الطريقة التي سيتم نقل النزلاء القادمين وإعادتهم لمقرهم الجديد في تبوك، وذلك بعد أن انتهى الوضع الاستثنائي لاستضافتهم في المدينة المنورة نتيجة لعدم صلاحية مبنى تأهيل تبوك. وأوضحت المصادر أن اللجنة التي يرأسها مدير عام الإدارة الطبية في وزارة الشؤون الاجتماعية "طلعت وزنة"، يرافقه عدد من المسؤولين في وزارة الشؤون الاجتماعية تلقت الموافقة على إعادة نزلاء تبوك بطائرة خاصة، إذ تحدد نقل 102 معاق من أصل 230 كدفعة أولى من مطار الأمير محمد بن عبدالعزيز الدولي.

وكان وزير الشؤون الاجتماعية الدكتور يوسف العثيمين، وجه بنقل الدفعة الأولى من نزلاء تبوك يوم الخميس المقبل، وجرى تشكيل لجنة من الوزارة برئاسة الوزنة لتنفيذ ذلك. وبحسب ما تضمنته الخطة سيتم نقل 102 صباح الخميس المقبل بطائرة خاصة تقرر إقلاعها في تمام الساعة التاسعة صباحاً من مطار الأمير محمد بن عبدالعزيز بالمدينة المنورة ترافقهم اللجنة وفريق طبي وعلاجي متكامل بالإضافة إلى مشرفين ومسؤولين من الوزارة، في حين سيتم نقل الدفعة الثانية وعددهم 128 معاقاً في وقت لاحق. يذكر أن الطريقة التي نقل بها نزلاء تبوك إلى المدينة المنورة قبل أشهر أثارت جدلاً نتيجة المضاعفات الصحية التي حدثت لبعض النزلاء الذين نقلوا عن طريق حافلات النقل الجماعي، مما استدعى نقلهم فور وصولهم إلى المدينة المنورة إلى المستشفيات لتلقي العلاج.

”سيول جدة”.. السجن 17 عاما لـ 5 مدانين

البراءة لـ 3 متهمين.. والادعاء العام يعترض على الأحكام

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء 13 محرم 1434 هـ - 27 نوفمبر 2012م

http://alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=122431&CategoryID=5

جدة: نسرین نجم الدين

ما بين القناعة والاعتراض، تلقى 8 متهمين أحكام المحكمة الإدارية بجدة أمس، والتي قضت بإدانة 5 منهم وتبرئة 3 آخرين، فيما قرر الادعاء العام الاعتراض على كامل حكم المحكمة. الأحكام الابتدائية الصادرة قضت بإدانة 5 متهمين في قضايا سيول جدة بالرشوة، وحكمت بسجنهم بما مجموعه 17 عاما وتغريمهم 3 ملايين ريال، من بينهم قيادي سابق بالأمانة تولى 7 إدارات آخرها إدارة الطرق، ورجل أعمال له عدة عقود مقاولات مع أمانة جدة وسبق تكليفه برئاسة ناد رياضي في المنطقة الغربية، ورجل أعمال آخر ارتبط بعقود مقاولات مع الأمانة. ومن بين المحكومين المتهم الرابع وهو موظف لدى أحد رجال الأعمال المحكومين، كما تمت إدانة المتهم الخامس وهو "مستثمر سوري".

وقررت المحكمة الإدارية بجدة تبرئة المتهمين السادس والسابع والثامن "رجلي أعمال سعوديين، ورجل أعمال كويتي"، من الجرائم التي نسبت إليهم في القضية. وقرر ممثل الادعاء الاعتراض على الحكم، كما اعترض عليه المتهمون المحكوم عليهم، فيما أعلن المبرؤون من تهم الرشوة قناعتهم بالأحكام.

وكانت دعوى هيئة الرقابة والتحقيق قد تضمنت اتهام مدير إدارة مشاريع تصريف مياه الأمطار بأخذ رشوى مقابل عدم تعطيل وتمير مستخلصات رجال الأعمال الذين أبرموا عقود مقاولات مع الأمانة، واستغلال الوظيفة للتكسب بطرق غير مشروعة وتهما أخرى، فيما وجه المدعي العام للمتهمين الآخرين تهم تقديم رشى لموظف عام.

قضت المحكمة الإدارية بجدة أمس بالسجن 17 عاما والغرامة 3 ملايين ريال لـ 5 متهمين في قضايا سيول جدة بعد إدانتهم بـ"الرشوة"، في مقدمتهم قيادي سابق بأمانة جدة في إدارة مشروع تصريف مياه الأمطار، إضافة إلى رجلي أعمال وموظف في شركة مقاولات ومستثمر عربي.

كما برأت المحكمة في ذات الجلسة التي عقدتها أمس للنطق بالحكم ضد المتهمين، رجل أعمال كويتي، إضافة إلى رجلي أعمال سعوديين من تهمة الرشوة، وذلك بعد 8 جلسات نظرت فيها الدائرة الجزائية الثالثة في المحكمة مذكرات الادعاء الموجهة للمتهمين، ليوجه رئيس الدائرة الشيخ الدكتور سعد المالكي سؤالا للمتهمين قبل إصدار الأحكام أمس "إن كان لديكم ما تطلبوه أو تضيفوه لأقوالكم؟" لينطق بعدها القاضي بالحكم.

وأصدر رئيس الدائرة حكمه الذي جاء في منطوقه ما يلي: انعقدت الدائرة الجزائية الثالثة بمقر المحكمة الإدارية بجدة، للنظر في القضية المحالة إليها من هيئة الرقابة والتحقيق، ضد المتهم الأول "مدير إدارة تصريف مياه الأمطار في أمانة محافظة جدة"، وأصدرت حكما يقضي بإدانة المتهم بجرائم الرشوة والاشتغال بالتجارة المنسوبة إليه وتعزيره عن ذلك بسجنه 7 سنوات من تاريخ توقيفه في هذه القضية، وتغريمه مبلغ مليون ريال سعودي، وإدانة المتهم الثاني "رجل أعمال له عدة عقود مقاولات مع أمانة جدة وسبق أن تم تكليفه برئاسة ناد رياضي في المنطقة الغربية" بجريمة الرشوة وتعزيره عن ذلك بالسجن 3 سنوات، من تاريخ توقيفه في هذه القضية، وتغريمه 200 ألف ريال، وإدانة المتهم الثالث "رجل أعمال له عقود مقاولات مع الأمانة" بجريمة الرشوة المنسوبة إليه وتعزيره بالسجن 4 سنوات من مدة توقيفه وتغريمه 500 ألف ريال، وإدانة المتهم الرابع "موظف لدى رجل الأعمال"، بجريمة التوسط في الرشوة وتعزيره بالسجن عاما من تاريخ توقيفه وتغريمه 100 ألف ريال، وإدانة المتهم الخامس "مستثمر سوري الجنسية" بجريمة الرشوة وتعزيره بالسجن سنتين من تاريخ توقيفه وتغريمه 200 ألف ريال.

كما قررت المحكمة عدم إدانة المتهمين السادس والسابع "رجلا أعمال سعوديان لهما عقود مقاولات مع الأمانة"، وكذلك عدم إدانة المتهم الثامن "رجل أعمال كويتي"، من جرائم الرشوة التي نسبت إليهم في هذه القضية.

وبإعلان الحكم قرر ممثل الادعاء الاعتراض على الحكم، فيما قرر المتهمون المحكوم عليهم الاعتراض عليه. وأعلن المبرؤون من تهم الرشوة قناعتهم بالأحكام.

وكانت دعوى هيئة الرقابة والتحقيق تتضمن اتهام مدير إدارة مشاريع تصريف مياه الأمطار بأخذ رشاًوى مقابل عدم تعطيل وتمريير مستخلصات رجال الأعمال الذين أبرموا عقود مقاولات مع الأمانة، واستغلال الوظيفة للتكسب بطرق غير مشروعة والاشتغال بالتجارة كونه موظفاً عاماً، واتهامه بتسليم رشاًوى متفرقة من المتهمين الآخرين، تقدر بـ 1.164 مليون ريال، وسيارتين إحداها جيمس يوكن، و 5 كيلو ذهب، أقر لاحقاً أن قيمة الذهب عبارة عن شراكة في مصنع ذهب، وأن الرشاًوى كانت لقاء توقيعه على الدراسة المعدة من قبل استشاري تصريف المياه والأمطار بمخطط أم الخير الذي غرق بأكمله مرتين متتاليتين، مع علمه التام بأن تلك الدراسة لتصريف مياه الأمطار فقط، وليست لتصريف السيول، مع أن المخطط يقع في بطن واد، وتمت الجرائم بناء على ذلك. ووجه المدعي العام للمتهمين الآخرين تهم تقديم رشوة لموظف عام، وتراوحت قيمة الرشاًوى بحسب ما جاء في لائحة الاتهام.



”تحرك” سعودي لحسم ملف ”معتقلي” العراق

”الزيد” في بغداد للقاء وزير الخارجية

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء 13 محرم 1434 هـ - 27 نوفمبر 2012م

http://alwatan.com.sa/Politics/News_Detail.aspx?ArticleID=122516&CategoryID=1

الرياض: معيض الرفدي

في خطوة تهدف إلى حسم ملف المعتقلين السعوديين في العراق، بدأ سفير المملكة لدى الأردن فهد عبدالمحسن الزيد أول من أمس زيارة عمل إلى بغداد يلتقي خلالها عدداً من المسؤولين.

وأبلغ الوزير المفوض، مسؤول شؤون الرعايا في سفارة المملكة بالأردن حمد الهاجري، ”الوطن” أمس، أن زيارة الزيد للعراق تعد الثانية، بعد مشاركته في وفد الرياض لقمة بغداد مارس الماضي.

وقال الهاجري ”من المقرر أن يلتقي السفير الزيد في هذه الزيارة، عدداً من المسؤولين العراقيين على رأسهم وزير الخارجية هوشيار زيباري لبحث عدد من الملفات، من أهمها أوضاع السجناء السعوديين في العراق بصفته سفيراً غير مقيم لدى بغداد”، فيما أبدى تحفظه على مزيد من المعلومات، حول الزيارة، مطالباً التعليق على نتائجها حين انتهائها.

يشار إلى أن الرياض وبغداد، وقعتا مؤخراً اتفاقية تبادل السجناء المحكومين بين البلدين، فيما لم يصادق البرلمان العراقي، حتى الآن على الاتفاقية التي تدخل حيز النفاذ بعد 30 يوماً من مصادقته عليها.

ويبلغ عدد السعوديين المعتقلين في سجون العراق 62 معتقلاً، صدرت بحق عدد منهم أحكام بالإعدام، والسجن لمدد تتراوح ما بين 10 إلى 15 عاماً، كما نفذ حكم الإعدام بحق السعودي مازن المساوي.

يقظة معلمة "تنقذ ريم" من الموت على يد أبيها وزوجته المغربية

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 13 محرم 1434 هـ - 27 نوفمبر 2012م

<http://alhayat.com/Details/456692>

الخبر - عبدالله الدحيلان وعمر المحبوب
أدت يقظة معلمة، تدرس في إحدى مدارس المرحلة الابتدائية في مدينة الخبر، إلى إنقاذ حياة الطفلة ريم، من «سياط التعنيف الأسري»، الذي كانت تتعرض له على يد زوجة أبيها (مغربية الجنسية)، إضافة إلى تعنيف الأب لها في «شكل وحشي». ما أدى إلى لزوم الطفلة ذات السنوات السبع، للسرير الأبيض في إحدى مستشفيات الخبر، حتى هذه اللحظة، وبرفقتها أمها المنفصلة عن أبيها، والتي تزوجت قبل أشهر.

وذكرت المعلمة (تحتفظ «الحياة» باسمها) أن الطالبة «تعرضت لعنف شديد، وبشكل يفتقد لكل معاني الإنسانية والرحمة»، موضحة أن سبب حرصها على متابعة الموضوع، هو «الإهمال الذي تعرضت له هذه الطفلة، التي لولا رحمة الله، ثم وقوف الجميع معنا، لكانت الآن في عداد الموتى، لو استمر الوضع على ما هو عليه». وأكدت أن الطفلة «ذات طبع هادئ، ومسالمة، ومن الواضح أنها لم تكن تطلب سوى الحنان والرعاية». واكتشفت المعلمة «العنف» الذي تعرضت له ريم، أثناء «قدومها إلى المدرسة، وهي تعاني من عطش شديد، وتأكل بشراسة مُبالغ فيها. ومع مرور الأيام، تفاجأ الجميع في المدرسة بكدمة كبيرة في وجهها، وبعد سؤالها من قبل المعلمات والإداريات، أفادت أنها سقطت، من دون أن تعطي تفاصيل كثيرة. إلا أن مظهر الكدمة لم يكن يشير إلى أن سببها السقوط».

وبعد غياب أيام عدة، عادت ريم إلى المدرسة، وهي «مضروبة ضرباً مبرحاً، جعلها تتمدد على سرير المرشدة الطلابية. وهي غير قادرة حتى على الذهاب إلى دورة المياه. وعند سؤالها هذه المرة؛ رفضت أن تذكر الحقيقة أيضاً. إلا أنها بعد أن اطمأنت؛ قالت إن من ضربها هو زوجة أبيها، وذلك ما دعانا إلى طلب طبية من الوحدة الصحية في الخبر، التابعة إلى الإدارة العامة للتربية والتعليم، لمعاينة الطالبة. وقررت الطبيبة على الفور، ضرورة إجراء فحوصات طبية لها، إضافة إلى الأشعة والتحليل، وهذا ما دفع المسؤولين في المدرسة إلى الاتصال بالأب، وإبلاغه عن حال ابنته. وأكد بدوره، أنه سيأخذها إلى المستشفى، لأن لديها موعد طبي، من دون أن يذكر أي تفاصيل أخرى». وذكرت المعلمة، أنهم تفاجأ في اليوم التالي بأن «ريم مضروبة في شكل أعنف مما سبق. وهذا ما فجع المدرسة عن بكرة أبيها، ودفعني مع زميلاتي إلى التحرك، ومخاطبة المسؤولين، حتى وصلت إلى قرار بتقديم بلاغ لدى مركز شرطة النخبة في الخبر، التي تجاوبت معنا. وقامت بإحضار الأب وزوجته، وأبنائه الذين شهدوا أن من قام بضرب ريم هي زوجة أبيهم. كما أن والدهم اعتاد على ضربها، والأبناء كافة، وحرق رجل أحدهم. وأشاروا إلى أن سبب قيامه بضربها بعنف أكبر في المرة الأخيرة، وبـ «الخيزرانة» هو وضعها يدها على وجهها عند الضرب».

ولفتت المعلمة، إلى أنه تم «توقيف الأب في السجن، بسبب قضية أخرى كان مطلوباً من أجلها، واكتشفت الشرطة ذلك أثناء مراجعته من أجل ابنته، فقررت توقيفه. فيما قررت تحويل الطفلة إلى أحد أقاربه»، مضيفة أن «العنف لم يتوقف، إذ تفاجأنا في اليوم التالي، أن مركز الشرطة يتصل بي، ليخبرني أن الطفلة قامت بتغيير أقوالها. ونفت أن الأب وزوجته هما من قاما بضربها، وهو ما دفعني أنا ومجموعة المعلمات، إلى الذهاب إلى المركز، ومحاولة التواصل مع الجهات كافة، لإيجاد حل للبنت». واكتشفت المعلمة «مفاجأة» جديدة، وهي «نقل الطفلة مساءً، إلى مستشفى الملك فهد الجامعي في الخبر، وكانت مضروبة ضرباً مبرحاً». فيما نفى قريب البنت، قيامه بضربها. وأكد أنها «سقطت في دورة المياه». وقرر الأطباء تنويم ريم في المستشفى، بسبب «سوء حالها». وأضافت المعلمة «اعتذر القريب، عن عدم مرافقة الطفلة في المستشفى خلال تنويمها، فاتفقت مع رجال الشرطة، على مرافقتها، وذلك إلى أن تأتي أمها من الرياض، لأداء هذه المهمة».

المعقل: أوصينا بدعم مادي لمستفيدي حافز

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 13 محرم 1434 هـ - 27 نوفمبر 2012م

<http://alhayat.com/Details/456743>

الرياض - أبكر الشريف

قال مدير صندوق الموارد البشرية (هدف) إبراهيم المعقل إن «هدف» رفع للجهات المختصة دراسة إذا تم إقرارها، فسيمنح بموجبها من انتهت فترة استحقاقهم إعانة الباحثين عن عمل (حافز) - ومدتها 12 شهراً - إعانة مادية. وذكر أمس (الاثنين) أن مجلس الشورى يدرس مشروع نظام اقتراحاته التأمينات الاجتماعية لتأمين السعوديين ضد التعطل الموقت عن العمل، بمنح المتأثرين بفقدان الوظيفة دعماً مالياً في نطاق آلية يحددها المشروع. وأشار المعقل إلى أن صندوق الموارد البشرية يرفع تقارير دورية عن برنامج «حافز» إلى خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز. وقال: «تنظيم حافز ينص على أن الإعانة المالية مدتها 12 شهراً هجرياً، ونحن ملتزمون بذلك، وتحدثت في أكثر من مناسبة عن أن برنامج حافز يمر بعامه الأول، وأن ما نقوم به من آليات في البرنامج هو المراقبة الدورية، ورصد الملاحظات، وآراء المجتمع والكتاب والإعلاميين والاقتصاديين حول حافز وإطلاق في عامه الأول». وأوضح أن التقارير الدورية التي يرفعها «هدف» إلى جهات تطلبها منهم في الدولة، وعلى رأسها خادم الحرمين الشريفين وولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع الأمير سلمان بن عبدالعزيز، تتضمن عدداً كبيراً من الآراء التي يتم رصدها، وعدداً أكبر من التحليلات والتوصيات، لتطوير برنامج «حافز». وأكد أن «من انتهت فترة منحهم الإعانة المادية لا يزالون يستفيدون من برامج أخرى». وقال: «لا يوجد شيء غير قابل للدرس والتطوير، هناك دراسات عملت، ورفعت نتائجها إلى ولاية الأمر، نتحدث عن نوع آخر من الفوائد والخدمات، التي يمكن أن تقدم لمن أتم 12 شهراً، ومتى أقرت هذه الدراسات، فيمكن أن يأخذ مستفيد «حافز» نوعاً آخر من الإعانات المادية».

وأضاف: «حافز برنامج من برامج عدة صدر بعضها، وبعضها الآخر سيصدر قريباً، تشكل ما يعرف ببرامج الحماية الاجتماعية، وحافز كان أول ما صدر عنها لحماية الباحثين عن العمل. وهناك الآن نظام رفع من التأمينات الاجتماعية، ويدرسه مجلس الشورى، وهو نظام «التأمين ضد التعطل الموقت عن العمل»، وهو يحمي العامل السعودي - ذكراً كان أم أنثى - الذي يعمل لفترة مؤقتة، ويفقد عمله لسبب أو لآخر، فيستطيع الاستفادة من الدعم المالي، والبحث عن الوظيفة في هذا البرنامج الذي تشترك فيه مؤسسة التأمينات الاجتماعية وصندوق تنمية الموارد البشرية».

نائبة وزير التربية معلقة على منع فتاة عمرها عشر سنوات من التعليم: أقنعوا ولي أمرها بالدراسة

المصدر: جريدة الشرق الثلاثاء 13 محرم 1434 هـ - 27 نوفمبر 2012م
<http://www.alsharq.net.sa/2012/11/27/599004>

نجران - علي الحياتي
وجهت نائبة وزير التربية والتعليم نورة الفائز منسوبي التربية بنجران إلى إقناع ولي أمر فتاة تبلغ من العمر عشرة أعوام في السماح لها بالدراسة.
وتعود التفاصيل إلى أنه أثناء قيام الفائز بجولات تفقدية لعدد من المدارس لتعليم الكيبرات مساء أمس الإثنين وجدت من بينهن طالبة تبلغ من العمر عشرة أعوام كانت تتلقى تعليمها بسرية تامة لعدم قبول ولي أمرها لها في إكمال دراستها حيث كانت تذهب مع خالتها بحجة مرافقتها وهي تقوم بالدراسة معها وذلك لرفض والدها دراستها، وفوجئت الفائز خلال جولتها بحالتها وبعد استماعها لقصتها وجهت منسوبي التربية بالذهاب لولي أمرها وإقناعه بضرورة دخول الطالبة للمدارس الصباحية وانتظامها مع زميلاتها اللاتي في نفس عمرها.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

بينهم مدنيون وعسكريون.. والعمل“ تدرس وقف استخراج التأشيرات إلكترونيا عنها .. مصادر لـ”الاقتصادية”: شركات تتحايل على نطاقات“ بتشغيل وهمي لـ 47 ألف موظف حكومي

المصدر: جريدة الاقتصادية الثلاثاء 13 محرم 1434 هـ - 27 نوفمبر 2012م
http://www.aleqt.com/2012/11/27/article_712739.html

محمد البيشي من الرياض
أفصحت لـ ”الاقتصادية“ مصادر مطلعة، عن اكتشاف نحو 47 ألف سعودي وسعودية مسجلين في نظام ”التأمينات الاجتماعية“، كموظفي قطاع خاص، رغم أنهم موظفون في الدولة، وبينهم نسبة غير معلومة من العسكريين، مشيرة إلى أن ذلك تم بعد التنسيق الذي جرى بين وزارة العمل والمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية ومركز المعلومات الوطني. ووفق المصادر، فإن وزارة العمل اتخذت على الفور عدداً من الإجراءات لمعالجة الموقف، منها وقف المزايا التي منحتها وزارة العمل للشركات المتعاونة مع برنامج نطاقات الذي أطلقته الوزارة في وقت سابق من هذا العام لرفع نسبة توظيف

المواطنين السعوديين في القطاع الخاص، كاستخراج التأشيرات إلكترونياً، إلى جانب مخاطبة الجهات المعنية لوقف هذا التحايل، عبر آلية جديدة لربط بيانات المؤسسات الحكومية المعنية.

وتأتي هذه المعلومات في الوقت الذي أعلن فيه المهندس عادل فقيه، وزير العمل، في أيلول (سبتمبر) الماضي أن برنامج نطاقات الذي دشّن بداية العام الجاري، أسهم في توظيف نحو 380 ألفاً من الشباب والشابات السعوديين، مشيراً إلى أن هذا الرقم يمثل 20 ضعفاً لما تم توظيفه في السنوات الخمس التي سبقت تطبيق البرنامج.

وهنا تعود المصادر لتشير إلى أن الضغط الذي مارسته وزارة العمل على شركات القطاع الخاص، دفعها للجوء إلى هذا الأسلوب غير القانوني، مؤكداً أن النسبة العظمى من الـ 47 ألف مسجل في التأمينات بطريقة غير نظامية، تم تسجيلهم خلال العام الجاري، أي بعد شروع الوزارة في تطبيق برنامج "نطاقات".

وفي مايلي مزيداً من التفاصيل:

علمت "الاقتصادية" من مصادر مطلعة أن تنسيقاً جرى بين وزارة العمل والمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية ومركز المعلومات الوطني، أفضى إلى اكتشاف نحو 47 ألف سعودي وسعودية مسجلين في نظام "التأمينات الاجتماعية"، كموظفي قطاع خاص، رغم أنهم موظفون في الدولة، وبينهم نسبة غير معلومة من العسكريين.

ووفق المصادر فإن وزارة العمل اتخذت على الفور عدداً من الإجراءات لمعالجة الموقف، منها وقف المزايا التي منحتها وزارة العمل للشركات المتعاونة مع برنامج نطاقات الذي أطلقته الوزارة في وقت سابق من هذا العام لرفع نسبة توظيف المواطنين السعوديين في القطاع الخاص، كاستخراج التأشيرات إلكترونياً، إلى جانب مخاطبة الجهات المعنية لوقف هذا التحايل، عبر آلية جديدة لربط بيانات المؤسسات الحكومية المعنية.

وتأتي هذه المعلومات في الوقت الذي أعلن فيه المهندس عادل فقيه، وزير العمل، في أيلول (سبتمبر) الماضي أن برنامج نطاقات الذي دشّن بداية العام الجاري، ساهم في توظيف نحو 380 ألفاً من الشباب والشابات السعوديين، مشيراً إلى أن هذا الرقم يمثل 20 ضعفاً لما تم توظيفه في السنوات الخمس التي سبقت تطبيق البرنامج.

وكانت الوزارة قد أطلقت نظام "نطاقات" الذي يحدد العدد المطلوب توظيفه من السعوديين العاملين مقابل الأجانب وفقاً لحجم كل شركة والقطاع الذي تعمل فيه.

ويجري تصنيف الشركات العاملة في القطاع الخاص إلى شرائح ممتاز وأخضر وأصفر وأحمر حسب نسبة التزام كل شركة بتعيين المواطنين، فتحصل الشركات صاحبة التصنيف الممتاز والأخضر على مميزات، وتمهل الشركات المندرجة تحت النطاق الأصفر لحين التزامها بنسب التوظيف المطلوبة، فيما تحرم الشركات تحت النطاق الأحمر من العديد من المزايا ولا تحصل على تجديد لتأشيرات العمالة الخاصة بها.

وهنا تعود المصادر لتشير إلى أن الضغط الذي مارسته وزارة العمل على شركات القطاع الخاص، دفعها للجوء إلى هذا الأسلوب غير القانوني، مؤكداً أن النسبة العظمى من الـ 47 ألف مسجل في التأمينات بطريقة غير نظامية، تم تسجيلهم خلال العام الجاري، أي بعد شروع الوزارة في تطبيق برنامج "نطاقات".

وتشكل نسبة الموظفين الحكوميين المسجلين في نظام التأمينات الاجتماعية، من مجموع الوظائف التي أعلنتها وزارة العمل أخيراً نحو 12 في المائة، وهو رقم كبير مقارنة بالإعلانات السابقة سواء لمؤسسة التأمينات الاجتماعية أو وزارة العمل.

وفي الإطار ذاته قالت المصادر إن بعض هؤلاء المسجلين في كشوفات مؤسسة التأمينات سواء كانوا عسكريين، أو موظفين مدنيين لا يعلمون عن ذلك، إذ تم استغلال بياناتهم الشخصية دون إذن مسبق، فيما يتقاضى البعض مبالغ شهرية زهيدة في مقابل الموافقة على تسجيلهم في الشركة المتحايلة.

ولم تقصص المصادر عن أي إجراءات قد تتخذها الجهات المعنية بحق الشركات المخالفة لقوانين العمل، إلا أنها أكدت أن العمل جارٍ لوقف هذه الثغرات الناتجة عن غياب الربط المباشر لشبكات المعلومات بين وزارة العمل والتأمينات الاجتماعية مع مركز المعلومات الوطني التابع لوزارة الداخلية، من جهة، حيث كانت الإجراءات سابقاً تتم من خلال إرسال طلب بيانات أو تحقق من بيانات شخص محدد، إضافة إلى إعادة النظر في بعض آليات برنامج "نطاقات"، ووقف مؤقت لبعض المزايا.

معلوم أن مؤسسة التأمينات الاجتماعية كشفت بداية العام الجاري عن رصد ما لنحو 3000 وظيفة وهمية وأنه تم تطبيق غرامة تسجيل وهمي لعدد من المنشآت المشتركة في نظام التأمينات الاجتماعية وذلك بسبب وقوعها في مخالفة توظيف سعوديين على رغم عدم وجود علاقة عمل بينهم في الأساس. وأوضحت "التأمينات الاجتماعية" حينها أن عدد السعوديين المسجلين على النظام في تلك المؤسسات بلغ 3006 مواطنين سعوديين ليس لهم علاقة بالعمل فيها، مشيرة إلى أن هناك تنسيقاً مع وزارة العمل لإيقاف الاستقدام عن تلك المنشآت التي تقوم بالتوظيف الوهمي، ولفت إلى أنه لا يجوز بأي حال من الأحوال تسجيل أي عامل إذا لم تكن هناك علاقة عمل فعلية وعند اكتشاف أي تسجيل وهمي فإنه ستحال تلك الحالة

إلى لجنة المخالفات ويتم بعد التأكد من تلك الممارسات وفرض الغرامات على صاحب العمل والتي لا تقل عن خمسة آلاف عن كل حالة تسجيل وهمي إضافة إلى إلغاء المدة المسجلة سواء كانت قصيرة أو طويلة حيث إن الواجب أن تكون هناك علاقة حقيقية بين العامل وصاحب العمل.



طالبوا بزيادة ساعات الدوام في فصل الشتاء نظراً لانتشار الأمراض أهالي القوز: نحتاج لفتح مركز طوارئ وإيجاد طبية أسنان

المصدر: جريدة سبق الثلاثاء 13 محرم 1434 هـ - 27 نوفمبر 2012م

<http://sabq.org/Wwrfde>

يحيى العمري- سبق- القنفذة:

طالب أهالي مركز القوز بمحافظة القنفذة بضرورة زيادة فترة دوام المركز الصحي الذي يخدم سكان المركز والقرى التابعة له، نظراً للحاجة الملحة إلى ذلك خاصة في موسم الشتاء، والذي تزداد فيه أمراض الجهاز التنفسي. وأوضح المواطن أحمد القوزي أن المركز يوجد فيه 3 أطباء، ولا يوجد طبية أسنان، كما أن الكادر الطبي السابق كان أفضل، حيث تم نقله إلى القنفذة، وناشد بإعادة الكادر السابق إلى المركز. وأشار القوزي إلى أن سكان المنطقة يرغبون بفتح مركز للطوارئ نظراً لحاجة الكثير من الأسر لذلك، خاصة لمن لديه أطفال ولا يستطيع علاجهم في المستوصفات الخاصة، وخصوصاً المصابين بالربو والإنفلونزا. وكرر أحمد القوزي وبعض الأهالي مطالبته بضرورة وجود طبية أسنان، لأن النساء يرحجن من الكشف لدى الطبيب. وناشد الأهالي الشؤون الصحية بالقنفذة بتلبية رغبتهم، لأنهم تقدموا بطلب من قبل دون أن تلبى مطالبهم، وذلك لأن كثيراً من سكان المنطقة يحتاجون لذلك.



”شركة” أثناء البكاء سببت لها شحنات كهربائية بالدماع وتوقفاً للقلب مواطن يتهم ممرضات مستشفى بالرياض بإهمال أصاب طفله بـ”إعاقة”

المصدر: جريدة سبق الثلاثاء 13 محرم 1434 هـ - 27 نوفمبر 2012م

<http://sabq.org/2wrfde>

عبدالله البرقاوي- سبق- الرياض:

اتهم المواطن نهاس العتيبي أحد المستشفيات الخاصة بحي الربوة بالرياض بالتسبب في إعاقة طفله، البالغة من العمر 14 شهراً، مشيراً إلى أنه اكتشف مؤخراً تعرضها لإعاقة نتجت -حسب تأكيدات عدد من المختصين- من إهمال حدث للطفلة خلال تنويمها بالمستشفى.

وأكد العتيبي تقديمه بشكوى لإدارة المستشفى، وعزمه على تصعيد القضية لوزارة الصحة والجهات المعنية، مبيناً أن القضية بدأت قبل أشهر عدة؛ حيث كان يراجع بزوجه الحامل المستشفى، وكانت جميع الكشوفات بالمستشفى الخاص ومستشفيات أخرى تؤكد سلامة الجنين.

وأضاف: "بعد الولادة مباشرة في المستشفى نفسه تم الكشف على طفلي، وأفادوني بأنها سليمة، وبعد الخروج بيوم واحد اتضح مرضها؛ فأعدناها للمستشفى، وتم تنويمها ١٩ يوماً نتيجة لتوقف القلب لديها".

وقال: "عن طريقي استدعينا جراح القلب بمركز الأمير سلطان، وبعد الكشف عليها أفادني بأن ابنتي حصل لها (شرقة) أثناء البكاء، سببت لها شحنتات كهربائية بالدماغ".

وأشار العتيبي إلى أن طفله لم يكن بجوارها سوى الممرضات، مبيناً أن عدداً من الأطباء أكدوا صحة تشخيص الجراح، مشيرين إلى تسبب ذلك في حدوث تشنجات وتوقف للقلب لدى الطفلة.

وبيّن العتيبي أنه راجع بابنته مستشفيات عدة، فأفادوه بحدوث إهمال، مؤكداً احتفاظه بتقارير تثبت الإهمال الذي حصل من المستشفى الخاص.

وقال في ختام حديثه: "ابنتي منذ الولادة حتى الآن عمرها سنة وشهران، وطريخة الفراش، لا تتحرك، والسبب إهمال المستشفى؛ سأقدم بشكوى رسمية، وأناشد المسؤولين الاهتمام بشكواي، وإنصافي بإلزام المستشفى بالتكفل بمصاريف علاج طفلي، وتغريمه على هذا الإهمال".



فيما أجل عدد من أولياء الأمور بالمدينة استخراجها.. الجهني: بطاقة الأحوال وثيقة إثبات تساعد المرأة في الحصول على الخدمات

المصدر: جريدة عكاظ الأربعاء 14 محرم 1434 هـ - 28 نوفمبر 2012م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20121128/Con20121128551371.htm>

سماح ياسين (المدينة المنورة)

رفض بعض أولياء الأمور بالمدينة المنورة استخراج بطاقة الأحوال المدنية لمحامهن ظناً منهم أن استخراج بطاقة خاصة بالمرأة سيتسبب في خروجها عن سيطرة وحكم ولي أمرها، دون أي إدراك منهم لأهمية بطاقة الهوية للمرأة في تسهيل معاملاتها.

إلى ذلك، أكد مدير الأحوال المدنية بالمنطقة الدكتور عبدالمعطي الجهني أن بطاقة الأحوال المدنية للمرأة السعودية هي وسيلة إثبات للشخصية فقط، مشيراً إلى أن (بطاقة الهوية الوطنية) المصدرة حديثاً تستخدم فيها تقنية البطاقة الذكية وستقوم مقام عدد من الوثائق الصادرة من الاحوال المدنية (بطاقة الاحوال، دفتر العائلة، مستخرجات الحاسب وشهادات الميلاد).

وأضاف أن «حصول المرأة السعودية على بطاقة الأحوال الوطنية يساعدها في الحصول على الكثير من الخدمات سواء كان لدينا في إدارة الاحوال المدنية أو غيرها من الإدارات الأخرى، كأن تقوم بنفسها بمراجعة القسم النسوي بالأحوال المدنية لإجراء أي تعديل لبياناتها في سجلها المدني حسب الأنظمة، والعكس صحيح وأعني بذلك ان المرأة التي لا تحمل بطاقة الهوية الوطنية يصعب عليها إجراء أي تعديل».

وبيّن أنه «ليس هناك فرق في التعريف بالمرأة السعودية لاستخراج بطاقة الهوية الوطنية سواء كانت مطلقة أو أرملة أو متزوجة أو لم يسبق لها الزواج»، مشيراً إلى أن النظام واضح وصريح وينص على أنه يتم التعريف على المرأة السعودية

عن طريق ولي أمرها أو أحد محارمها أو امرأتين سعوديتين تحملان بطاقة الهوية الوطنية على أن يكون المعرف قد أكمل سن الثامنة عشرة، مؤكداً أنه لا توجد أية عقوبات حتى الآن على عدم استخراج الهوية المدنية للمرأة السعودية. وبينت أم وائل ربة منزل أن زوجها رفض استخراج بطاقة الهوية الوطنية لها لعدم السماح لها بفتح حساب في البنوك أو استخراج هاتف خاص بها أو فتح سجل تجاري لها وغيرها من الأمور التي يساهم في حلها وسرعة إنجازها وجود بطاقة الهوية الوطنية معها.

وتشاركها الرأي عائشة وهي فتاة تخرجت من الثانوية العامة وأجبرها والدها على الجلوس في المنزل وعدم إكمال دراستها، تقول «يعتقد والدي أن الفتاة أو المرأة إذا أكملت دراستها أو حصلت على بطاقة خاصة بها ستخرج عن طور ولي أمرها وتستقل بنفسها وتعيش لوحدها، وإلى يومنا هذا يرفض استخراج بطاقة خاصة لي حتى أتمكن من دخول الجامعة وفتح حساب في البنك وغيرها من الأمور التي تسهلها لي بطاقتي الخاصة».



طالبين بأكشاك للبيع واصطد من بشروط تعجيزية المعاقات حركيا .. إرادة أحبطتها البيروقراطية

المصدر: جريدة عكاظ الأربعاء 14 محرم 1434 هـ - 28 نوفمبر 2012م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20121128/Con20121128551155.htm>

عبدالله غرمان (جدة)
لم تتنهن الإعاقة عن الاعتماد على أنفسهن، فتسلحن بالإرادة والعزيمة، ورفضن الاستكانة، وتحركن لكسب قوتهن بالعمل الشريف متغلبات على العديد من المعوقات التي تعترضهن، بيد أنهن اصطدن بما اعتبرنه «بيروقراطية» الجهات المختصة، إذ أكد عدد من المعاقات حركيا لـ«عكاظ» رغبتهن في مزاولة العديد من الأعمال التي يحصلن منها أجرا يساهم في تطوير حياتهن، ويشعرهن بقيمتهن في المجتمع، بدلا من الاعتماد على الآخرين، إلا أنهن شكّون من معوقات الجهات المختصة، التي حرمتهن من مزاولة العديد من الأنشطة بسبب شروط وصفنها بـ«التعجيزية».

وروت أم صفية معاناتها في سبيل الحصول على بسطة تمارس عبرها بيع المعجنات لتوفر نفقة علاجها وتخفف الأعباء على زوجها الذي يعمل بأجر ضئيل في القطاع الخاص.

وقالت أم صفية: أعاني من إعاقة حركية تستلزم اعتمادا على الكرسي المتحرك، وقد عانيت في صغري من نظرات الدونية والحرمان من إكمال دراستي، حتى جاء النصيب وتزوجت رجلا محدود الامكانيات وعلاج حالتي يتطلب دخلا اضافيا. مشيرة إلى أنها توجهت لأمانة جدة لاستئجار «كشك» تزاوّل فيه بيع المعجنات والعصيرات، معربة عن أسفها حين طلبوا منها الدخول في المزاد ومن يدفع أكثر هو من يظفر بالأكشاك المؤجرة.

واستغربت أم صفية أنه بعد فوزها في المزاد عليها دفع نحو 150 ألف ريال، قيمة الإيجار، فضلا عن أن عليها الاستعانة بعامل في الكشك، لأنه لا يسمح للنساء بمزاولة البيع والشراء، ملمحة إلى أن تلك الشروط التعجيزية دفعتهن لصرف النظر عن مشروع الكشك.

وأكدت أنها طلبت من أحد المسؤولين في الأمانة أن يسمحوا لها ببيع الشاي والقهوة داخل إحدى الدوائر الحكومية ولكنهم رفضوا ذلك أيضا، مبدية استعدادها لتعلم أي مهنة مثل التصوير أو الخياطة أو حتى الأعمال الحرفية ولكنها تحتاج إلى دورات وليس لديها ما تدفعه للحصول عليها.

إلى ذلك، طالبت سلمى الشافعي (معاقة حركية) بالسماح لهن بتصوير الأوراق أو طباعتها داخل الدوائر الحكومية، مشيرة إلى أنه عمل لا يحتاج إلى تخصصات أو إلى انسانية تمشي على قدميها، لأن الكرسي المتحرك يؤدي الدور، مبينة أن التصوير لن يعيقه موظفة تسير على كرسي متحرك فآلة التصوير تعمل باللمس ويدها بخير.

وقالت الشافعي: طرقتنا باب الحصول على عمل شريف، يكفينا ذل السؤال، وبقينا شرور وآلام النظرات الدونية، وقتها سنكون بألف خير، ونصدق المقولة التي تردد على مسامعنا باستمرار «أنتم فئة غالية على قلوبنا».

بدورها، دعت أم البراء التي تعمل في شركة في القطاع الخاص الأمانة إلى إعطائها هي ومثيلاتها أماكن في مكة والمدينة في مواسم الحج والعمرة لإنشاء بسطات فيها وكسب رزقهن بعرق جبينهن ومساعدة ذويهن.

والمحت أم البراء أن إصابتها بشلل سفلي حرمتها من الزواج، وتكوين أسرة مثل باقي بنات جنسها السليمات، لافتة إلى أنها تتألم حين تشعر أنها عالة على أهلها مستغربة في ذات الوقت من تجاهل الأمانة وعدم تقديمها التسهيلات لهن.

وطالبت الجهات المختصة بتقديم قروض ميسرة لهن لعمل مشاريع شخصية يكسبون من ورائها ما يكفيهم مذلة الاعتماد على الغير حتى ولو اضطر الأمر لاسترداد ثمن تلك القروض من الإعانات الشهرية أو السنوية.

وعلى خط مواز، أوضح المتحدث باسم أمانة جدة الدكتور عبدالعزيز النهاري أن أسعار أماكن الأكشاك المعدة للتأجير تختلف باختلاف النشاط والمكان، لافتا إلى أن من يريد استئجار كشك على الكورنيش لا تعامله الأمانة ماديا مثل الذي يستأجر داخل حي من الأحياء، لافتا إلى أنهم ينظمون مزادا لطالبي استئجار الأكشاك ومن يدفع أكثر يظفر بالكشك.

وبين أن أسعار إيجار المواقع المؤجرة تخضع للوائح والأنظمة المقررة من قبل وزارة الشؤون البلدية والقروية والأمانات، مبينا أن الرسوم والإيجارات تحصل لتصرف على بنود عدة في ميزانية الوزارة.

وأفاد الدكتور النهاري أن مسألة الدعم المادي لإقامة مشاريع لذوي الاحتياجات الخاصة ليس من اختصاص الأمانة، وهناك جهات أخرى مسؤولة عن ذلك.



15 ألف نسمة يطالبون بتطوير الخدمات الصحية

غياب الدفاع المدني والكلية يفاقم معاناة الفريش

المصدر: جريدة عكاظ الأربعاء 14 محرم 1434 هـ - 28 نوفمبر 2012م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20121128/Con20121128551180.htm>

عبد الهادي الصويان (المدينة المنورة)

تختزن ذاكرة أهالي مركز الفريش (50 كلم غرب المدينة المنورة) العديد من المآسي التي عاشوها في قراهم، نتيجة افتقارهم الخدمات التنموية الأساسية، فعدم توافر الكليات، أدخل الطلاب والطالبات في رحلات يومية تمتد إلى 100 كلم ذهابا وإيابا إلى المدينة المنورة لتلقي التعليم فيها، ما يعرضهم لحوادث الطرق، كما أن حرمانهم من مركز للدفاع المدني دائما ما يساعد النيران على التهام أملكهم قبل وصول فرق الإطفاء والإنقاذ من المدينة المنورة، خصوصا أنها تستنفد أكثر من ساعة حتى تبلغ الفريش، ونفس الحال ينطبق على فرق الهلال الأحمر التي دائما ما تتأخر في مباشرة الحوادث في القرى.

ورأى سليم الله الرحيلي أن الكثافة السكانية في مركز الفريش لم تشفع له في الحصول على الخدمات الأساسية، لافتا إلى أن 15 ألف نسمة يقطنون في القرى التابعة له ويفتقدون لمركز للدفاع المدني وكلية، ملمحا إلى أن الطلاب والطالبات يشدون الرحال للمدينة المنورة لتلقي التعليم، على الرغم من المخاطر التي تحق بهم.

وأفاد أن المركز الصحي الذي جاء لخدمة الأهالي ويضمد جراحهم، بات عاجزا عن تقديم الخدمات الطبية، خصوصا أن مبناه متهاك ومعرض للسقوط في أي لحظة.

إلى ذلك، ألمح سالم الحربي أن الفريش التي تتميز باتساع مساحتها لم تحظ بتطوير المرفق الصحي الوحيد بها، متمنيا إنشاء مستشفى عام فيه.

بدوره، ذكر معيض بن مرزوق الرحيلي أن منطقة الفريش تفتقد للعديد من الخدمات الضرورية، من أبرزها المستشفى العام ومركز للدفاع المدني، والكليات، لافتاً إلى أن أولياء أمور الطالبات يعيشون في حيرة بعد أن تكمل بناتهم المرحلة الثانوية، ولا يجدون كليات قريبة تستوعب الفتيات.

وناشد الرحيلي الجهات المختصة باستحداث كلية للبنات في الفريش، لتتمكن الطالبات من إكمال دراستهن.

وذكر الرحيلي أن ضحايا الحوادث في الفريش تتفاقم إصاباتهم قبل وصول فرق الهلال الأحمر من المدينة المنورة قاطعة 50 كلم، مفيداً أن الوضع ذاته يحدث حين تندلع الحرائق، إذ تلتهم النيران الأملاك قبل وصول فرق الدفاع المدني التي تحتاج لنحو ساعة حتى تصل للمركز قادمة من المدينة المنورة.

من جهته، تساءل دخیل ربه الرحيلي عن الأسباب التي تقف عقبة أمام تزويد مركز الفريش بالخدمات على الرغم من أنه يحتضن أكثر من 15 ألف نسمة، في العديد من القرى والهجر، مشيراً إلى أن المركز يفتقد للعديد من الخدمات والمرافق من أهمها المستشفى.

في المقابل، أكد مدير العلاقات العامة والإعلام في صحة المدينة عبدالرزاق بن أحمد حافظ أنه جرى إدراج مركز صحي الفريش ضمن المرحلة الثانية لمكرمة خادم الحرمين الشريفين لإنشاء وتجهيز المراكز الصحية، مشيراً إلى أنه يجري حالياً استكمال إجراءات للطرح والترسية في منافسة عامة.



• الحلقة 4

مختصون يتعاطفون مع الأطباء وآخرون ينتقدون نظام العقوبات فوبيا الأخطاء تدفع المرضى للبحث عن الطب البديل

المصدر: جريدة عكاظ الأربعاء 14 محرم 1434 هـ - 28 نوفمبر 2012م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20121128/Con20121128551199.htm>

عبد الله الداني (جدة)

بات التعامل مع المستشفيات، خاصة أو حكومية، أشبه بالفوبيا والإحساس بالخطر المحتمل، لدرجة أن بعض المرضى أصبحوا أسرى للمهدئات وأقراص البنادول والمضادات الحيوية حتى يبتعدوا عن المشافي وأخطاء الأطباء. وتتزايد الفوبيا في المستشفيات الخاصة، حيث سجلت أعلى معدل أخطاء مقارنة مع الحكومية وطبقاً لاستطلاع «عكاظ» فإن عدداً من المواطنين أيدوا الاستغناء عن المستشفيات قدر الإمكان والرجوع لطرق العلاج البديلة والأعشاب، في حين فضل آخرون تحديد قائمة للمستشفيات الكبرى ذات السمعة الطيبة الخالية من السوابق، معتبرين الفئات الكبرى من المشافي أقل خطراً وأكثر اطمئناناً.

عبدالرحمن الصبحي يرى أن المستشفيات بنوعها تشابه.. لكن الأخطاء في الحكومية أقل، ويلمح أن الأخيرة لا تشهر بأخطائها بحكم أن مرجعها وزارة الصحة وأنها لا تتعرض لما تتعرض له المستشفيات الأهلية من تشهير وإغلاق وغير ذلك. ويرى كذلك أن كثرة الأخطاء التي حدثت في عدد من المستشفيات من شأنها التأثير على ثقة الناس فيها ما يعني أن الناس سيضطرون إلى اللجوء للمستشفيات على الحالات المستعصية غير القابلة للتداوي بطرق أخرى.

أما فهد رمضان فأشار إلى أن كثرة الأخطاء تتطلب وقفة حاسمة من وزارة الصحة وإعادة النظر في طريقة تعاملها مع المستشفيات وضبطها وإعادة النظر في النظام الخاص بها وتشديد الرقابة على المتهاونين، مضيفاً أن بعض المستشفيات الأهلية تعتمد على التعاقد مع أطباء وكوادر بمرتبات متدنية بهدف الربح بعيداً عن رغبة ضمان خدمة طبية آمنة للمرضى.

من الجحيم إلى الرمضاء

خالد محمد قال إن بعض المستشفيات الأهلية تعتمد على طلب فحوصات لا يتطلبها علاج المريض، والهدف من ذلك واضح وبالتالي فإن هذه المستشفيات ليست بمنأى عن الوقوع في الأخطاء الطبية كونها لا تهتم باستقدام الكوادر المتميزة، وتقتصر فقط على كوادر ضعيفة غير مؤهلة لتشخيص الأمراض.

أما عليان القرشي، فذكر أن المواطنين باتوا يهربون من جحيم المستشفيات الأهلية إلى رمضاء المستشفيات الحكومية التي تمتاز ببطء المواعيد التي تصل في بعض الأحيان إلى 6 أشهر، إلا أن المرضى أحياناً بحسب قوله- يضطرون إلى الصبر خوفاً على حياتهم من أي أخطار، مبيناً أن ثقة الناس أكثر في المستشفيات الحكومية وأن ثقتهم في المستشفيات الأهلية باتت في تضائل.

ويتهم صالح الزهراني كثيراً من المستشفيات الأهلية بالترجيح على حساب المرضى. ومن جانبه يقول سامي باصالح ان ثقته اهتزت في المستشفيات الخاصة بعد حدوث اخطاء جسيمة آخرها حالة الطفل الراحل صلاح الدين وهو الأمر الذي يجعله يتردد أكثر من مرة قبل مراجعة المستشفيات الخاصة.

تضخيم السلبات والتجاوزات
استشاري الطب النفسي الدكتور محمد شاووش في رأيه أن حدوث الأخطاء الطبية وإغلاق عدد من المستشفيات في مدن مختلفة يؤثر على المجتمع، مؤكداً في الوقت ذاته أن حاجة الناس إلى المستشفيات تظل مسألة لا خلاف عليها. وزاد أن حدوث تجاوزات في المستشفيات الخاصة لا يعني أن الحكومية فوق الأخطاء، لكن الإعلام يسلط الأضواء بشكل كبير على أوجه القصور والتجاوزات كما أن وسائل التواصل الاجتماعي زادت من تضخيم بعض المسائل والملفات. ورأى شاووش أن الحل يكمن في تبصير الناس بالإيجابيات وإظهارها، وهذا هو دور وزارة الصحة عليها أن تبث رسائل توعوية للجميع وشرح مهامها وإمكاناتها للمرضى وغير المرضى.

إغلاق كليات الطب
استشاري أمراض الباطنية ومدير مركز أخلاقيات الطب وخبير المجامع الفقهية الدكتور محمد علي البار، قال إن الحد من الأخطاء الطبية أمر مستحيل، لافتاً في الوقت ذاته إلى أن الأطباء وحدهم من يتحملون نتائجها. وبين أن الأخطاء تنقسم إلى أنواع كثيرة والأهم من ذلك عدم اعتماد الطبيب الوقوع في الخطأ، أما إذا تعدد ذلك فإنها تعد جناية، لكن البار ألمح في ذات الوقت إلى أن بعض الأطباء يعملون على مدى 24 ساعة، وآخرون إلى مدة تصل إلى 36 ساعة ولا يذوقون طعم النوم، الأمر الذي يجعل الوقوع في الأخطاء أمراً حتمياً. وأكد أن الأخطاء الطبية تحدث في الدول المتقدمة أيضاً، لكن الفرق الواضح التقييم المستمر للمستشفيات هناك وتعرض المستشفيات لخطر الإغلاق والغرامات إذا ما انخفض مستوى التقييم.

ويشدد البار على ضرورة مراجعة نظام المستشفيات وتعديل كثير من بنوده بدءاً من استقبال المريض حتى مغادرته المستشفى وأن يتضمن نقاطاً تضمن تلافي الأخطاء، لافتاً إلى أن المسؤولية جماعية لا فردية بحيث يتحملها المستشفى كاملاً لا الطبيب بمفرده كي لا يكون كيش فداء لما يحصل.

وأضاف: إذا لم يحدث كل ذلك أطالب بإغلاق كافة كليات الطب ليدخر الجميع أموالهم ويعودوا إلى الدجالين أصحاب الأعشاب الذين يقتلون الناس دون أن يهتمهم أحد بما يتهمون به الأطباء.

الطبيب كيش فداء
الدكتور محمد الخازن العميد المشارك في كلية العلوم الطبية التطبيقية في جامعة الملك سعود الصحية، يرى أن المشكلة تكمن في انعدام الرقابة ودقة رصد الأخطاء الطبية وأن الجزء الأكبر من المشكلة يعود إلى أن أخطاء تقع ولا ترصد، بسبب قصور في الرقابة. ويستطرد: في دراسة أجريت على إحدى المدن الطبية اتضح أن 41 في المائة من الأطباء يلتزمون بتحديد آلام المريض بشكل دقيق، وأن 32 في المائة من ملفات المرضى مرتبة بشكل جيد، وأن أغلب الأطباء لا يكتبون متى دخل المريض بالتحديد ولا المرض الذي يعاني منه، أو الخطوات التي أجريت له، ولا يصححون حتى أخطاء الكتابة.

وزاد: لدينا سوء في النظام. أكثر الأطباء يرتكبون الأخطاء ولا يكتشفون، كما أن الأطباء الذين يتم التعاقد معهم من الخارج إمكاناتهم محدودة ولا يعرفون حتى الأدوية الموجودة في البلد.

ويتهم الخازن النظام الطبي بالغموض وعدم الدقة. وقال: ليس هناك متابعة، والأنظمة غير جيدة. يقول المسؤولون أنه حتى أمريكا المتقدمة طبياً تشهد أخطاء، لكنهم يحددون الخطأ والمتسبب فيه. أما لدينا فلا تستطيع معرفة المتسبب، لأنه لا يوجد لدينا نظام قادر على كشف الأخطاء، كثيراً ما تقع أخطاء في التشخيص والعلاج ولا ترصد، ودائماً يختار طبيب أو آخر ليكون كيش فداء. الخازن طالب بنظام طبي صارم ودقيق، يكشف الخطأ دون أن يكون هناك داع لصدور شكوى، مع إصدار تشريعات تجعل من العقوبة التي توقع على الطبيب المخطئ أكبر. ويقول يجب أن لا ننتظر حتى يتقدم ذوو

المريض بشكوى. يجب أن تكون هناك متابعة ومراقبة لكل الإجراءات الطبية التي يتم اتخاذها، لكن الرقابة لدينا ضعيفة، كما أن العقوبات التي تتخذ بحق الطبيب المخطئ ضعيفة مركز موحد للبلاغات

الدكتورة علا بابلي المدير الطبي في أحد المستوصفات الخاصة والحاصلة على الزمالة العربية والسعودية في طب الأسرة تقول إنه لا توجد إحصاءات متعلقة بمعدل الأخطاء الطبية، وذلك يعود إلى الإدارات الطبية والقصور في تبادل المعلومات وعدم وجود مركز موحد للبلاغات عن الأخطاء الطبية أو منظمة معنية بهذا الشأن. أغلب الحالات المعلن عنها حالات مقدمة للقضاء من المتضرر. وتضيف: في الحديث عن النتائج السلبية الحاصلة للمرضى أو المراجعين في القطاعات الصحية من المهم التمييز بين أسباب الأضرار الحاصلة نتيجة الرعاية الصحية المقدمة التي ينتج عنها إما وفاة أو إعاقة أو ضرر للمريض. فالنتائج السلبية قد تكون إما أحد الأعراض الجانبية أو المضاعفات المتوقعة من العلاج أو بسبب خطأ طبي صادر عن الأشخاص. وقد تكون هذه الأعراض الجانبية أو مضاعفات العلاج من الأشياء المعروفة أو المتوقعة ولكن لا يمكن تفاديها أو الاستغناء عن ذلك العلاج المسبب لها لكونه الأفضل أو الوحيد أحياناً. من هذه الأمثلة الألم الذي يستمر لبعض الوقت بعد تبديل مفصل الركبة بمفصل صناعي يكون متوقعا حدوثه قبل العملية ولا يمكن تفاديها.

أحكام ضعيفة وأخطاء جسيمة المحامي والقاضي السابق في ديوان المظالم محمد سعود الجذلاني قال إن بعض الأخطاء الطبية التي تقع في المستشفيات ترتبط دائماً بمخالفات نظامية جسيمة، وبعض المخالفات تجعل الخطأ الطبي يخرج عن حدود الأخطاء الطبية إلى درجة الجرائم والجنايات. والأخطاء تحدث لكون الطبيب غير مرخص ولا مؤهل وشهادته مشكوك في صحتها أو أن المستشفى أو غرفة العمليات تقتصر إلى جهاز أو أجهزة تقتصر الأصول المهنية الطبية وجودها عند إجراء العملية وغير ذلك من مخالفات غير مقبولة. ومما يؤسف له كثيراً ضعف الأحكام الصادرة عن اللجان الشرعية الطبية وعدم مراعاتها لما يلحق المريض المتضرر، فتجد الأحكام تكتفي بالدية الشرعية المحددة دون النظر في التعويض عن باقي الأضرار، كما أن الأحكام لا تفرق بين الأخطاء الطبية في المستشفى الحكومي والتي تحدث في المستشفى الخاص الذي يعالج الناس بمبالغ طائلة ويحقق ثراء فاحشاً من وراء ذلك.



المحكمة تواصل النظر في قضية خلية الفارين من سجن المباحث

إطلاق سراح مؤقت "لدفعة جديدة من المتهمين بالإرهاب"

المصدر: جريدة الرياض الأربعاء 14 محرم 1434 هـ - 28 نوفمبر 2012م

<http://www.alriyadh.com/2012/11/28/article787954.html>

الرياض - محمد الغنيم

وجهت المحكمة الجزائية المتخصصة أمس بإطلاق سراح (5) متهمين ضمن خلية تضم (71) متهماً بعلاقتهم المباشرة وغير المباشرة بعناصر خطيرة فرّت من سجن المباحث بالخرج إضافة إلى عدد من التهم الأخرى المتعلقة بالإرهاب وفق مجاء في لوائح الدعوى الموجهة ضدهم.

وأعلن ناظر القضية خلال جلسة محاكمة دفعة جديدة من عناصر هذه الخلية أمس عن أمره بالإفراج عن هؤلاء الخمسة ليحاكموا وهم مطلقو السراح لحين موعد النطق بالحكم بحقهم في حين قرر ناظر القضية تأجيل البت في أمر إطلاق سراح البقية للجلسات المقبلة.

وتأتي هذه الخطوة في سياق خطوات سابقة اتخذتها المحكمة الجزائية المتخصصة بإطلاق سراح من ترى من المتهمين وفق عدد من الاعتبارات لحين موعد جلسة محاكمته حيث سبق أن شمل هذا القرار عدداً كبيراً من المتهمين في قضايا

الإرهاب، وهو ماقبله المتهمون بسعادة غامرة حيث تبادلوا التهاني داخل قاعة المحكمة فور إعلان القاضي لقراره بإطلاق سراحهم.

وكانت جلسة المحاكمة قد بدأت بتلاوة المدعي العام للوائح التهم ضد دفعة جديدة من المتهمين في هذه الخلية وعددهم (8) متهمين حيث تضمنت التهم ارتباط أحدتهم بأحد أخطر أفراد الخلية الإرهابية وتسخيرهم منزله كوكبر لأفراد الخلية الإرهابية للاجتماع فيه ونشر وتبادل الافكار المنحرفة، إضافة إلى شروعه في إيواء مجموعة من أفراد الخلية الإرهابية الهاربة من سجن المباحث بالخرج في منزله تمهيداً لنقلهم لمكان آمن.

كما وجه المدعي العام تهم الارتباط بمجموعة من أخطر عناصر التنظيم الإرهابي وتستره عليهما مما نجم عنه تمكنهما وآخرين من القيام بعملية ارهابية استهدفت تدمير مصانع النفط في المملكة لمتهم آخر إضافة الى تهمة تدريبه على استخدام الاسلحة وشروعه في تعلم طرق التزوير وتشريك المتفجرات منه، وشروعه للقيام بعمليات ارهابية داخل البلاد تنفيذاً لأوامر التنظيم الإرهابي وطلبه التدريب على ذلك، إلى جانب اشتراكه في إيواء من هرب من أفراد التنظيم الإرهابي من السجن والتستر عليهم بالبحث والتنسيق لمكان آمن لهم، وشروعه أكثر من مرة في السفر إلى العراق للمشاركة في القتال هناك تحت رايات عمية ضالة وتحريض غيره على ذلك وتستره على من يعمل على المساعدة في ذلك، كما اتهم بتمويل الإرهاب.

وتضمنت لائحة الدعوى التي وجهها المدعي العام لمتهم آخر في هذه الخلية اتفاهه مع المتهم الأول على العمل لتوفير ملابس عسكرية للهاربين من أفراد التنظيم الإرهابي بقصد مساعدتهم على التخفي وعلى القيام بعمليات ارهابية تستهدف رجال الأمن والمنشآت الأمنية وشروعه في تهريب قائد الخلية الإرهابية ومجموعة من عناصر التنظيم الإرهابي الذين تمكنوا من الهروب من السجن إلى اليمن والتنسيق في سبيل حصولهم على بطاقات شخصية وجوازات سفر يمنية مزورة، وتمويل الإرهاب ومخالفته لما سبق أن تعهد به لدى الجهات الأمنية من الإبلاغ عن المطلوبين أمنياً والتزام الطريق الصحيح.

وجاء من بين التهم التي وجهها المدعي العام كذلك لأحد عناصر الخلية ارتباطه بأحد قيادات التنظيم الإرهابي ودعمه التنظيم الإرهابي إعلامياً بالعمل على نشر فكره الضال والدعوة إليه بقصد تجنيد الشباب لصالحه واجتماعه بأحد دعاة الخروج إلى مواطن الفتنة والاضطراب للقتال فيها، كما اتهم آخر باعتناقه المنهج التكفيري وتكفير الحكومة والطعن في ديانة وأمانة العلماء والمشايخ بوصفهم بالمداهنيين وعلماء السلطة ومساعدة الآخرين بالتنسيق لهم وإخراجهم إلى العراق للمشاركة في القتال الدائر هناك تحت راية عمية ضالة وتستره على من خرج إليها وتواصله مع أجنب خارج البلاد يعملون على تجنيد الشباب لصالح التنظيمات الإرهابية والاستعانة بهم في تجنيد من خرج من هذه البلاد لصالح تلك التنظيمات الإرهابية .

واتهم أحد عناصر الخلية بالاشتراك في هروب عدد من أفراد الخلية الإرهابية من سجن المباحث بالخرج وتقديم الدعم التشريعي للخلية الإرهابية بالاستفتاء لصالح قائد الخلية الإرهابية عن جواز نهب البنوك بالقوة وقتل أبناء موظفي الحكومة كونها كافرة، وتضمنت لوائح الدعوى كذلك اشتراك أحدتهم في تهريب أفراد الخلية الإرهابية من السجن بقيادته لإحدى السيارات في مهمة مسح الطريق لأفراد الخلية الإرهابية بعد تمكنهم من الهروب من السجن. وفي نهاية الجلسة دون القاضي طلبات المتهمين في الاجابة على اللوائح بأنفسهم او توكيل محامين للدفاع عنهم في الجلسة المقبلة.

التأمينات“ ترفع الحد الأدنى للمعاشات والعائدات الدورية إلى 1983,75 ريالاً

المصدر: جريدة الرياض الأربعاء 14 محرم 1434 هـ - 28 نوفمبر 2012م
<http://www.alriyadh.com/2012/11/28/article788014.html>

الرياض- محمد الحسيني

عقد مجلس إدارة المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية اجتماعاً له أمس بمقر وزارة العمل بالرياض برئاسة وزير العمل رئيس مجلس إدارة المؤسسة المهندس عادل بن محمد فقيه، وفي نهاية الاجتماع صرح نائب رئيس المجلس محافظ المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية سليمان بن سعد الحميد أن المجلس نظر في المواضيع المطروحة على جدول أعماله واتخذ بشأنها القرارات المناسبة ومن ذلك الخطة الاستراتيجية للمؤسسة التي تم تصميمها لتقديم أفضل الخدمات للمشاركين والمستفيدين وأصحاب العمل وتوفير أدوات ومؤشرات واضحة لقياس الأداء، وروعي في إعدادها أن تكون شاملة وعملية ومرنة تشكل خارطة طريق للمؤسسة تسير في سياقها بحيث تساهم في وضع أهداف كمية ونوعية لما تتطلع المؤسسة الوصول إليه مستقبلاً.

وبين أن المجلس وافق على رفع الحد الأدنى للمعاشات والعائدات الدورية إلى مبلغ 1983,75 ريالاً. وفي الشأن التأميني وافق المجلس على إعطاء أصحاب العمل صلاحية رفع الأجور المسجلة في نظام التأمينات للمشاركين الذين تزيد أعمارهم عن 50 سنة إلى ثلاثة آلاف ريال، ورفع الأجور المسجلة في النظام خلال السنة التأمينية إلى ثلاثة آلاف ريال. واختتم الحميد تصريحه بأن المجلس نظر في مواضيع تأمينية واستثمارية أخرى واتخذ بشأنها القرارات اللازمة.

دعوة لتجمع متخصص من مصنعي وموردي الأدوية لحماية السوق الكنهل: تشريع جديد يفرض 5 ملايين ريال والسجن لممارسي غش الأدوية

المصدر: جريدة الرياض الأربعاء 14 محرم 1434 هـ - 28 نوفمبر 2012م
<http://www.alriyadh.com/2012/11/28/article787991.html>

الرياض- «الرياض»

كشف الدكتور محمد الكنهل الرئيس التنفيذي للهيئة العامة للغذاء والدواء عن قرب صدور تشريع يغلظ العقوبة على ممارسي الغش في الأدوية، أعدته الهيئة ورفعته لمجلس الشورى الذي اعتمده، موضحاً أن التشريع يهدف لضبط عملية

صناعة وتجارة الأدوية ومحاربة ظاهرة الغش فيها، مشيراً إلى أن عقوبتها وفقاً للتشريع الجديد ستكون غرامة 5 ملايين ريال إضافة للسجن.

وقال الكنهل لدى مخاطبته المشاركين في ندوة الأدوية المغشوشة التي نظمتها غرفة الرياض ممثلة في اللجنة الطبية أمس بمقر الغرفة أن هناك حاجة ماسة لإيجاد نظام عالمي موحد لمحاربة ظاهرة الأدوية المغشوشة بعد أن أصبحت مجالا خصباً لأصحاب النفوس الضعيفة وتشكل هاجساً للعديد من الدول، مشيراً إلى أن حجم تجارة الأدوية عالمياً يصل إلى نحو 800 مليار دولار تمثل تجارة الأدوية المغشوشة فيها 75 مليار دولار.

وأضاف أن الهيئة العامة للغذاء والدواء على استعداد تام لإيجاد شراكات مع القطاع الخاص لوضع آليات نافذة لمحاربة هذه الظاهرة من أجل تحقيق مصلحة الجميع، موضحاً أن الهيئة ليست جهازاً رقابياً يفرض العقوبات وإنما جهة تنظيمية تتعاون مع الجميع من جهات عامة أو خاصة لما يخدم المصلحة العامة.

ودعا الكنهل إلى الاعتماد على التقنية الحديثة في صناعة الأدوية، مبيناً أن الهيئة عقدت العديد من الاجتماعات مع مصنعي وموردي الأدوية وذلك بغرض تبادل المعلومات ووضع الأطر التي تضمن سلامة الأدوية، لافتاً إلى أن الإمداد الدوائي في المملكة يمر بالعديد من المراحل الرقابية كما تتم عملية تحليل عينات كل الأدوية المسجلة بصفة دورية، مبيناً أن الهيئة قامت بصرف 1.400 مليون ريال لشراء عينات من الأدوية بغرض تحليلها للتأكد من سلامتها كما قامت بتحليل 11 ألف عينة دواء.

من جانبه أوضح الدكتور عبدالرحمن الزامل رئيس مجلس إدارة غرفة الرياض أن أهمية هذه الندوة تنبع من خلال مشاركة عدد من الجهات المعنية بمحاربة ظاهرة الغش في الأدوية، كما أنها تفتح أفقاً للتعاون استعداداً لمواجهة هذه الحرب الاقتصادية والأخلاقية المتعلقة بالتقليد وخاصة قطاع الأدوية التي قد يختلف الخبراء على حجمها في سوقنا ولكنهم يتفقون على خطورتها.

وقال الزامل إن تقرير صادر عن منظمة (The World Anti Illicit Traffic Organization) كشف أن تجارة البضائع المغشوشة في الأسواق الناشئة والتي تتميز بنمو جيد بازدياد في سوق هذه المنتجات المزورة في الشرق الأوسط والتي وصلت إلى حوالي 30 مليار دولار سنوياً، مبيناً أن موقع المملكة الجغرافي ووجود مناطق التجارة الحرة في الإمارات جعل منها هدفاً للبضائع المقلدة، حيث وصل حجمها إلى نحو 4 مليارات دولار.

وأضاف الزامل «إننا كأصحاب أعمال وموردين وصناعيين نواجه مشكلة كبيرة، وأن مسئوليتنا تجاه حماية المستهلك مسئولية أخلاقية تستدعي منا التعاون مع الجهات المختصة لمحاربة هذه الظاهرة»، داعياً إلى إنشاء تجمع متخصص يضم مصنعي وموردي الأدوية لمتابعة موضوع ظاهرة الأدوية المغشوشة وحماية المستهلك من خلال التنسيق مع الجهات المختصة بالدولة، مؤكداً أن عدم قيام هذا التجمع يعني فقدان نسبة كبيرة من سوق الدواء سنوياً تتراوح ما بين 30-40%، وأن الغرفة على استعداد لتبني هذا التجمع.



الزيد لـ "الوطن": طلبنا من العراق تأجيل "الإعدامات"

قال: تنقلت بسيارة "مصفحة".. ومن المبكر الحديث عن افتتاح سفارة سعودية

المصدر: جريدة الوطن الأربعاء 14 محرم 1434 هـ - 28 نوفمبر 2012م

http://www.alwatan.com.sa/Politics/News_Detail.aspx?ArticleID=122632&CategoryID=1

الرياض: تركي الصهيل، معيض الرفدي
طلبت الرياض عبر سفيرها لدى الأردن فهد الزيد من بغداد، تأجيل الإعدامات المقررة على معتقلين سعوديين تحتجزهم السلطات العراقية، وذلك خلال الزيارة التي أنهاها يوم أمس.

وأبلغ الزيد الذي يعمل سفيراً غير مقيم في العراق "الوطن" في اتصال هاتفي بعد بلوغه الأراضي الأردنية، أنه طلب من المسؤولين العراقيين تأجيل الإعدامات المقررة بحق بعض المعتقلين السعوديين.. وقال "لقد طلبنا منهم التأجيل وألا تنفذ إلا بعد التأكد والتيقن من أن الشخص المحكوم بهذه العقوبة مذنب وألا يتم التعامل بهذا الملف من خلال الأهواء"، فيما أكد أنه طلب توفير محام لكل مواطن مسجون في العراق.

وتطرقت مباحثات السفير السعودي مع المسؤولين العراقيين لتفعيل اتفاقية تبادل المحكومين بين البلدين، وقال "إن هذا الموضوع كان من ضمن الملفات التي بحثتها مع وزير الخارجية هوشيار زيارى"، مشيراً إلى أن الأخير كان مهتماً بملف تبادل السجناء، وأكد له أن الحكومة ستقر الاتفاقية بمجرد أن يمررها البرلمان العراقي والذي لا تزال الاتفاقية بالنسبة له محل بحث.

وعما إذا كان السفير السعودي واجه عقبات أمنية خلال زيارته لبغداد، قال الزيد إنه كان على تواصل مع الحكومة العراقية قبل الزيارة للاستفسار عن بعض النقاط الأمنية، مشيراً إلى أنه كان يتنقل في بغداد بواسطة "سيارة مصفحة"، واصفاً الوضع الأمني هناك بـ"المستقر"، وأنه سكن خلال الزيارة في الفندق الذي يقطن فيه سفير مملكة البحرين لدى العراق. وحول موضوع افتتاح السفارة السعودية في العراق، وعما إذا كان الموضوع قد طرح خلال لقاءاته بالمسؤولين العراقيين، أشار السفير الزيد إلى أن هناك طلباً متكرراً من بغداد لعودة فتح سفارة المملكة، لكن الأمر متروك لولاة الأمر ومقتضيات المصلحة العامة، مضيفاً بالقول "من المبكر الحديث الآن عن هذا الأمر.. ولكن السفارة ستفتتح في يوم من الأيام". وأكد السفير الزيد أنه اتفق مع وزير الخارجية العراقي على استمرار التواصل بين الجانبين لتوضيح الحقائق والمكاشفة في الملفات التي تهم البلدين، والبحث عن آلية للتواصل الدائم وليس فقط عبر اللقاءات.



بعد 121 يوماً.. "الصحة" تخلي مسؤوليتها من إيقاف علاج طفل

رمت الكرة في ملعب "الهيئة الطبية العليا"

المصدر: جريدة الوطن الأربعاء 14 محرم 1434 هـ - 28 نوفمبر 2012م

http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=122597&CategoryID=3

تبوك: عبدالقادر عياد

استغرقت وزارة الصحة نحو 121 يوماً لإعداد رد صحفي حول قضية مريض سعودي تم إيقاف علاجه في ألمانيا، مما اضطر والده إلى الاستعانة بـ"فاعلي الخير" لإكمال علاجه.

وذكرت الوزارة، في خطاب تلقته "الوطن" أمس، رداً على استفسار أرسل إليها بتاريخ 29 يوليو الماضي، حول أسباب إيقاف علاج الطفل عبدالرحمن صالح الحربي بعد مرور ثلاثة أشهر من علاجه بأمر صادر برقم 53712/ب في 1432/11/13؛ أن هذه الحالات تتبع للهيئة الطبية العليا وهي مستقلة وغير تابعة للوزارة.

وأوضحت الوزارة في خطابها أنه "تم عرض الموضوع على جهة الاختصاص وأفادت بأنها تمت دراسة حالة المريض من قبل الهيئة الطبية العليا وأوصت بقرارها رقم 3383 وتاريخ 1433/7/22 بالتأكيد على القرار السابق رقم 1575 وتاريخ 1433/5/24 بعودة المريض لاستكمال علاجه داخل المملكة نظراً لتوفر متابعة علاج مثل هذه الحالات في الداخل".

وأكدت الوزارة، أن الهيئة الطبية العليا أنشئت كهيئة مستقلة ليست تابعة لوزارة الصحة، والجهات الممثلة في الهيئة تضم كافة القطاعات الصحية الحكومية ويمثلها استشاريون من أهل الاختصاص يرشحون من قبل جهاتهم، مشيرة إلى أن مهام الهيئة تشمل دراسة ومراجعة تقارير المريض وحالته الصحية والنظر في مدى توفر علاجه في الداخل.

وكان والد الطفل الحربي قد ذكر لـ "الوطن" أن إيقاف علاج ابنه في ألمانيا وضع أسرته في موقف شديد الصعوبة والحرج، حيث أرسل لـ "الوطن" من مدينة بون بألمانيا شكواه - مرفقة بعدد من الوثائق - يعرض فيها بالتفصيل استحقاق

ابنه استكمال العلاج، ويتساءل عن سبب توقف العلاج دون أي مبرر، علما بأنه أرسل لوزارة الصحة أكثر من مرة لكنها لم ترد على استفساراته، كما يذكر.

ويعاني الطفل عبد الرحمن من "خلل حركي عصبي حاد" بسبب حادث مروري، ويرقد في مصحة تأهيل ألمانية بتكلفة يومية تصل إلى ٨١١ يورو، وذلك بعد زرع أقطاب كهربائية له في الرأس بعملية كلفت والده ٤٣ ألف يورو.

وذكر والد الطفل أن "جمعية رعاية الطفولة الألمانية" عرضت التكفل بعلاج عبدالرحمن لكنه رفض ذلك، وقال الحربي: إن المبالغ المدفوعة لي من أهل الخير لم تعد تكفي لعلاج ابني إلا لعدة أيام قليلة، ولا أعلم كيف أتصرف بعد ذلك.

وكانت "الوطن" قد أرسلت استفسارها لوزارة الصحة برقم 128 وتاريخ 29 يوليو 2012، تسأل فيه عن أسباب إيقاف العلاج عن المريض، حيث وصل الرد صباح أمس.



توبيخ الأطفال "يدمر" شخصيتهم

المصدر: جريدة الوطن الأربعاء 14 محرم 1434 هـ - 28 نوفمبر 2012

http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=122593&CategoryID=3

الطائف: نورة الثقفي

لا يستطيع الطفل رائد الغامدي الذي لم يكمل ربيعه العاشر أن يعبر عن شعوره تجاه والدته التي اعتادت على توبيخه وضربه أمام أطفال العائلة إلا بالسكوت وحبس الدموع ومراقبة الآخرين كيف ينظرون له وقد تلقى صفعة على وجهه أمامهم من والدته التي لا يشك في حبها له لكنها لا تراعي نفسيته أمام الآخرين.

يقول رائد: إنه لا يزال يتذكر عندما ضربته والدته أمام جمع من الأطفال في مناسبة عائلية لأنه كان يلعب بالكرة وقت تناول الطعام، وقال إن الضرب لم يكن مؤلماً، لكنه انخرط في بكاء حاد نظراً للإحراج الذي وقع فيه أمام أقرانه الذين ما زالوا يسخرون منه ويذكرونه بين فترة وأخرى بذلك الموقف. ولم يكن رائد الطفل الوحيد الذي لا يراعي والده أو والدته شعوره أمام الآخرين، فبعض الآباء والأمهات لا يتورعون عن توبيخ أطفالهم أو حتى ضربهم أمام الآخرين غير أبيهم بما يسببونه لهم من إحراج كبير وأزمة نفسية تلازمهم مدى العمر. وتظل مشكلة توبيخ الأطفال أو ضربهم من قبل أحد الوالدين مشكلة أسرية تثير كثيراً من الإشكالات بين الزوجين.

تقول أوبرار العتيبي "معلمة" إن زوجها ضرب ابنته ذات التسعة أعوام أمام عمها ولم تكن تلك الضربة قوية بل كانت محرجة لها ولا تزال تعاني من آثارها إلى اليوم بالرغم من أن ابنتها تدرس الآن بالصف السادس حيث تتحاشى أن تجلس مع والدها وعمها مجتمعين خشية أن يتكرر الموقف، مشيرة إلى أن الضرب سبب لها حرجاً حيث لا تزال تعاني من ذلك الحرج أمام عمها خاصة وأن والدها من الذين يرون أن الضرب والإحراج المتعمد للأطفال هو الدواء الناجع لعدم تكرار سلوك خاطئ. وقالت أم عبدالله - ربة منزل - إن أحد أطفالها يحتاج للتأديب لكثرة مشاكله، وكانت تقوم بضربه بين فترة وأخرى، وأنها لا تراعي عند ضربه هل هو بحضرة آخرين أم منفرداً، بل تضربه أمام أي شخص صغيراً كان أم كبيراً معتقدة أن الإحراج أمام الأقران يجعل الطفل يبتعد عن السلوك الذي عوقب من أجله.

وعلق المختص النفسي الدكتور عدنان عاشور بقوله: معروف أن الضرب لا يعد وسيلة تعليمية أو تربية وضرب الطفل يشعره بالقسوة وخاصة إذا كان الضرب الذي يقع على الطفل من أشخاص يحبهم، مشيرة إلى أن الضرب له أثر سلبي أكثر من أنه إيجابي وهذه الوسيلة العقيمة تولد لدى الأطفال الكراهية والغضب والعدوان وبالتالي ينعكس على الأسرة. وبين أن الطفل إذا تعرض للضرب فإن الأثر السلبي تحصده الأسرة أولاً فيلجأ الطفل للعدوان السلبي ولا يستطيع المواجهة ويكثر لديه التسويف ويصبح شخصاً غير منتج ويفشل في أي عمل لكونه تعرض للقهْر والاضطهاد.

مجلس القضاء يوافق على سلخ الدوائر التجارية ويقرر إنشاء دوائر للإنهاءات

المصدر: جريدة الحياة الأربعاء 14 محرم 1434 هـ - 28 نوفمبر 2012م

<http://alhayat.com/Details/456998>

الرياض - «الحياة»

أعلن المجلس الأعلى للقضاء أمس موافقته في شأن آلية سلخ الدوائر التجارية من ديوان المظالم إلى القضاء العام، والتي تضمنت الإجراءات والمدد اللازمة لسلخ الدوائر من محاكم الدرجة الأولى في ديوان المظالم إلى المحاكم المتخصصة للقضاء التجاري في القضاء العام، وسلخ دوائر التدقيق من محاكم الاستئناف في ديوان المظالم إلى محاكم الاستئناف في القضاء العام.

وقال الأمين العام للمجلس الأعلى للقضاء والمتحدث الرسمي باسم المجلس عبدالله يحيى في بيان (حصلت «الحياة» على نسخة منه) إن المجلس برئاسة وزير العدل الدكتور محمد العيسى وافق على الدراسة المعدة من الإدارة العامة لشؤون المحاكم في المجلس حول إنشاء دوائر التنفيذ في المحاكم العامة، ودعم الموجود منها وذلك «تهيئة لتطبيق نظام التنفيذ الصادر بالأمر الملكي الكريم رقم م/ 35 وتاريخ 1433/8/13 هـ، وكذلك على دعم دوائر التنفيذ في 22 محكمة ومنها المحاكم العامة في مناطق الرياض ومكة المكرمة والمدينة المنورة والمنطقة الشرقية والقصيم وغيرها، إضافة إلى إنشاء دوائر جديدة للتنفيذ في 67 محكمة في مناطق المملكة كافة، على أن يتم تسمية قضاة هذه الدوائر من رؤساء المحاكم بناءً على المادة (24) من نظام القضاء، وأن تباشر أعمالها اعتباراً من تاريخ بدء سريان العمل بنظام التنفيذ». وأكد يحيى أن المجلس قرر دعم المحكمة العامة في المدينة المنورة، بإنشاء دائرة للإنهاءات وذلك تنفيذاً لنظام القضاء، وامتداداً لما اتخذته المجلس حول إنشاء دوائر للإنهاءات في بعض المحاكم العامة في المدن الرئيسية، كما وافق على آلية البرنامج التدريبي لقضاة التنفيذ، والذي جاء متزامناً مع صدور نظام التنفيذ وتضمن البرنامج كذلك عدداً من المحاور.

بعد إغلاقه... مستشفى عرفان يرفع دعوى تظلم ضد «الصحة»

المصدر: جريدة الحياة الأربعاء 14 محرم 1434 هـ - 28 نوفمبر 2012م

<http://alhayat.com/Details/456987>

جدة - «الحياة»

تسلمت المحكمة الإدارية في محافظة جدة أمس (الثلاثاء)، دعوى قضائية عاجلة ضد قرار وزارة الصحة القاضي بإغلاق مستشفى عرفان، إذ تضمنت الدعوى طلباً عاجلاً بإيقاف القرار وإعادة فتح المستشفى الذي جرى إغلاقه بالكامل بأمر وزير الصحة الدكتور عبدالله الربيعه.

وعلمت «الحياة» أن المحكمة الإدارية قبلت الدعوى رسمياً من جانب محامي المستشفى وقيدتها في سجلاتها، إذ حددت جلسة للنظر في الدعوى خلال الأيام المقبلة، وفقاً لإجراءات التقاضي في هذا الشأن، في حين تعد هذه الدعوى هي الأولى

من نوعها لمستشفى خاص يتظلم من قرار أصدرته وزارة الصحة بشأن عملية إغلاق كامل أقسامه نتيجة لأخطاء طبية مثبتة لدى «اللجان الطبية».

وأكدت المصادر أن أبرز النقاط التي تضمنتها الدعوى هو صدور قرار عاجل من المحكمة يبطل قرار الوزارة الذي أصدرته قبل أسبوعين والمتضمن إغلاق أقسام المستشفى كافة ونقل المرضى إلى مستشفيات أهلية أخرى إلى حين تعديل كل القصور الذي دونته لجان المتابعة والمراقبة التابعة لـ «الوزارة» للحد من الأخطاء الطبية القاتلة، خصوصاً أن المستشفى سجل أخطاء طبية متكررة منذ عام 1430 هـ من دون تعديل.

وتأتي هذه التطورات بعد أيام من اعتماد وزير الصحة الدكتور عبدالله الربيعه إغلاق المستشفى، إذ بادرت لجنة الإغلاق الفوري في صحة جدة بإغلاقه لمدة 60 يوماً بسبب خطأ طبي توفي على إثره الطفل صلاح الدين يوسف عبداللطيف جميل والبالغ من العمر ثمانية أعوام.



تتساءل: من الذي أخذ حقوقنا ليعيدها لنا؟ مواطنة تحصل على 181 ريالاً: "حافز" يعاقب اليتيم على يتمه

المصدر: جريدة سبق الأربعاء 14 محرم 1434 هـ - 28 نوفمبر 2012م

<http://sabq.org/Szrfde>

عبد الله البرقاوي- سبق- الرياض:

اعتبرت مواطنة سعودية "26 عاماً" أن نظام "حافز" "يعاقب الأيتام على يتمهم"، وقالت إنه "يتقن بالحسميات على أبناء وبنات المتقاعدين المتوفين".

وروت المواطنة لـ "سبق" معاناتها مع نظام "حافز" وقالت إنها شهدت فصولاً عدة بدأت بإعانة كاملة أعقبها توقف كامل وأخيراً صرف مخصص شهري يبلغ 181 ريالاً فقط لاستطيع صرفه كاملاً كل شهر حيث تلزمها أنظمة الصرف الآلي بسحب 150 ريالاً على أن تدخر الثلاثين الباقية للشهر المقبل.

المواطنة "أ. ع" التي تحتفظ "سبق" ببياناتها وطريقة التواصل معها وجهت تساؤلات عدة لمسؤولي نظام حافز قائلة: "لماذا لا يحسم البرنامج من إعانات أبناء وبنات المتقاعدين الذين على قيد الحياة، فيما يبادر إلى التقنن بالحسميات على أبناء وبنات المتقاعدين المتوفين؟!"

وأردفت بسؤال آخر قائلة: "هل نظامكم يعاقب اليتيم على يتمه؟!".

تشير المواطنة إلى أنها حاصلة على بكالوريوس مع إتمامها للدبلوم التربوي وعاطلة عن العمل منذ أربع سنوات وفي حاجة ماسة إلى الإعانة.

وأوضحت معاناتها مع "حافز" قائلة: "صُرف لي ألفا ريال مع بداية صرف حافز العام الماضي، ثم قُطع بحجة أنني منتسبة للجامعة مع العلم أنني كنت أدرس دبلوماً تربوياً مدفوعاً على حسابي بقيمة ستة آلاف ريال، وللتو أعادوا صرفه لي من جديد لمضي ستة أشهر على إنهائي الدبلوم، لكن المفاجأة أنه تم إيداع 181 ريالاً في حسابي فقط قيمة حافز لهذا الشهر".

وأضافت: "حين استفسرت عن الأمر أخبروني أنه تم الخصم بسبب الدخل الثابت وهو المعاش التقاعدي لوادي المتوفى، الذي بالمناسبة لا يخصص لي منه أي شيء ولا ينزل باسمي، وهو راتب نصرف منه على المنزل يوضع في الإيجار وفواتير الكهرباء ومتطلبات المدارس والجامعة.. إلخ".

وتتساءل وهي تسرد معاناتها قائلة: "السؤال هنا لماذا لا يخصم على من والدها متقاعد وحي يرزق؟ ما الفرق؟ أيهم أولى إن كان هناك أحقية في الخصم من الأساس؟ هل هذا النظام يعاقب الأيتام على يتمهم؟".

وأضافت: "لا أستطيع أن أقف منتظرة نهاية كل شهر ليودع في حسابي 181 ريالاً، نحن في حاجتها مثل بقية العاطلين والعاطلات، لا أدري لم افترض النظام أن مخصصاتنا من تقاعد المتوفين تُصرف لنا، وأنا بهذا أفضل حالاً من غيرنا؟!".

ولفتت إلى أن "هناك الكثير من الأيتام الذين فقدوا جناحهم وثلاثة أرباع حوافزهم، تقتلهم الحاجة، والقهر ولا يستطيعون أن يطالبوا بحقوقهم".
وتابعت: "الموظفون في حافز يخبرونا دائماً أن هذا هو النظام وليس بيدهم فعل شيء، وأنا أتساءل من الذي بيده فعل شيء؟ من الذي أخذ منا حقوقنا ليعيدها لنا؟".
وأردفت: "الذي نعرفه أن أوامر الملك جاءت للعاطلين والعاطلات جميعهم دون تخصيص لأوضاعهم المعيشية أو استحقاقهم في برامج أخرى".
وتساءلت: "لماذا لا يمكن مراعاة هذا الأمر واعتباري عاطلة فقط ولي الحق كما لأخرى تنعم بوجود أبيها وراتب تقاعده كاملاً؟".
وقالت: "تساؤلات كثيرة لن يجيبها أحد كما أخبرني موظف حافز بقوله: "هذا الأمر منتهٍ وليس بيدك شيء اقبلي بما لديك".
وأضافت: "أنا قبلت بـ 181 ريالاً تخرج منها 150 ريالاً من الصرّاف، والثلاثين الأخرى نركنها حتى موعد حافز القادم لنستطيع إخراجها، بصدق، أشعر بالأذى والقهر، وأعرف أن أحداً ما بوسعه إيصال صوتي، آخر ما لديّ لمن اقترح الخصم على أبناء المتقاعد المتوفى: "إن الذين يأكلون أموال اليتامى ظلماً إنما يأكلون في بطونهم نارا وسيصلون سعيراً". وختمت بالقول: "لا نريد أن نُعاقب في حافز بسبب يُتَمَنّا".



مدير الشرطة ينفي الواقعة مؤكداً: لم نلق أي شكوى مواطن يتهم ضابطاً بدهس ابنه بسيارة الدورية وتركه في الشارع بالليث

المصدر: جريدة سبق الأربعاء 14 محرم 1434 هـ - 28 نوفمبر 2012م

<http://sabaq.org/kzrfde>

عوض الفهمي- سبق- الليث:
تقدّم مواطن في محافظة الليث بشكوى لإمارة منطقة مكة المكرمة ضد ضابط برتبة "ملازم أول"، يعمل في شرطة المحافظة، متهماً إياه بدهس ابنه بسيارة الدورية، وتركه في الشارع، وإدخاله وابنه الآخر التوقيف دون وجه حق.
وقال المواطن خضير خاضر خاتم البجالي، الذي يعمل إماماً وخطيباً لأحد الجوامع في شرق الليث، في شكواه، إن ابنه عبد الرحمن (10 سنوات) تعرض لحروق من الدرجة الثالثة أثناء مناسبة في يوم عيد الأضحى المبارك الموافق 10/12/1433 هـ، وذلك بعد سقوطه في النار، وتم نقله على الفور لمستشفى الليث العام، يرافقه شقيقاه "أحمد وفيصل"، فيما طلب المستشفى خطاباً من الشرطة.
وأضاف البجالي: "ذهبنا لشرطة الليث، وجدنا ضابطاً برتبة ملازم أول، وأبلغناه بما حدث، فرد علينا بأن ذلك من اختصاص الدفاع المدني، فذهبنا للدفاع المدني، الذي اعتذر بحجة أن القضية تتعلق بالشرطة فقط، فعدنا للشرطة ثانية، إلا أن الملازم رفض الذهاب معنا لمباشرة الحادثة في المستشفى".
وقال البجالي: "تسبب تعنت الضابط في تأخير ابنيّ في طوارئ مستشفى الليث طويلاً، وتضاعفت حالته، على الرغم من أن سيارة الإسعاف والفريق الطبي كانوا على أهبة الاستعداد لنقله لمستشفى الملك عبدالعزيز بجدة، لكن تأخر الضابط عن مباشرة مهام عمله زادت حالة ابني سوءاً".
وذكر البجالي: "حضر الضابط بعد تلقيه تعليمات من مسؤول أكبر منه، وذلك بعد مضي ما يقارب أربع ساعات، لمستشفى الليث، وأخذ أقوال وبصمات ابني المصاب، وتجاهلني أنا، وأنا موجود بجواره وولي أمره، ثم خرج من

المستشفى وهو في قمة غضبه، وحين أراد ابني أحمد (24 سنة) أن يتحدث معه دهسه الضابط بالدورية، وهي من نوع (جيب لاند كروزر)، وعلى مرأى من المواطنين الموجودين، ثم تركه في الشارع دون أن يسعفه، وعاد لمقر عمله مصطحباً معه ابني الآخر فيصل (21 سنة)، وأدخله التوقيف دون سبب يُذكر".

وتابع: "بعدها أسعف اثنان من المواطنين ابني للمستشفى، وأثبت التقرير الطبي أن ابني أصيب في قدمه اليسرى".

وأكمل البجالي حديثه قائلاً: "استدعى الضابط ابني الذي دهسه لمقر الشرطة، وهو تحت العلاج، وتم إطلاق سراحه بكفالة، وحين قمت بمراجعة الضابط في مقر الشرطة للسؤال عما بدر منه من صدمه ابني، وبالدورية الرسمية، أخذ يضع سبابته في رأسه ويردد ثلاثاً (أنا فلاني أنا فلاني أنا فلاني)، افتخاراً بقبيلته، وأدخلني التوقيف مع ابني فيصل مستغلاً سلطته في غير محلها، ودون وجه حق".

وتابع: "بقيت في التوقيف ما يقارب نصف ساعة وابني يصارع الموت في قسم طوارئ المستشفى ينتظر مرافقتي له لمستشفى الملك عبدالعزيز بجدة، وعندها تدخل ضابط برتبة رائد وأطلق سراحه".

وأضاف: "أطالب بحقي وحق ابني من الضابط المذكور، بدهسه ابني، وإدخاله التوقيف دون وجه حق، ومحاسبته وفق الأنظمة والقوانين".

وقد اتصلت "سبق" بالعقيد فواز الروقي، مدير شرطة محافظة الليث، الذي قال: "لا صحة لقيام ضابط بدهس ابن أحد المواطنين"، مؤكداً أنه لم يتلقَ أي شكوى ضد أحد من منسوبي الشرطة من أي جهة كانت.



هل هناك ضمانات؟

المصدر: جريدة الحياة الأربعاء 14 محرم 1434 هـ - 28 نوفمبر 2012
<http://alhayat.com/OpinionsDetails/456876>

داليا قزاز

ما زال مسلسل معاناة المرأة من العنف مستمراً يتناقل قصصه الإعلام بشكل يجعل من الصعب تجاهله والكتابة في موضوع آخر، وبالنظر إلى حالة «معنفة خميس مشيط»، وقصتها التي يعرفها وسطها الاجتماعي بوضوح دون أن يسعى لحلها، يمكننا أن نكون صورة واضحة عن آلية تعاملنا مع قضايا العنف، وكم من الانتهاكات الإنسانية التي ترتكب في حق المرأة.

لقد حكمت الفتاة العشرينية، عن ما لا فته من تعذيب، وضرب، وإهانة على يد زوجها الذي ارغمت على الزواج منه. تقدمت ببلاغ للشرطة ثلاث مرات خلال ست سنوات زواج، وفي كل مرة يتخلّى عنها والدها، ويرفض أن يتسلمها، ويتوسط أهل الزوج، فتعود صاغرة «برخصة» تسمح بتعذيبها نفسياً وجسدياً، حتى ضربت بلوح خشبي، وكويت بالنار، وحبست بالأيام في دورة المياه، وقدم لها البول والبراز للشرب والأكل، وأخيراً تمكنت من الهرب، ولجأت إلى الشرطة من جديد، فحمل الزوج طفلتهما واختفى..

هناك اسئلة مشروعة لا توجد لها إجابات محددة قد تخص هذه القضية أو ما شابها من قضايا العنف ضد المرأة التي لها تفاصيل مختلفة. فلماذا لم يحقق في قضيتها بعد التبليغ ثلاث مرات، وإن تراجعت؟ هل هناك آلية أو نظام واضح للتعامل مع هذه الحالات؟ متى يتم توقيف المُعنف؟ هل تكفي شكوى الضرب والتعدي أم أنها يجب أن تصل إلى القتل أو الشروع فيه؟ فإن ثبت اعتداء الزوج وتعذيبه لها، والأب يرفض أن يتسلمها، ماذا سيكون مصيرها؟ فهل تودع دار الحماية، ومن المعروف أن من يودع الدار يبقين حبيسات وكأنهن مذنبات؟ كم من الوقت سيتطلب لإنهاء معاناتها وخروجها من الدار إن كان «ولي أمرها» يرفضها؟ هل من المؤكد أن تحصل على حضانة دائمة لابنتها إن ثبتت عنف الزوج؟ ومن سيضمن نفقتها؟

وبينما تم ايداع الفتاة دار الحماية حتى تنتهي التحقيقات في قضيتها، استطاعت خمس مبتعثات الحصول على الحماية في أميركا تحت ما يسمى بـ «فيزا ضحية جريمة» (U1- Victim of Crime Visa) والتي تُمنح لضحايا الجرائم ليتمكنوا من العيش بشكل قانوني في الولايات المتحدة، بحسب تصريح مصدر في الملحقة الثقافية السعودية في واشنطن، بسبب

خلافات مع الزوج أو الأخ، «الحياة»، 2012/11/18). ولم يحدد المصدر المشكلة بوضوح واعتبرها «خلافات»، علماً بأن هذه «الفيزا» لا تمنح إلا لأصحابا الجرائم الذين تعرضوا لإساءة بدنية أو عقلية، ويملكون معلومات عن الجريمة تسهم في ملاحقة المتهم، وأن يكون النشاط الإجرامي قد وقع على الأراضي الأميركية. ويعتبر العنف الأسري، والاغتصاب، والتعذيب، والتحرش الجنسي، والابتزاز، وغيره، من هذه الجرائم. وبحسب المصدر فإن إحدى الفتيات التي حصلت على حكم من المحكمة الأميركية لمصلحتها، فضلت البقاء في أميركا مع أطفالها لعدم وجود ضمانات لحمايتها عند العودة! ما هي الآلية، وما هي الضمانات؟ هذا تحديداً ما تعاني منه «معنفة خميس مشيط» وغيرها من المعنفات. فقصة الشقيقات اللواتي اتُهمن بمحاولة قتل والدهن وحرقه، كن قد أبلغن الشرطة عن محاولات تحرشه بهن، ولكن بتعهد خطي انتهت القضية، وعاد يسكن في المنزل نفسه، ويمارس ما كان يمارسه من أفعال من ثماني سنوات، فقرر الانتقام بأنفسهن! (الشرق، 2012/11/21). لو كانت قضيتهم حسمت من الجولة الأولى بإبعاد الأب عنهن، والتحقيق في القضية، هل كن سيحاولن التخلص منه والتورط في جريمة قتل؟

تكشف هذه القصص بدمائها، ودموعها، وآلامها حاجتنا الماسة لأنظمة وتدابير تشريعية واضحة لا لبس فيها تحدد المشكلة بشكل واقعي، وآلية التعامل معها، والجهات المسؤولة، وتعاقب عليها. لا أن تترك لاجتهادات شخصية تتحكم فيها عادات، وتقاليد، ومفاهيم اجتماعية، وثقافية تنتهك كثيراً من حقوق المرأة الإنسانية.



الحقوق المنسية للمرأة

المصدر: جريدة الرياض الأربعاء 14 محرم 1434 هـ - 28 نوفمبر 2012م

<http://www.alriyadh.com/2012/11/28/article787839.html>

يوسف الكويليت

جدلية حقوق المرأة من أقدم الأمور المتشابكة التي كتب ودون بالوثائق عنها المؤرخون والحقوقيون وعلماء الاجتماع وغيرهم، إلا أنها ظلت الجانب الخاسر في المعركة لأن طبيعة توارث ثقافة الرؤية الدونية لها جعلها في نطاق وظيفتها البيولوجية في المتعة والإنجاب وعمل السخرة.. معظم المجتمع العربي تُشكل المرأة فيه نصف السكان أو أقل بقليل، وتعيش غالبية في الريف أو البادية ونسبة التعليم لا ترقى لمستوى ما يحصل عليه الرجل، وتحمل أعباء الأسرة والعديد من المهام الشاقة، حتى أن من يتعرض للعنف النفسي والجسدي يصل إلى الحدود غير المقبولة، وأن الشك بسلوكها يؤدي إلى قتلها غسلًا للعار، وهذا السلوك لم يغير من النظرة العامة حتى بين المتعلمين والمتقنين الذين يمارسون أساليب الآباء والأجداد ضمن دائرة الأمية القديمة التي لا تزال سائدة..

صحيح أن البعض، ونتيجة لتجاوز بعضهن الرجال علمياً وثقافياً، بدأت بالدفاع عن حقوقهن، إلا أن المشرع وصاحب القرار ومنفذه يبقى بيد الرجل، وبالتالي لم يأت التدرج بإعطاء المرأة ولو بعض حقوقها في مجتمع يهيمن عليه الرجل.. فالزواج يتم ضمن صفقة يقررها الأب أو الأخ الأكبر كراع للأسرة وحتى بمعزل عن رغبتها أو استشارتها، لأن العرف العام يعطي القائم على رعايتها حق تقرير مصيرها، بل إن هناك من يقف ضد الزيجة إذا كانت تحصل على راتب يعتبره الأب أو الأخ جزءاً من حقه عليها، بل وصل إلى حد أن العنف الذي يمارسه ولي الأمر أمر طبيعي والواقع أن هذه القضايا، على قدمها وتوارثها، وكثرة من تعرضوا لها ذات منشأ اجتماعي لم يستطع إغلاق الفجوات بين الجنسين بما يتفق وما كفلته الأديان، بل صار العرف بقوة القانون وأكثر منه..

لقد عاشت المرأة اضطهاداً مقنناً حتى أنها أصبحت مصدر الخطيئة ليس في مجتمعاتنا فقط، بل حتى في النظم ذات الدساتير وحقوق الإنسان والحريات العامة، حتى وإن تاريخ الجواني في كل الثقافات ظل سائداً، وإن كان في عصرنا الحديث بالمغريات المادية حتى أن دور الزينة والأزياء والعطور سخرت المرأة لتكون متعة الرجل، وقد وجد من بين

الدعايات للحقوق من رفضن أن تكون هذه الوسائل مقبولة، لأنها تحول المرأة إلى قنّ جديد بمظاهر تجارية، وأن الشراكة مع الرجل يجب أن تبقى على طبيعتها من التحول إلى مجرد مغر له ومتعة..

الجانب الثقافي والتربوي مفقودان طالما ميراث التاريخ لم يتغير حتى ان في بينتنا العربية، نجد بنت البادية، على أميتها وجهلها، تملك شخصيتها أكثر من بنت المدينة، ومع ذلك تتساوى في تحمل مسؤوليات وضعها الرجل جزءاً من مهماتها.. في مجتمعنا هناك تطور إيجابي، لكنه لا يرقى إلى بعض الحقوق المسموح بها في نطاق معين في بلدان خليجية وعربية أخرى، مع أن المرأة وصلت إلى سلاسل عليا في التعليم والثقافة، وحتى في الأبحاث العلمية الشاقة، لكن ذلك لم يغير من الطبيعة المتوارثة بالنظرة الدونية لها ومع أن الزمن وتطور التشريعات والثقافات وكسر الحواجز بين الجنسين سوف يغير هذه التقاليد، إلا أن الرواسب وسيادة الرجل عليها ستبقى عائقاً..

اليوم

افصلوا هؤلاء فوراً .. واقتصوا منهم

المصدر: جريدة اليوم الأربعاء 14 محرم 1434 هـ - 28 نوفمبر 2012م

<http://www.alyaum.com/News/art/64154.html>

محمد العصيمي

المجتمع الذي لا يحمي ولا يرحم أيتامه هو مجتمع غير محترم. وفصائح (الأيتام) في بعض دورهم وجمعياتهم، وآخرها فضيحة أيتام جازان، تزكم الأنوف، وتدل، بشكل قاطع، على أننا نعيش في غيبوبة اجتماعية غاب فيها الحساب والعقاب وتراجعت فيها (الرحمة)، لنجد من أبنائنا وبناتنا من يشحذون لقماتهم ويتلحفون بأكياس البلاستيك اتقاء للناموس والقهر وفساد المؤسسات.

الدولة ترصد ميزانيات ضخمة والمتبرعون الخيريون يرسلون دراهم مدرارا إلى هذه المؤسسات والجمعيات الخيرية، والسباق إجمالا على أشده في فعل الخير، لكن الإنسان الذي يتولى مسؤولية بعض هذه المؤسسات فاسد ومفرغ من ضميره وإحساسه وإنسانيته. الاستقواء هو سيد الموقف مع هؤلاء (المساكين) المعوقين والملتحنين واليتامي، الذين وضعهم حظهم بين أيدي من لا يخشى الله ولا يعطي حسابا للمجتمع الذي يغفل عن تصرفاته واقترافاته وأخطائه المتواليه.

قصص يشيب لها الولدان تخرج ألسنتها لنا كل يوم من هذه (الخرابات) وليس هناك من يحرك ساكنا أو يأتي لنا بخبر القبض على هذا الفاسد أو هذا المستهتر أو هذا الذي يخفي ما الله به عليم. يفعلون ما يشاؤون ولا يفصحون أو يفصلون أو يعاقبون حسب القانون، إن كان هناك قانون.

لقد تناولنا من قبل حكايات الألم عن تعذيب بعض المعوقين في بعض الدور.. وقيل لنا وقتها على لسان الوزير إنها حالات تعد على أصابع اليد الواحدة، ثم ماذا؟ لا شيء.. انتهت المسألة في رأس مستخدم ودفن الموضوع. والآن، بعد توالي أخبار السوء عن يتامي جازان، ماذا سيحدث؟ هل ستخرجون لنا مستخدما بنجلاديشيا لتقولوا إنه أكل الأخضر واليابس في جمعيتهم؟

اتقوا الله واستحوا وأرونا أسماء حقيقية للفاستدين الذين نطلب أن يفصلوا من وظائفهم فوراً، ارتفعت مناصبهم أو انخفضت، وبعد فصلهم تتم معاقبتهم والاقتضاء منهم.. وإلا سنحسبكم من قليلي الإنسانية قبل أن نحسبكم عبئاً على مناصبكم.

إن كنتم تريدون سعودة حقيقية

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 13 محرم 1434 هـ - 27 نوفمبر 2012م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20121127/Con20121127551010.htm>

عمرو أحمد عبدالواحد

من حق المواطن في القطاع الخاص أن يعيش حياة طبيعية كأى موظف في العالم شرقا وغربا، من خلال تحديد ساعات العمل الأسبوعية لتنعكس إيجابيات خفضها على حياته الأسرية رغدا وترفيها لأبنائه. ومن حقه أن يتأمل في مستقبل مشرق له هدف من خلال ارتقاء السلم الوظيفي لتغطية غلاء المعيشة مع مرور الزمن. وإن كان المسؤولون في وزارة العمل يريدون أن يلمسوا السعودة الحقيقية بكل معانيها، دون أن يتجول المواطن بين عمل وآخر في القطاع الخاص إلى أن يقتنص فرصة وظيفة حكومية تقتلعه من جذور الشقاء وإرهاق ساعات طويلة ليس لها ثمن، إن كانوا يحرصون على أن نصل فعلا لاستقرار حقيقي لسعودة وظائف هذا القطاع فيجب البدء ببناء هيكل تنظيمي لوظائفه وفرض سلم للرواتب والترقيات وتحديد ساعات العمل بمنح «إجازة اليومين»، بالإضافة لمحاربة التستر على العمالة من خلال مراقبة الحسابات وإيجاد جهاز رقابي حقيقي أمين على العمل المنوط به، ليكون ذلك جاذبا للتوجهات الشباب للعمل بالخاص مستقبلا، وعلى الرغم من أهمية انضمام موظفي القطاع الخاص إلى مؤسسة التأمينات إلا أن هذه الخطوة كانت سابقة لأوانها لأن منظومة التخطيط لم تكتمل بعد، فليس من المنطق أن يستقطع 9% من راتب موظف قد يداوم عقدا من الزمان دون أن يحصل على زيادة سنوية مجدولة. ووزارة العمل لن تنجح وحدها دون تكاتف وحب من أصحاب المال للآخرين من أبناء وطنهم، فعلى رجال الأعمال أن يلتزموا بواجبهم تجاه الوطن الذي ربحوا من خيراته التي أنعم الله بها عليهم في سنوات عديدة سابقة من خلال التعايش معه كواجب وطني لتطرح البركة في أموال كل من ساهم أو تنازل لأجل ارتقاء الوطن وخدمة مواطنيه وشبابه، وهذا لا يعني أن يتخلى رجال الأعمال عن حقوقهم لتحقيق النجاح لمؤسساتهم، بل يفترض أن تصنف وزارة العمل مختلف الأنشطة وفقا لمعايير دقيقة قبل إصدار أي قرار، فليس كل مؤسسة قادرة على سعودة وظائفها كالسباك والدهان وغيرها. * مباشر: من أجل الوطن ننتكف ونتنازل ونتجاوز عن بعض حقوقنا لرسم خارطة طريق مشرقة لأجيالنا القادمة.

فضائح الجمعيات الخيرية: أيتام جازان

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء 13 محرم 1434 هـ - 27 نوفمبر 2012م

<http://alwatan.com.sa/Articles/Detail.aspx?ArticleID=14525>

علي سعد الموسى

واستكمالاً لحديث أمس، ما هو الدرس الأهم الذي يكشفه تحقيق (أيتام جازان) حتى نداري ونداوي هذه الفضيحة الاجتماعية المدوية؟ هذه الكارثة الإنسانية لا تفصح إلا عورات الهيئات الرسمية والخاصة في مجال العمل الخيري. اسألوا أنفسكم: أين ذهبت هباتكم وزكواتكم لجمعيات العمل الخيري العام إذا كان مجرد بضعة وعشرين يتيمًا ينامون جوعاً ويشحذون شرشفاً كي تستر جلودهم من الناموس؟ لدي في المقابل، أوراق رسمية تبرهن أن عدد موظفي الشؤون الاجتماعية في جازان يفوق عدد اليتامى الذين يأكلون وجبة هزيلة، ومن جيوبهم، كل اثنتي عشرة ساعة. لدي البرهان أن كبار اليتامى يعالجون أخاهم الصغير على حسابهم الخاص في عيادة أسنان خاصة. لدي من البراهين أن في البلد ما يقرب من ألف جمعية خيرية مسجلة بالوزارة لتشتري الأراضي على الشارع العام من زكواتكم وهباتكم بينما اليتيم يشحذهم في علبة فول باردة. على النقيض، سأخذكم إلى القصة المقابلة في العمل الخيري الفردي: في نفس اليوم الذي نشرت فيه "الوطن" تحقيق العام عن أيتام جازان، كان ناصر بن إبراهيم الرشيد يفتتح مشروعه الفردي الخاص لأيتام حائل. ومعرفتي به تقول إنه لا يحمل سيمياء الداعية الذي تشتتته مجالس جمعيات البر ودور الأيتام، ولم يكن عضواً حركياً ولا ناشطاً في جمعية للمقاصد الخيرية. كل ما يفعله ناصر الرشيد، كثري، أنه يشرف على كل ريال يدفعه في العمل الخيري ليضمن أنه ذهب في مكانه الصحيح. وبدلاً من التهديد بالنقل إلى المناطق الأخرى، كما تفعل المؤسسة الاجتماعية الرسمية لأطفال جازان بالبرهان، يضمن ناصر الرشيد سكناً ودخلاً شهرياً لكل يتيم يتزوج من يتيمة في مشروعه الخيري. فكرة العمل الفردي، ببرهان تثبت تهافت العمل الجماعي حين يركن الأثرياء إلى دفع صدقاتهم إلى بضعة حسابات بنكية لهذه الجمعيات التي تزرح حساباتها بالمليارات بينما اليتيم بيننا يشحذكم وجبة باردة. أين ذهبت في المقطع الصغير زكاة أثرياء جازان وحدها إذا كان الأيتام مجرد بضعة وعشرين يتيماً على ثلاثة (كراتين) من (الأندومي) في الأسبوع وعلى (القطعة) لعلاج أسنان صغيرهم في العيادة الخاصة؟ فضيحة لا يجب أن تطير فيها رؤوس، بل أيضاً أن نعيد ترتيب مؤسسات الانتفاع وتضخيم الثروات تحت مسمى العمل الخيري!!!

عشاء اليتيم: اخجلوا من أنفسكم

المصدر: جريدة الوطن الاثنين 12 محرم 1434 هـ - 26 نوفمبر 2012م

<http://www.alwatan.com.sa/Articles/Detail.aspx?ArticleID=14509>

علي سعد الموسى

يستحق الزميل، موسى محرق، أن يكون نجم صحافة هذا العام لأنه كشف عوراتنا في تحقيق صحفي مخجل عن دار الأيتام بجازان. تستحق صورة اليتيم الذي ينام على الخشب العاري ملتحقاً قطعة من (البلاستيك) أن تكون صورة العام بأكمله لأنها تعكس قمة البلادة وموت الضمير أكثر مما تعرض صورة يتيم. يستحق الزميل موسى محرق أن يكون (الأوسكار) لأبيل تحقيق صحفي خلال هذا العام لأنه قال لنا بكل بساطة في نهاية العام: اخجلوا من أنفسكم وأنتم تنفرون

على أيتام يجوعون منتصف المساء لأنهم مجبرون على وجبة (الأندومي) بعد صلاة المغرب. على أيتام لا يعرفون الثوب والكسوة إلا ليلة العيد. على أيتام يشترتون (حياتهم) في دار الأيتام (بالقطة). على أيتام لا يعرفون الشامبو ولا قطعة الصابون. على أيتام لا يقبضون من مكافاتهم إلا منتري ريال في الشهر ولا يعلمون أين تذهب بقية المكافاة. قمة موت الضمير هي قمة البلادة الاجتماعية: أن يشعر يتيم بالجوع منتصف المساء لأنه تعشى (الأندومي) بعيد المغرب. قمة موت الضمير هي قمة البلادة الاجتماعية: أن يلتحف اليتيم من (الناموس) قطعة من البلاستيك لأن فواتير الوزارة المسؤولة لم يعد بها وفر إضافي لشراء مجرد شرف. قمة موت الضمير هي قمة البلادة الاجتماعية لأن موظفي الوزارة يقبضون رواتبهم قبل خمسة أيام من نهاية الشهر لأن أعمالهم تتعلق بحياة يتيم بجوع منتصف المساء وعليه أن يلتحف قطعة من البلاستيك. قمة موت الضمير هي قمة البلادة الاجتماعية حين يذهب مئات الموظفين المسؤولين عن هذا (اليتيم) إلى وظائفهم، ورواتبهم ثم يشاهدون بأعينهم كل دقيقة من مأساة هذا اليتيم: يتسترون عليها حتى لا يفضحها صحفي نبيل بقلم حي وقلب نابض بالإنسانية. قمة موت الضمير هي قمة البلادة الاجتماعية لو أنكم تعلمون (بالحساب) حصة هذا اليتيم من الرقم المالي في وزارته ثم علمتم أيضاً ما هو عشاء اليتيم وكم مرة يفرح طوال العام بكسوة شاردة. قمة موت الضمير هي قمة البلادة الاجتماعية لأن تلك (الصور) المنشورة لا تنتظر (التحقق)، بل تنتظر التحقيق: تنتظر (رؤوساً) تقبض رواتبها من بؤس هؤلاء الأيتام الذين يحملون (في هذا البلد) بقطعة شرف نظيف منتصف المساء: بوجبة من الفول البارد.



العمالة المخالفة

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 12 محرم 1434 هـ - 26 نوفمبر 2012م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20121126/Con20121126550734.htm>

عبدالله السلطان

نتج عن وجود العمالة بالمملكة تطور في نطاق الجريمة من حيث العدد والنوعية على غير ما عهده المجتمع من قبل. فقد أصبح مجتمع العمالة، خاصة المخالفة لنظام الإقامة، وكرا ومرتعاً للجريمة والانحرافات وترويج الممنوعات. والحق أن ليس كل العمالة المخالفة لنظام الإقامة سيئة. إنما معظم أفرادها يشجع بعضهم بعضاً ويعملون خفية على ممارسة سلوكيات غير نظامية وغير أخلاقية، أثرت وتؤثر سلباً على المجتمع السعودي المحافظ بطبيعته، وكأن المخالفين مطمئنين بالأمن من العقوبة.

تنتشر العمالة المخالفة وغير النظامية في أنحاء المملكة بشكل عام في الأماكن العشوائية والأحياء القديمة وفي حارات مغلقة وذات طرق وممرات ضيقة وصعب الوصول إلى بعضها، وفي هذا خطر أمني. يتعاون أفراد هذه العمالة في استئجار أماكن السكن، وفي المنزل الواحد يسكن الكثير منهم، ومعظمهم يتكدسون مع بعض حسب الجنسية. والملاحظ أن بعض المواطنين يؤجر أماكن السكن للعمالة المخالفة ويشغل أفرادها حراساً في المجمعات التجارية والعمارات والاستراحات وغيره. وفي هذا مخالفة للنظام وتعد على سلامة وأمن المجتمع.

كما من العمالة من يسكن في الأحياء الأهلة بالسكان، ومن ليس لديه عمل منهم يمثل مصدر خطر على سلامة وأمن العوائل فيها. فتسكعهم معظم الوقت في الأحياء يثير خوف وقلق وعدم طمأنينة أهلها من إمكانية سرقة منازلهم في حال غيابهم، إضافة إلى خشيتهم من التحرش والتعدي على أبنائهم وبناتهم الصغار خارج المنازل، وإقامة علاقات مع العاملات المنزلية ومساعدتهن على الهروب.

بالفعل عرف عن العمالة المخالفة التحرش بالنساء وابتزازهن، وممارسة الفساد الأخلاقي، ونشر الرذيلة واقتراف الأعمال المشبوهة. كما عرف عن هذه العمالة: المتاجرة بالتأثيرات وتزوير العملة والوثائق الرسمية (كالإقامات)، والسرقة والغش والنشل وترويج المخدرات ولعب القمار وتمرير المكالمات وغير ذلك من الجرائم.

وقد شهد أسلوب عمل العمالة المخالفة تطوراً مع الوقت، فقد تبلور في تشكيل وتنظيم عصابات وشبكات لمختلف أعمال الفساد ونشر الرذيلة. وسبق لجريدة الرياض الإشارة إلى أن العمالة المخالفة «... بدأت تتخلى عن السلوك الفردي إلى السلوك الجمعي» (الرياض، الثلاثاء 1432/6/21 هـ - 2012/5/24 م).

مخالفات معظم أفراد العمالة لنظام المرور في الشوارع والطرق لا تقل خطورة عما ذكر، فمنهم من يقودون السيارات بجهل واستهتار وعدم اكتراث لحياة الناس. مات وجرح وتعوق الكثيرون، وخسر كثير من الناس الأبرياء المبالغ من المال بسبب الحوادث المرورية التي ليسوا طرفاً فيها. بعض المواطنين ليسوا «قدوة» في الالتزام بأنظمة المرور ووسائل السلامة. فعندما يشاهد البعض من العمالة المواطنين المخالفين لها يقلدونهم ويزيدون جهلاً على جهل، وصدق من قال: «من أراد التقدم لا يستقدم التخلف».

يضاف إلى ما ذكر خطر العمالة على الصحة العامة والمرافق والطرق... وكذلك خطرها على الثقافة والعادات والتقاليد الوطنية. وبحجمها الكبير تزامم العمالة بثقافتها الثقافية والقيم الحضارية الأصيلة. فقد يحدث نتيجة لذلك صراع ثقافات، بدأت تظهر ملامحه، ومتى ما وجد وضع تكون فيه الهيمنة للعمالة الوافدة بعمومها، فمتوقع أن تطالب ببعض الحقوق، وسينتج عن ذلك سلبات تنعكس على المواطنين، وحصيلة مجموع السلبات والمشكلات التي تسببها العمالة تمثل خطراً أمنياً وعبئاً اجتماعياً بشكل عام.. والله أعلم (يتبع).



العنف ضد المرأة وغياب القانون

المصدر: جريدة الوطن الأحد 11 محرم 1434 هـ - 25 نوفمبر 2012م

<http://www.alwatan.com.sa/Articles/Detail.aspx?ArticleID=14491>

علي الشريمي

ما أن نتحدث عن العنف ضد النساء حتى يقفز عليك صنفان من الناس: الأول حراس المتاحف ذات الموروثات التعصبيه، والثاني دعاة الكراهية ضد الآخر الحضاري... الأول يتهمك بالإساءة للإسلام، بينما ينعنك الثاني بـ"التغريب". إنني أتساءل: إذا كان الرسول الكريم مناصراً للمرأة وحامياً لها طوال حياته، وإذا كانت تعاليم ديننا الإسلامي العظيم حرمت الإساءة للمرأة، فلماذا لم تنعكس تلك التعاليم على أرض الواقع كثقافة مجتمعية؟ وخصوصاً أنه يومياً لا تكاد تفتح صحيفة ورقية أو إلكترونية إلا وتشاهد صوراً بانورامية متنوعة ومتجددة من الاغتصاب والضرب والإهانة النفسية، والتحرش الجنسي والعنف المنزلي.. قد يعترض آخر بأن العنف ظاهرة لا تقتصر فقط على مجتمعاتنا بل هي ظاهرة عالمية تشمل كل المجتمعات؟ نعم لكن علينا معرفة أن المجتمعات المتقدمة تمتاز باتخاذ تدابير تشريعية لحماية المرأة ووجود الكثير من الجمعيات الحقوقية والمراكز المتخصصة لحمايتها من العنف، وتثبت الإحصائيات ارتفاع معدلات العنف المادي في المجتمعات العربية، بل إنه في بعضها تتعرض أكثر من 90% من النساء للضرب والشتيم. ثم هل تعلم بأنه بدءاً من اليوم الأحد 11/25 سيحتفل المجتمع الدولي باليوم العالمي لمناهضة كافة أشكال العنف ضد المرأة، حيث ستقام حملة عالمية -تقام سنوياً منذ عام 1991- وتجري فعالياتها وحتى 12/10 من كل عام، وهو اليوم العالمي لحقوق الإنسان، وقد تم اختيار تلك الأيام في محاولة منها للتأكيد على أهمية ربط قضايا حقوق المرأة بقضايا حقوق الإنسان واعتبار العنف ضد المرأة انتهاكاً صارخاً لحقوقها الأساسية، ومن الخطورة بمكان أن يشتد العنف في المملكة عندما يُمارس من قبل دور الحماية والإيواء التي يفترض منها أن تتخذ قضية المرأة شعاراً وهدفاً أساسياً لأنشطتها؛ إلا أنها لا تستطيع حتى الآن حماية النساء من العنف بل على العكس تماماً كونها تُعامل الضحية كمدنبة، وكما تُعبر إحدى المُعنفات النزيلات بأن العيش في هذه الدار هو في واقعه أشبه بكابوس.

إن تحليل موضوع العنف ضد المرأة في المجتمعات يحتاج إلى فهم منطلقاته الثقافية، فقد تجد مجتمعات تبدو في ظاهرها وشعاراتها الشوفينية المعلنة تستنكر العنف ولكنها عند التحليل العقلاني تجد أن أفرادها يقرون العنف تحت مبررات أيديولوجية، عالم الاجتماع الفرنسي "بيار بورديو" يعتبر بأن هذا النوع من العنف المُبرر يسمى العنف الخفي، (فقد نختاره بقدر ما نعانیه).

ثقافة العنف ضد المرأة عميقة الجذور ولها امتداداتها التاريخية في مجتمعاتنا، وهي تمنح الرجل سلطة مطلقة على المرأة، وفي ذات الحال تجد على ألسنة الوعاظ تمجيذاً للمرأة الصابرة والمطيعه، وكأن قدر المرأة المسلمة أن تتحمل العنف وتصبر على الذل، ومن أشد صور العنف هو التمييز، فالمجتمع العربي ذكوري حتى في نمط تربيته، فالذكر هو المفضل دائماً، بل إن مجتمعنا يجعل الأخ الصغير المراهق وصياً على الأخت الكبرى الرشيدة في حال فقد الأبوين، ولا زالت المرأة محرومة من تولي المناصب القيادية في العديد من الدول العربية، ولعل التمييز الأشد حسرة هو حرمان المرأة العربية من نقل جنسيتها إلى أولادها وزوجها إذا تزوجت من غير مواطنها. بالنتيجة قد لا توجد حلول سحرية لمشكلة العنف ضد المرأة لكن بالتأكيد أن "لكل داء دواء" وحيث إنه لا يوجد نص يمنع ويحظر التمييز أصلاً بالرغم من الحاجة الملحة لمثل هذه النصوص نظراً لكثرة صور العنف ضد المرأة؛ فالتدبير الوحيد المناسب هو اتخاذ كافة التدابير التشريعية من تقنين نصوص تعاقب وتجرم التمييز ضد المرأة، وتقنين مسائل الأحوال الشخصية، والتعجيل بإنشاء محاكم لقضايا الأسرة.



المعضلة الأهم "3/3"

المصدر: جريدة عكاظ الأحد 11 محرم 1434 هـ - 25 نوفمبر 2012م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20121125/Con20121125550462.htm>

د. هاشم عبده هاشم

- الثابت حتى الآن هو أن القطاع العام قبل القطاع الخاص مطالب بأن يقوم بدور فعال في حل مشكلة البطالة بين شبابنا لأنه ما زال يعتمد على أعداد كبيرة من المتعاقدين وفي مجالات وتخصصات حيوية يرد في مقدماتها.. مجالات الطب.. والهندسة.. والتعليم..
- حيث تقول الإحصاءات الرسمية إن عدد منسوبي القطاع الطبي من المتعاقدين بلغ حتى عام (1432 هـ) (58396) طبيباً وفنياً.. وأن عدد المهندسين في مختلف التخصصات بلغ (140 ألف) مهندس.. وأن عدد المعلمين والمعلمات المنخرطين في التعليم العام بلغ (4744) معلماً ومعلمة.. وأن الملتحقين من أعضاء هيئة التدريس بالجامعات السعودية بلغ (10546) بمختلف الدرجات العلمية..
- يقابل هذا أن هناك المئات من الخريجين المؤهلين من أرقى الجامعات الأمريكية والأوروبية والكندية ينتظرون لشهور طويلة فرصاً وظيفية جاذبة للالتحاق بأعمال تسود فيها أغلبية عربية أو أجنبية متعاقدة.. فضلاً عن وجود آلاف المتخرجين من جامعاتنا ممن لم يجدوا فرصهم الملائمة في القطاع العام.. ومن باب أولى ألا يجدوا تلك الفرص أيضاً في القطاع الخاص لأن حسابات الربحية لديه مقدمة على كل ما عداها..
- وبصرف النظر عن كل المبررات والمشكلات التي تحول دون استيعاب القطاع العام لأبنائنا.. إلا أنه لا بد من القول إن غياب الخطط العلمية الجادة لتبني سياسات الإحلال والجذب سيظل بحاجة إلى معالجة جذرية..
- وما لم تتمكن الجهة الرأسية التي اقترحتها منذ البداية لرسم خطة التخلص من هذه الظاهرة بدءاً بالقطاع العام وانتهاءً بالقطاع الخاص.. كأولوية سابقة على مطالبية القطاع الخاص بسرعة التوظيف العشوائي والإرغامي وغير المتفق مع أهدافه ومصالحه.. فإن المشكلة ستكبر وهذا متوقع ومعروف ولا سيما بعد عودة مئات الآلاف من خريجي برنامج خادم الحرمين الشريفين للابتعاث الخارجي.. وهو البرنامج الذي يشكل تحدياً وطنياً لكل من القطاعين لتحمل مسؤوليتهما في إحداث التغيير الاجتماعي في هيكل الدولة.. بالاعتماد على أبنائها المؤهلين بدرجة أساسية وبضمانة استثمارية النمو المقترن بالاستقرار الشامل..

•• وحتى يحدث هذا.. فإن الهيكل الوظيفي الحكومي بحاجة إلى «غريلة» شاملة تبدأ بسياسات التوظيف.. وتحديد الاحتياجات الفعلية لمرحلة النمو الشامل وتلبية احتياجات التنمية المتوازنة أيضا وتنتهي بوضع أسس ومعايير التوظيف القائمة على أسس علمية وعادلة بعيدا عن كل العاهات الحاصلة والمعروفة والتي لا داعي لذكرها الآن..

•• بهذه الحلول المتعاقبة.. حول إعادة هيكلة نظام التوظيف والعمل القائمين على برامج التأهيل الجاد.. وتقاسم القطاعين الخاص والعام لمسؤولية التبني لهذه الهيكلة بتقديم المصلحة الوطنية على أي مصلحة أخرى.. وبالتخلص من (70 %) من العمالة الوافدة وغير المؤهلة أيضا.. فإن المشكلات الحالية أو المنتظرة وهي الأخطر.. سنكون قد تصدينا لها بروح المسؤولية الكاملة.. وإلا فإننا نعرض بلدنا لأخطار يدفع ثمنها الجميع لا سمح الله.. ولا داعي للتهوين أو للتقليل من حجم هذه المشكلة على الإطلاق.

ضمير مستتر:

•• معظم المهالك.. تبدأ بمشكلة صغيرة.. تهملها المجتمعات فتلتهمها في النهاية.

إحياء مناهضة العنف ضد المرأة

المصدر: جريدة الوطن الأحد 11 محرم 1434 هـ - 25 نوفمبر 2012م

http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=122075&CategoryID=3

جدة: هيفاء الزهراني

تحتفل المملكة اليوم مع باقي دول العالم باليوم العالمي لمكافحة التمييز والعنف ضد المرأة، وذلك لمدة ١٦ يوماً تنتهي في ١٠ ديسمبر. وكشفت رئيسة مجلس إدارة جمعية حماية الأسرة الخيرية بجدة سميرة الغامدي لـ "الوطن" عن بدء التهيئة لإقامة فعاليات ومحاضرات واحتفالات بمناسبة اليوم العالمي للقضاء على العنف ضد المرأة والذي يوافق ٢٥ نوفمبر وهو اليوم العالمي لحقوق الإنسان وتتضمن محاضرات توعوية في مجال القضاء على العنف. وأوضحت أن هناك ٤ مراكز أحياء بالإضافة إلى مستشفى الولادة والأطفال بجدة تنطلق فيها برامج توعوية بحضور أخصائيات للرد على استفسارات الجميع مع تواجد فرقة الحماية الخاصة بمستشفى الولادة والأطفال.

الإمارات اليوم

• التعاون الخليجي" تعدل مؤشرات الأمم المتحدة لتناسب تقاليدها

مطالبة بإنشاء هيئة حكومية لتسجيل حالات العنف ضد المرأة

المصدر: جريدة الامارات اليوم الاثنين 12 محرم 1434 هـ - 26 نوفمبر 2012م

<http://www.emaratalyoum.com/local-section/accidents/2012-11-26-1.529185>

المصدر: عبير عبدالحليم - أبوظبي التاريخ:

شاركون في «الملتقى» طالبوا بضرورة حماية المرأة من جميع أشكال العنف. الإمارات اليوم طالبت إدارة حقوق الإنسان في الأمانة العامة لمكتب الفريق سمو الشيخ سيف بن زايد آل نهيان، نائب رئيس مجلس الوزراء، وزير الداخلية، بإنشاء هيئة حكومية وأهلية تختص بتسجيل جميع حالات العنف ضد المرأة، والتحقيق فيها وعرضها على القضاء مع فرض تدابير تأديبية أو قضائية بحق مسؤولي الشرطة أو غيرهم ممن يقصرون في تسجيل الشكاوى الجنائية المقدمة من النساء ضحايا العنف الأسري. وكشفت الأمانة العامة لدول مجلس التعاون الخليجي، أن دول المجلس بدأت في إدخال تعديلات على مؤشرات العنف ضد المرأة الصادرة من الأمم المتحدة، بعد أن لاحظت تعارضاً مع بعض قواعد الشريعة الإسلامية والعادات والتقاليد في دول المجلس لا تناسب تقاليدها.

ودعت ورقة عمل أعدتها الرائد الدكتورة زبيدة جاسم محمد، في إدارة حقوق الإنسان في الأمانة العامة لمكتب سمو وزير الداخلية، بعنوان «دلالات العنف ومؤشراته من الناحية التشريعية، والتي ألقها في الملتقى الإحصائي الإقليمي لدول مجلس التعاون الخليجي، الذي نظمه المركز الوطني للإحصاء، تحت عنوان «قياس مؤشرات العنف ضد المرأة»، إلى إعداد قانون خاص بحماية الأسرة، لضمان حماية المرأة من جميع أشكال العنف، وسن التشريعات الخاصة بتجريم جميع أشكال التحرش الجنسي في مراكز العمل والأماكن العامة. العنف في الأسرة

ألقى المدير العام للمركز الوطني للإحصاء راشد خميس السويدي، كلمة في افتتاح الملتقى، أكد فيها أن الملتقى سيبتناول المحاور ذات العلاقة بمفهوم وقياس مؤشرات العنف في الأسرة، والتركيز على مؤشرات العنف ضد المرأة، وعلاقة ذلك

بواقع مجتمعات دول المنطقة، من خلال مجموعة من أوراق العمل التي سيقدمها عدد من الخبراء والمختصين على امتداد أيام وجلسات الملتقى.

وقال إن المركز الوطني للإحصاء أياً يولي أهمية كبرى لموضوع توفير إحصاءات دقيقة وملائمة عن الأسرة والمرأة، باعتبار ذلك من المدخلات اللازمة لبناء سياسات اجتماعية لحماية المجتمع، وإرساء أسس تقدمه وتطوره وتنميته الاجتماعية المستدامة، إلى جانب أن ذلك يمثل أحد الأهداف الخاصة بمؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية، وفق ما توافقت عليه دول العالم.

وطالبت ورقة العمل بوضع استراتيجية متكاملة لمكافحة العنف ضد المرأة، بالتعاون مع الجمعيات النسائية وجميعيات حقوق الإنسان، ووضع الخطط والبرامج لتأهيل الزوج والأب والأخ، ممن لهم نفوذ مباشر على المرأة داخل الأسرة وفي مراكز العمل، لكونهم المتسببين في ارتكاب جرائم عنف ضد المرأة، بالتزامن مع برامج إعادة تأهيل المرأة من ضحايا العنف الأسري.

وقالت المستشارة في هيئة أبوظبي للسياحة والثقافة، حنان الفنة، إن العنف من الوسط المحيط بالمرأة أخطر من العنف في الشارع، نظراً لاحتمالات تكراره وعدم الإبلاغ عنه، لاعتبارات اقتصادية واجتماعية، موضحة أن صعوبة إثبات العنف يشكل عائقاً أمام الإبلاغ، خصوصاً أن بعض الإصابات تخفي بمرور الوقت، فضلاً عن عدم وجود شهود في الكثير من الأحيان، مطالبة بضرورة إنشاء مراكز رعاية متخصصة، لاستقبال النساء المعنفات، وتوفير أكبر حماية ممكنة لهن، مع مراعاة سرية المعلومات المتعلقة بالمستفيدات، إلى جانب إنشاء خدمة «الخط الساخن»، لاستقبال أية استفسارات تتعلق بالعنف ضد المرأة. وحول أهم أسباب عدم إبلاغ المرأة المعنفة السلطات عن العنف ضدها، قال العضو في مركز دعم اتخاذ القرار شرطة دبي، الدكتور محمد مراد، إن الضحية تعتبر الظاهرة من الممارسات والاعتداءات البسيطة، التي لا تستدعي الإبلاغ عنها، فضلاً عن استسعارها بالحرَج، حال الإبلاغ عنها، خصوصاً تلك الممارسات التي تتعلق بالشرف أو السمعة.

كما يعد انعدام الثقة بالجهاز الأمني في التعامل مع هذه النوعية من الشكاوى، من الأسباب التي تجعل المرأة لا تلجأ إلى الإبلاغ عن العنف الممارس ضدها، خصوصاً عندما يكون البلاغ مقدماً ضد الأب أو الزوج.

وفي الوقت نفسه كشفت الأمانة العامة لدول مجلس التعاون الخليجي، أن دول مجلس التعاون الخليجي بدأت في إدخال تعديلات على مؤشرات العنف ضد المرأة، الصادرة من الأمم المتحدة، بعد أن لاحظت أن بعض هذه المؤشرات الدولية تتعارض مع بعض قواعد الشريعة الإسلامية والعادات والتقاليد في دول المجلس.

وقال مدير إدارة التخطيط والتنمية في الأمانة العامة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربي، عبدالملك بن صالح آل الشيخ، في تصريحات على هامش الملتقى، إن جميع دول مجلس التعاون تتحفظ على بعض هذه المؤشرات، التي أقرتها اللجنة الإحصائية التابعة للأمم المتحدة، أخيراً، لأنها لا تتناسب مع طبيعة دول المجلس، وترغب في تطبيق ما يتناسب معها فقط. ولفت إلى أن دول المجلس تعمل على الاتفاق على مؤشرات جديدة موحدة، حسب مفهوم دول المجلس على أن يتم رفعها إلى اللجنة الوزارية للتخطيط والتنمية والإحصاء التابعة للمجلس، خلال اجتماعها في شهر يونيو المقبل، لاعتمادها من جانب الأمم المتحدة كمؤشرات تتعلق بالعنف ضد المرأة في دول المجلس، ليتم تنفيذ استبيان يقيس مستويات العنف ضد المرأة، في دول مجلس التعاون قبل نهاية العام المقبل.

وأوضح أن من بين المؤشرات الدولية التي تتحفظ عليها دول المجلس، اعتبار أن زواج الفتاة قبل سن الـ 18 يعد عنفاً ضد المرأة، فيما قد يتم تزويج الفتيات في سن الـ 17، في بعض دول المجلس، فضلاً عن عدم مراعاة هذه المؤشرات قواعد المواريث في الإسلام، مؤكداً أن دول المجلس ترغب في إعادة النقاش حول بعض المؤشرات الدولية، وجعلها متناسبة مع تعاليم الإسلام والعادات والتقاليد في دول المجلس.

المنطقة الأكثر انتشاراً للوباء مع أوروبا الشرقية نصف مليون مصاب بالإيدز في العالم العربي

المصدر: جريدة الاقتصادية الثلاثاء 13 محرم 1434 هـ - 27 نوفمبر 2012م

http://www.aleqt.com/2012/11/27/article_712731.html

«الاقتصادية» من الرياض
كشف برنامج الأمم المتحدة لمرض فقدان المناعة المكتسبة "إيدز"، أن هناك نحو نصف مليون شخص مصاب بهذا الفيروس في الدول العربية، لافتة إلى أنها تعد المنطقة الأكثر انتشاراً للوباء مع أوروبا الشرقية.
وأوضح البرنامج خلال الاجتماع التقني حول الاستراتيجية العربية لمكافحة مرض الإيدز - الذي بدأ أعماله في الرياض أمس ويستمر ثلاثة أيام - أن عدد البالغين والأطفال المتعايشين مع فيروس نقص المناعة ازداد أكثر من الضعفين بين 2001 و 2012 ليرتفع من 180 ألفاً إلى 470 ألفاً في المنطقة.
وأضاف أن "عدد الأطفال والبالغين المصابين حديثاً بالمرض ارتفع من 43 ألفاً عام 2001 إلى 59 ألفاً عام 2009".
وأكد التقرير الإقليمي أن "هذا الوباء في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من أسرع الأوبئة نمواً في العالم"، لكنه ندّد بـ "ضالة المعلومات المتوافرة عن وضع الفيروس". وأشار إلى "ازدياد الوفيات المرتبطة بالإيدز أكثر من الضعف بين الأطفال والبالغين على حد سواء حيث وصلت إلى 24 ألفاً عام 2009 بعد أن كانت نحو ثمانية آلاف عام 2001". وأعلن البرنامج أن التقرير "مبني على الأدلة المتاحة والبراهين المستمدة من مصادر المعلومات بما في ذلك تقارير البلدان".
وأوضح أن "نسبة الإصابة بين السكان بالفيروس في جيبوتي والصومال تبلغ 2,5 و 0,7 في المائة على التوالي" بالاستناد إلى تقارير البنك الدولي لإعادة الإعمار والتنمية ومنظمة الصحة العالمية.
وأضاف أن "هذه الأرقام مقلقة للغاية وتتطلب استجابة فورية تتناسب مع طبيعة الوباء المختلفة في الدول العربية"، مشيراً إلى "عقبات مشتركة تعوق الاستجابة الفعالة مثل محدودية الالتزام السياسي ومستويات عالية من الوصمة والتمييز".
ومن المعوقات أيضاً "النقص في المعلومات الاستراتيجية عن الوباء والمشاركة المحدودة من المجتمع المدني والقطاع الخاص في مجال الوقاية والرعاية، وعدم كفاية الموارد المالية والتقنية" وفقاً للتقرير.
والغرض من الاجتماع الذي يعقد تحت مظلة جامعة الدول العربية ووزارة الصحة السعودية بحضور ممثلين عن الحكومات العربية ومنظمات غير حكومية، مناقشة استراتيجية "مكافحة المرض بما في ذلك الالتزامات والمبادرات".
وأكد التقرير أن بين "الأهداف المحددة" للاجتماع "تعبئة القيادة والالتزام السياسي للمبادرة العربية لمكافحة الوباء".

تدشين مركز الملك عبدالله العالمي تحقيق لرؤية خادم الحرمين الشريفين بدأت قبل سبع سنوات ابن معمر: نحتاج لحكمة قيادات الأديان والثقافات المختلفة لتعزيز حقوق وكرامة الإنسان

المصدر: جريدة الشرق الأربعاء 14 محرم 1434 هـ - 28 نوفمبر 2012م

<http://www.alsharq.net.sa/2012/11/28/599718>

فيينا - واس

أكد الأمين العام لمركز الملك عبدالله العالمي للحوار فيصل بن عبدالرحمن بن معمر أن الفرصة قد سنحت «الآن لكل الشعوب وكل أتباع الديانات والثقافات للترحيب بهذا الإنجاز التاريخي»، قائلاً إن السنوات السبع «التي بدأت في المملكة العربية السعودية برؤية خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز لتشجيع الحوار بين أتباع الأديان والثقافات المختلفة في جميع أنحاء العالم».

وقال في كلمته التي ألقاها يوم أمس الأول في حفل التدشين إن هذا المركز أصبح «حقيقة ماثلة للعيان حيث يمثل حاضنة لحوار أتباع الأديان والثقافات؛ ومعلماً مهماً في رحلة السلام».

وقال: إن المركز يهدف إلى تعزيز ثقافة السلام التي هي رسالة الجميع، وانضم إليه الكثير من الممثلين رفيعي المستوى عن أتباع الأديان والثقافات وهم اليوم جزء من مجلس الإدارة، مشيراً إلى أن أعضاء هذا المجلس هم من ذوي الهمم الأخلاقية العالية وممن يتميزون بروح القيادة القائمة على الانفتاح والتفاهم، مؤكداً أن الالتزام بالحوار والاحترام المتبادل، ضماناً مهمة لنجاح هذا المركز الوليد.

وتطرق ابن معمر إلى رحلة المركز من مؤتمر مكة المكرمة ثم مؤتمر مدريد العالمي للحوار، ثم الاجتماع الذي يعد الأول من نوعه لمدة يومين في الجمعية العامة للأمم المتحدة في 2008 حول ثقافة السلام، الذي حضره أكثر من سبعين من زعماء العالم، واتفقوا على حل توافقي بشأن قرار تعزيز الحوار بين أتباع الأديان والثقافات. وأشار إلى أنه بالرغم من حداثة إطلاق هذا المركز العالمي للحوار إلا أن أكثر من 21 منظمة دولية تخدم قضية الحوار في العالم أجمع قد لبّت الدعوة لإبراز الجهود العظيمة لهذا المركز.

وعبر عن أمله في أن يكون المركز دعامة أساسية لإحداث التغييرات الإيجابية المبتغاة التي تخدم البشرية جمعاء وأن يتمكن بأسلوب متميز من المساعدة في تحقيق الأهداف النبيلة لميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان وأن نمارس التسامح وأن نعيش معاً تحت مظلة السلام والتعايش وحسن الجوار.

وطالب الزعماء السياسيين والدينيين بأن يتبنوا خطاباً وسطياً معتدلاً، بدلاً من صيغ الكراهية، نحن بحاجة إلى حوار من أجل السلام، ونحن نعدكم بمد أيدينا لكم للعمل مستقبلاً لتحقيق الأهداف المشتركة التي نؤمن بها، وللجميع الحق في طرح السؤال هنا، ما هي الأهداف التي يسعى المركز لتحقيقها، أملنا المنشود من تأسيس المركز أنه سيكون دعامة أساسية قوية لإحداث التغييرات الإيجابية المبتغاة التي تخدم البشرية جمعاء، ونحن في أمس الحاجة لحكمة كل قيادات أتباع الأديان والثقافات؛ وأن نتمكن بأسلوب متميز من المساعدة في تحقيق الأهداف النبيلة لميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان وأن نمارس التسامح وأن نعيش معاً تحت مظلة السلام والتعايش وحسن الجوار، وهي الحال التي لم تتحقق كثيراً للأسف، حيث أشعلت في كثير من الأحيان الحروب وتم التحريض على الكثير من القتل والكراهية.

وقال إن الخوف والجهل يؤلّدان عدم الثقة والعداء ويقودان إلى العنف، ولكن بدلاً من التركيز على الاختلافات، يجب أن نتحد معاً للتصدي لبعض التحديات الكبرى التي نواجهها بشكل مشترك – مثل تعزيز كرامة الإنسان؛ وحماية حقوق الإنسان؛ وتعزيز دور الأسرة والأخلاق؛ والحفاظ على البيئة؛ والتخفيف من وطأة الفقر؛ جنباً إلى جنب مع تشجيع احترام الأماكن والرموز المقدسة.

ويبين أن أحلام وآمال الملايين من أتباع الديانات والثقافات تقع على عاتق هذه المبادرة والدور المنوط للمركز؛ ولن يدخر فريق عمل المركز ومجلس الإدارة جهده لتحقيق الأهداف والغايات العظمى التي يتطلع الجميع لتحقيقها في المركز، وسيبذل المركز جهده لإرشاد كل الباحثين عن الحقيقة والراغبين في السلام نحو ساحات الحوار؛ وتشجيع تفاهم أفضل وتعاون أعمق بين مختلف أتباع الأديان والثقافات، أياً كان معتقدتهم ولونهم وعرقهم، مؤمنين بالتنوع الثقافي كمصدر ثراء يجب الاعتزاز به؛ مشجعين طريقة عيش مسؤولة لإحياء البعد الديني في حياتنا ومجتمعاتنا، مشدداً على أن الحوار هو وسيلتهم ونهجهم لجمع وتأليف قلوب الناس معاً، وهذا هو الهدف من مركز حوار أتباع الأديان والثقافات.



كاريكاتير

خطأ!



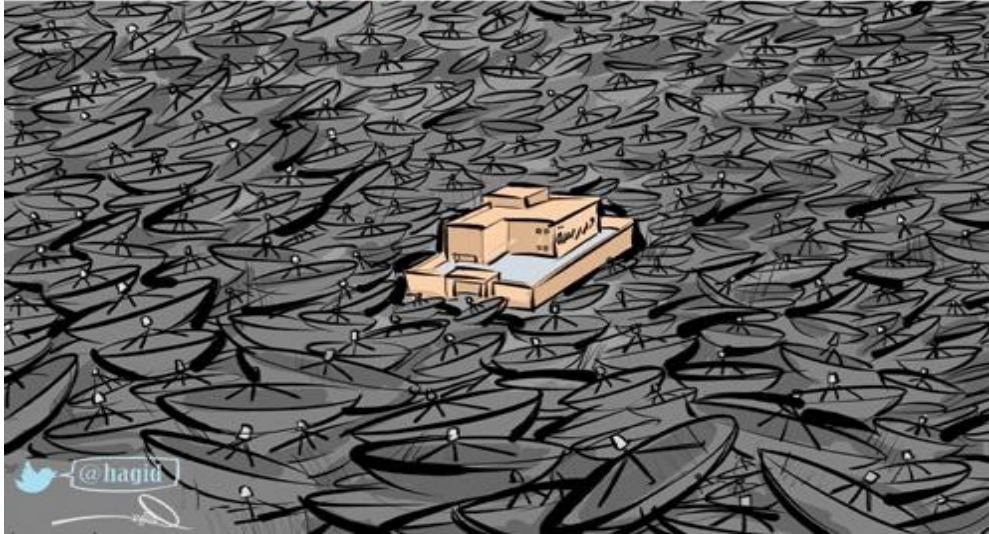
www.alriyadh.com

الرياض
www.alriyadh.com

المصدر: جريدة الرياض الاحد
11 محرم 1434 هـ - 25
نوفمبر 2012م

<http://www.alriyadh.com/2012/11/25/article787110.html>

ايهما اقوى ؟!!



@hagid

ALJAZIRAH
الجزيرة

المصدر: جريدة الجزيرة الاحد
11 محرم 1434 هـ - 25
نوفمبر 2012م

<http://www.al-jazirah.com/2012/20121125/cartoon.htm?pic=haged.jpg&nam=%E5%C7%CC%DC%CF&sms=6567>

خطأ!



AL HAYAT
الحياة

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 12
محرم 1434 هـ - 26 نوفمبر
2012م

<http://alhayat.com/Caricature/Enlarge/456417>



الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

المصدر: جريدة الاقتصادية الاثنين
12 محرم 1434 هـ - 26
نوفمبر 2012م

http://www.aleqt.com/2012/11/26/article_712435.html



المصدر: جريدة الرياض الاربعاء
14 محرم 1434 هـ - 28
نوفمبر 2012م

<http://www.alriyadh.com/2012/11/28/article787943.html>



المصدر: جريدة المدينة الاربعاء
14 محرم 1434 هـ - 28
نوفمبر 2012م

<http://www.alriyadh.com/2012/11/28/article787943.html>